الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيدة فريشيت (كندا)، نائبة الرئيس
ثم: السيد رحمان (بنغلاديش)، نائب الرئيس
ثم: السيد بُل (ليبريا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب فخامة السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية زمبابوي، فخامة السيد روبرت ج. موغابي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه التنهئة إليكم، سعادة السفير صموئيل إنسانالي ممثل جمهورية غيانا، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الثامنة والأربعين. إن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة ومواقف بلدكم المبدئية الثابتة تعد فألا حسنا بالنسبة لنجاح أعمال هذه الدورة.

أود أيضا أن أشيد بسعادة السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا على الطريقة القديرة التي آدار بها عمل الجمعية أثناء الدورة السابعة والأربعين المتسمة بالتحديات على نحو خاص.

هل لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأخص بالتهنئة الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على قيادته البارزة للأمم المتحدة أثناء هذه الأوقات العصيبة، حيث تطالب المنظمة على نحو متزايد بأن تستجيب بفعالية وسرعة لحالات معقدة في جميع أرجاء العالم.

مع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس منظمتنا، من المفيد أن ننظر إلى ما حققته الأمم

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.7
19 October 1993

ARABIC

93-86621(A)

المتحدة في مجال صون السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ومن واجبنا في هذه الدورة أيضا أن نستكشف السبل والوسائل اللازمة لزيادة تعزيز هذه المنظمة حتى تكون مجهزة بشكل أفضل للوفاء بأغراضها ومبادئها المكرسة في الميثاق.

إن قبول دول جديدة في مجموعة الأمم يعد إعلاء لمبدأ العالمية الذي نعتز به أيما اعزاز. وفي هذا الصدد، من المهم أن ننوه ونشيد بالاتفاق التاريخي الذي أبرمته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي يعد بداية عهد من السلام بعد أكثر من أربعة عقود من القتال المدمر والمرير. ويحدونا الأمل في أن تحتل دولة فلسطين ذات يوم مكانها الذي تستحقه كعضو في هذه المنظمة. ونود في الوقت ذاته أن نوجه التحية للبلدان والمنظمات التي كان لها دورها الكبير في الوصول بالمفاوضات إلى هذه النتيجة الطيبة.

إن كون أعضاء هذه المنظمة قد زادوا زيادة كبيرة بحيث أصبحوا ١٨٤ عضوا، يشير بالتأكيد إلى الحاجة الماسة إلى إعادة تنظيمها حتى تخدم المجتمع الدولي على نحو أفضل، في ظل ظروف متغيرة تماما. إن نهاية الحرب الباردة وضعت الأمم المتحدة أخيرا في وسط مسرح الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق صون السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن الترتيبات الخاصة بصيانة السلم والأمن الدوليين بحاجة إلى استعراض شامل. ففي وقت يجري التأكيد فيه كثيرا على مبدأ الديمقراطية على الصعيد الوطني، ليس هناك من سبب وجيه يحول دون مد نفس المبدأ إلى نطاق العلاقات الدولية.

إن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول حكم هام من أحكام الميثاق. والجمعية العامة وأسلوب عملها يمثلان تجسيدا لهذا المبدأ الهام. فهي الهيئة الوحيدة التي تتمتع بعالمية العضوية، وبالتالي فإن علاقتها مع الأجهزة الأخرى في المنظمة ينبغي أن تجسد هذا الوضع المتميز. ومن ثم، في مجال إعادة تنظيم وتنشيط المنظمة، ينبغي أن يكون الناتج النهائي جمعية عامة نشطة ومعززة، قادرة على أن تؤكد نفسها في علاقاتها مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن بموجب الميثاق هو الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وانتشار حالات الصراع في الآونة الأخيرة وعدم الاستقرار والتوتر في العالم كله، يتطلب مشاركة وانخراطا أكبر من الأعضاء جميعا في أعمال المجلس. هناك حاجة إذن إلى تعديل أسلوب عضويته، وهيكله وأساليب عمله لكي يجسد التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية منذ عام ١٩٤٥.

والتغيير الواضح الأول في منظمتنا هو الزيادة الهائلة في عدد أعضائها. وبالتالي فإن النسبة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن إنخفضت تدريجيا من ٥ إلى ١ في عام ١٩٤٥، و ٨ الى ١ في عام ١٩٦٥، و ١٢ إلى ١ في عام ١٩٩٣. من الواضح أن مجلس الأمن أصبح أقل تمثيلا وبحاجة إلى زيادة عضويته.

والتغيير الثاني يتعلق بشكل القوة والسلطة من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي خلق فكرة العضوية الدائمة وحق النقض في المجلس. والوقائع الحالية تملي أن المزايا التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لابد من تعديلها وأن تكوين المجلس لابد من تغييره، على أن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب أحكام المادة ٢٣، الفقرة ٢١ من الميثاق التي تولي الأهمية اللازمة لـ :

"مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى"،

ويخضع ذلك، بطبيعة الحال، لاختيار ديمقراطي للأعضاء أمام مجموع أعضاء المنظمة الذين يتصرف مجلس الأمن نيابة عنهم. وسوف يستغرق الأمر وقتا للتفاوض ولإحداث هذه التغيرات. بيد أنه في الفترة التي ستنقضي من الآن وحتى تحقيق ذلك، ليس هناك ما يمنع المنظمة من تنفيذ تدابير مؤقتةيمكن أن تقطع شوطا في التقليل من الاختلالات القائمة.

ومجرد توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن لن يعود بفائدة كبيرة على افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا إلا إذا عولجت معالجة مناسبة مسألة التوزيع الجغرافي العادل. فهذه المناطق الثلاث ليست ممثلة تمثيلا كافيا في الوقت الحالي سواء بالأعضاء الدائمين أو غير الدائمين. وليس لدى افريقيا ولا أمريكا اللاتينية حق نقض واحد، بينما لدى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية الآن أربعة حقوق من حقوق النقض الخمسة في المجلس. يضاف إلى ذلك أن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية تستأثران بسبعة مقاعد من المقاعد الخمسة عشر، مما يترك لافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تتقاسم

المقاعد الثمانية المتبقية، وهذا ترتيب غير منصف على الاطلاق، وبالتالي غير مقبول.

من الواضح أن مجلس الأمن، من خلال تفسير متحرر لمفهوم السلم والأمن الدوليين، بدأ يتدخل في ولاية الأجهزة الأخرى في المنظومة. ويقلقنا الانطباع الواضح الذي كثيرا ما يعطيه المجلس بأن أغلبية الأصوات في المجلس تشكل قانونا دوليا، بغض النظر عن أحكام الميثاق والنظم الأساسية للهيئات الدولية الهامة الأخرى.

إن مجلس الأمن يتصرف نيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة، ولهذا يجب أن يتحاشى أية اتجاهات أو ممارسات يمكن أن تفسر على أنها تتعارض مع مبادئ وقواعد الصراحة والمسؤولية والديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية علينا أن نضع نظاما يضمن المزيد من اشتراك الدول الأعضاء المعنية التي ليست أعضاء في مجلس الأمن. وهذا يجعل من الممكن لهؤلاء الأعضاء أن يتقدموا بمدخلات هامة أثناء الاجتماعات غير الرسمية لمجلس الأمن. ومن المرغوب فيه أيضا أن يحيط المجلس عامة الأعضاء علما بمراحل المناقشات والمفاوضات الجارية وطبيعتها.

وإذا كنا قد تعرضنا بشيء من الاستفاضة لمسألة مجلس الأمن، فإن ذلك يرجع إلى أن المسؤوليات التي يتحملها المجلس تتزايد بوضوح عددا وتعقيدا. ونرى أنه لا يمكن لسلطة مجلس الأمن الأدبية ولفعاليته في الوفاء بولايته أن تتعززا ويعترف بهما إلا من خلال عملية اصلاح مؤسسي داخلي نعتقد أنها كانت يجب أن تتم منذ فترة طويلة. ونأمل أن تتم المفاوضات الجارية حول هذه المسألة بنجاح بحيث تتفق مع الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة في ١٩٩٥.

أنتقل الآن إلى الدور الحيوي للجمعية بصفتها الهيئة المركزية العالمية للتداول. إن افريقيا تؤيد تمام التأييد الجهود المبذولة حاليا لترشيد عمل الجمعية العامة وإعادة تنشيطها. ونرى أن هذه الممارسة يجب أن تكون شاملة تأخذ في الاعتبار زيادة أعضاء هذه الهيئة الدولية، فضلا عن مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول. ولابد لعملية الاصلاح أن تتناول باستفاضة حاجة الأجهزة الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم تقاريرها إلى الجمعية العامة، كما هو منصوص عليه في الميثاق.

أشرت من قبل إلى أن المهام التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم زادت مع الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في عمليات حفظ السلم في جميع أنحاء العالم. إن الصراعات المسلحة المريرة لا تزال تزهق الأرواح وتدمر الممتلكات، مستنزفة إلى أقصى الحدود موارد المنظمة المالية والادارية التي تمس الحاجة اليها. فلنضاعف جهودنا إذن دعما لالتزامات منظمتنا ومسؤولياتها المتزايدة.

ونجاح الأمم المتحدة مؤخرا في تحقيق السلام في كمبوديا والسلفادور وهايتي وفي تسهيل الاستفتاء في أريتريا، كلها تشهد على ما يمكن لهذه المنظمة أن تحققه عندما تنسق أعمالها. وفي هذا السياق نرحب بشكل خاص بمقترحات الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلام" فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية في حل الصراعات وصنع السلم وكذلك في بناء السلم. ونحن في افريقيا اتخذنا خطوة ايجابية في هذا الاتجاه. ففي اجتماع القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه من هذا العام ، اعتمدنا آلية هدفها الأساسي توقع الصراعات ومنعها. وتسترشد ولاية هذه الآلية بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، وبخاصة المساواة في السيادة بين الدول. وتتمثل وظيفة الآلية في صنع السلم وبناء السلم في الأماكن التي تقع فيها الصراعات بالفعل. وبالرغم من مواردنا الهزيلة، نفخر بأن نقول إن افريقيا أنشأت بالفعل صندوقا خاصا لدعم أنشطة منظمة الوحدة الافريقية في مجالات منع الصراعات وتسويتها.

في الجنوب الافريقي لا تزال تزعجنا الصراعات في أنغولا وموزامبيق وجنوب افريقيا. مع ذلك، نرحب بالمحادثات التي جرت مؤخرا في موزامبيق بين الرئيس تشيسانو والفوندو دلاكاما قائد رينامو، فقد أزاحت بعض العقبات الرئيسية أمام عملية السلام. ولهذا نحث الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لإعادة عملية السلام إلى مكانها المناسب بحيث يمكن اجراء انتخابات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

في أنغولا، نشعر بالقلق العميق إزاء التصعيد المستمر للقتال بين يونيتا والحكومة الشرعية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا. وقد تسبب ذلك في خسائر لا حصر لها في الأرواح والممتلكات. ونرى أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يجب أن ترمي إلى تحقيق وقف اطلاق النار بين

الطرفين المتحاربين وتهيئة ظروف مواتية لوزع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بينما تجري المفاوضات من أجل السلام. ويجب أن تقبل يونيتا نتائج الانتخابات الديمقراطية التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والتي أعلن المراقبون الدوليون، بما فيهم مراقبون الأمم المتحدة، أنها كانت نزيهة عادلة.

وبالنسبة لجنوب افريقيا، فإننا نحيي ونؤيد المفاوضات الحالية الرامية إلى تحقيق تغيير ديمقراطي في ذلك البلد، وبصفة خاصة الاتفاق مؤخرا على القيام في المستقبل، بل في الوقت الحاضر، بتأسيس مجلس تنفيذي انتقالي. مع ذلك ساورتنا المخاوف عندما لاحظنا تكثيف العنف وانسحاب حزب الحرية انكاثا والمحافظين البيض من المفاوضات. هذه التصرفات تهدد التقدم المضطرد صوب هدف اجراء الانتخابات الديمقراطية المقرر أن تتم في نيسان/ابريل ١٩٩٤. ولهذا نحث الطرفين على العودة إلى مائدة المفاوضات لأن هذا هو الطريق الوحيد للتحرك إلى الأمام. ويجب على الأمم المتحدة أن تنظر بجدية في أداء دور أكثر نشاطا في منع العنف.

لقد ناشد رئيسى المؤتمر الوطني الافريقي الأمم المتحدة أن تنهي الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا، ويسعدنا أن عددا من البلدان قد استجاب لهذه المناشدة التي تؤيدها زمبابوي تمام التأييد. ويسعدنا أنه تم التوصل إلى مرحلة يمكن فيها أن نحكم على العملية بأنها لا يمكن الرجوع عنها تقريبا.

وبالنسبة للصومال، نثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في المهمة الصعبة لإعادة الحالة إلى طبيعتها في ذلك البلد المعذب. ولئن كان السلام لا يزال يراوغنا في ليبريا ورواندا، فإننا سعداء لأن الجهود الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لحل الأزمتين بدأت تؤتي ثمارها. ويراودنا الأمل في أن تسفر التطورات الايجابية التي حدثت مؤخرا بشأن مسألة الصحراء الغربية التي طال أمدها عن تسوية عادلة منصفة. إن الجهود التي لا تكل من جانب الأمين العام والأمم المتحدة لإيجاد حلول دائمة لهذه الصراعات في قارتنا وغيرها، لا سيما الصراعات النابعة عن تفكك يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق، تستحق تأييدنا المطلق.

وكأعضاء متساوين في هذه الأسرة الدولية، نعتقد أن صون السلم وبناء السلم وصنع السلم ينبغي ألا تكون حكرا على حفنة من الدول القوية اقتصاديا أو سياسيا. وإننا نقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل العديدة التي يواجهها عالم اليوم، من خلال المشاركة في عمليات صون السلم أو جهود الوساطة أو من خلال تقديم أية تسهيلات أو خبرات تكون تحت تصرفنا. الا أنه، ما لم تلتزم جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد لتغطية نفقات هذه الجهود، فإن بعض الدول ستجد من الصعب عليها أن تستمر في المشاركة.

ونحن ندرك تمام الادراك أن المسائل التي تنطوي على النزاعات العنيفة أو الصراعات المسلحة ليست الشواغل الوحيدة للمجتمع الدولي. فمسائل أخرى، مثل التجارة والنمو الاقتصادي فضلا عن التعاون الدولي من أجل التنمية، هي أيضا مسائل تستحق أقصى الاهتمام. ونلاحظ بقلق من خلال ما ورد في التقرير الاقتصادي العالمي لعام ١٩٩٣، إن نسبة ناتج النمو العالمي للسنة الثالثة على التوالي في ١٩٩٣ ستكون أقل من نسبة النمو السكاني. ويتضح كذلك من التقرير أن سقوط الفاصل الأيديولوجي بين الشرق والغرب لم يسفر عن تضييق متناسب للفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب. بل على العكس من ذلك، أصبحت هذه الفوارق واضحة أكثر من ذي قبل.

إن المشاكل التي تواجه البلدان النامية اليوم متعددة الجوانب. فمعدلات التبادل التجاري تستمر في التدهور، حيث أن ارتفاع أسعار السلع المصنعة المستوردة والحمائية المتزايدة في البلدان المتقدمة النمو أصبحا السمة السائدة في عالم اليوم. وإزداد تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية بسبب عبء الدين الذي يشلها. فتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، التي تعتمد عليها، انخفضت في السنوات الأخيرة، بينما لم يشكل الاستثمار المباشر الا نسبة هامشية من مجموع التدفقات إلى هذه البلدان، وخصوصا البلدان الافريقية.

في افريقيا، التي تضم أقل بلدان العالم نموا وأكثرها تهميشا، تضطلع أغلبية البلدان بتدابير اصلاح اقتصادي. لقد قدمت هذه البلدان تضحيات كبيرة وواجهت صعوبات لا توصف في تنفيذ هذه الاصلاحات. وفي جنوب القارة وشرقها تقوضت القدرة على تنفيذ هذه الاصلاحات والحفاظ على مسارها بفعل الجفاف الذي اكتسح المنطقة في الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٢. الا أن هذه البلدان استمرت في

التدليل على التزامها بالاصلاحات الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة لشعوبها.

إن تضحياتنا وحدها لا تكفي لضمان نجاح برامج الاصلاح الاقتصادي عندنا. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نؤكد مجددا ومرة أخرى الحاجة الماسة إلى قيام نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وتوفير الموارد المالية الكافية. ومن ثم فإننا ندعو إلى الاختتام المبكر لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)، كما نناشد مرة أخرى البلدان المتقدمة أن تبلغ دون أي إبطاء الهدف المتمثل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية الذي حددته هذه الجمعية نفسها قبل ٢٤ عاما.

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي لافريقيا عموما، وفي إطار تنفيذ الخطة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات خصوصا، سيظل يعاني من عوائق شديدة إذا ظل عبء الدين الرازح على القارة مستمرا بنفس الحدة التي هو عليها اليوم. فبعد أن وصل دين القارة إلى ٢٩٠ بليون دولار مع نهاية ١٩٩٢، أصبح يوازي ١٠٠,١ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي، وبلغ درجة مفزعة هي ١,٨ في المائة بالنسبة لمنطقة افريقيا دون الصحراء. وإذ تستمر افريقيا في كونها مصدرا للموارد المالية الصافية، فهل نعجب إذا لم يتم الوفاء بالكثير من احتياجاتنا للتنمية الانسانية والخدمات الاجتماعية؟

نعتقد أن هناك حاجة ماسة وواضحة لايجاد حل دائم لمديونية افريقيا. وفي حين أننا نرحب ببعض الخطوات الايجابية التي اتخذتها بعض البلدان الدائنة من أجل التخفيف من عبء الدين، فضلا عن المبادرات الهامة التي قامت بها مؤسسات بريتون وودز؛ نعتقد أن هوة غير مقبولة مازالت قائمة بين الأقوال والأفعال، وأن بالإمكان اتخاذ مزيد من التدابير الحاسمة لمعالجة هذه الأزمة.

ترى افريقيا أن الالتزام الذي التزمت به مع المجتمع الدولي، عندما جرى اعتماد الخطة الجديدة في ١٩٩١، ينبغي تجديده وترجمته إلى عمل ملموس، وإذ ندرك تمام الادراك حقيقة أن تنمية افريقيا هي مسؤوليتنا بالدرجة الأولى، فإننا مضينا بشجاعة في تطبيق الجانب المتعلق بالتزامنا، وخصوصا النهوض بالتعاون الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي وعملية الدمج وتهيئة بيئة تساعد على الاستثمار الأجنبي والوطني. ولذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهودنا على نحو متضافر من خلال معالجة القيود الرئيسية التي سلطت الضوء عليها.

إن افريقيا لا تطلب الصدقة. وإن بلدان الجنوب الافريقي وعيا منها بضرورة النهوض بالتنمية المستدامة والتنمية الذاتية القائمة على أساس الاعتماد على الذات وتكافل الدول الأعضاء، قامت في آب/أغسطس ١٩٩٢ بابرام معاهدة الاتحاد التنموي لبلدان الجنوب الافريقي. ومن بين أول أهدافنا تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف الفقر، وتعزيز مستوى ونوعية الحياة وتقديم الدعم للمحرومين اجتماعيا، وذلك من خلال التكامل الاقليمي.

فمن خلال المنظمات الاقتصادية الاقليمية المتعددة مثل منطقة التجارة التفضيلية لبلدان شرق وجنوب افريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، واتحاد المغرب العربي، تحاول البلدان الافريقية أن تدفع قدما بهدف تحقيق التنمية الذاتية. وستؤدي هذه الجهود في النهاية إلى تشكيل المجموعة الاقتصادية الافريقية، التي تم وضع أسسها فعلا. بالاضافة إلى ذلك، نستهدف تطوير قيم وأنظمة ومؤسسات سياسية وتعزيز السلم والأمن في المنطقة والدفاع عنهما. ولنا خالص الأمل بأن يواصل المجتمع الدولي فضلا عن هيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف في تقديم مساعداتها القيمة والسخية من أجل ضمان نجاح جهودنا في تحقيق التكامل الاقليمي.

إن زمبابوي ملتزمة التزاما تاما بتحقيق الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية وحماية بيئتنا بغية تحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا الإطار، نشير بامتنان إلى التقدم المحرز حتى الآن في مجال انشاء الآلية المؤسسية بغرض متابعة القرارات المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في البرازيل في حزيران/يونيه من العام الماضي. ونثني بصورة خاصة على هيئة التنمية المستدامة على الطريقة البناءة والايجابية التي أدارت بها أعمالها خلال الدورة الموضوعية الأولى في حزيران/يونيه.

ونرحب بتأكيد اللجنة على بعض المجالات الهامة جدا بالنسبة للتنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الحاجة الماسة إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أنماط استهلاك

وانتاج وأساليب حياة مستدامة والحاجة إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة.

إن قضايا التخفيف من الفقر وخفضه وإيجاد فرص عمل مجزية ومنتجه والتكامل الاجتماعي هي لب جهود كل البلدان وبصفة أكثر إلحاحا البلدان النامية. ومن المناسب أن تشكل هذه القضايا أساس مداولاتنا عندما نجتمع في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/مارس ١٩٩٥.

هذه الموضوعات كلها حيوية بنفس القدر. ومن المثير للارتياح أن المجتمع الدولي أعلن موقفه منها في كثير من المناسبات وفعلت نفس الشيء الدول فرادى. وموضوع التكامل الاجتماعي، على سبيل المثال، تناولناه بشكل خاص قبل عامين عندما عقدنا اجتماع قمة الطفل هنا في نيويورك. واعتمدنا مبادئ ومبادئ توجيهية ينبغي أن تحكم معاملة الأطفال وتربيتهم في بلداننا جميعا. ويتوجب علينا، لدى تطبيق هذه المبادئ، أن نزيل من أذهان أطفالنا مركز ووصمة الأشخاص الهامشيين في المجتمع. إن الأطفال مستقبلنا. ويقع على عاتقنا واجب تجاه المستقبل عن طريق التدابير الإيجابية والعملية التي نتخذها اليوم لحمايتهم وتعليمهم وتطويرهم.

من المهم جدا بالنسبة لنا أيضا قضية السكان وقضية النهوض بالمرأة. وفي هذا السياق نؤيد عقد المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤ والمؤتمر العالمي للمرأة في بيجنغ في عام ١٩٩٥.

وفي هذا الصدد، دعوني أؤكد على النتيجة التي خلصت إليها دراسة الحالة الاقتصادية في العالم في عام ١٩٩٣ من أن الشواغل الاجتماعية للبلدان النامية، والقضايا الكبرى للتنمية في مناطق أخرى من العالم لا يمكن حسمها في غياب نمو اقتصادي عالمي. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتعزز دور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، على غرار التعزيز الكبير الذي طرأ على دورها في المجالين السياسي والإنساني، وذلك لمواجهة الحقائق الجديدة التي بدأت تتفتق وآثارها على البلدان النامية.

واسمحوا لي في ختام كلمتي أن أناشد جميع الدول الأعضاء أن تتذكر أنه في حين أن الحالة الدولية الراهنة تملي الحاجة إلى تعزيز وترشيد عمليات الأمم المتحدة والهيئات المكونة لها، يتعين علينا أيضا أن نقدم إسهاما خاصا في مجال السعي إلى تحقيق أهداف العدالة والسلم والتنمية النبيلة. ونحن موقنون بأن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا احترم الأعضاء جميعا التزاماتهم بمقتضى الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فريشيت (كندا)

خطاب السيد فرانجو تودجمان، رئيس جمهورية كرواتيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية كرواتيا.

اصطحب السيد فرانجو تودمان، رئيس جمهورية كرواتيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كرواتيا، صاحب الفخامة السيد فرانجو تودمان، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تودمان (تكلم بالكرواتية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن الأمم المتحدة لم يحدث طوال تاريخها البالغ نصف قرن أن بلغ عدد أعضائها الرقم الكبير الحالي، ولم يحدث أن لعبت دورا أكثر بروزا في العلاقات العالمية والإقليمية الدولية من الدور الذي تلعبه الآن، ولم يحدث أن تحملت العبء الثقيل للمشاكل كما تتحمل الآن. وهذه الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد في مناخ يسوده أمل كبير وتعهدات أكبر تواجه المنظمة التي بدأت تصبح في فترة ما بعد الحرب الباردة، بعد الانهيار التاريخي للشيوعية والدول المتعددة القوميات في أوروبا، الحارس الرئيسي للسلم

والأمن العالميين.

إن انهيار نظم الحكم الاستبدادية السوفياتية والشيوعية الأوروبية الأخرى أدى إلى تجديد الأمل ووفر المطالب الأساسية لإضفاء الطابع الديمقراطي الشامل على العالم، وأثار في نفس الوقت مسألة نوع تعددية الأطراف المطلوب والممكن في العالم المعاصر. ولا يقل عن ذلك أهمية مسألة الدور الجديد للأمم المتحدة في ظل ظهور دول جديدة عديدة وفي الوقت الذي أصبح فيه تعزيز السلم العالمي الأيديولوجية الأساسية للبشرية. وينبغي للأمم المتحدة أن تتحمل المسؤولية عن إيجاد نظام عالمي أكثر إنصافا في كل ركن من أركان العالم. ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف ينبغي إجراء مراجعة شاملة للآليات المتعددة الأطراف وكذلك لنشاط المنظمات الدولية في ظل ظهور دول جديدة عديدة. وانتهاء ثنائية القطبية وتعزيز أسس العالم المتعدد الأقطاب.

إن عملية تفكك النظام الشيوعي السوفياتي، التي بدأت بسقوط حائط برلين، أدت إلى تحول رئيسي في العلاقات، ليس في داخل أوروبا وحدها، ولكن أيضا على مستوى عالمي. لقد أعادت توجيه وصياغة علاقات امريكية - روسية وأمريكية - أوروبية جديدة. إن حروب التنافس بين الدول الكبرى التي كانت مصممة على كسب النفوذ والهيمنة في العالم الثالث قد خمدت تقريبا، لكن بؤرة الأزمات الإقليمية تحركت الآن إلى شرق أوروبا وجنوب شرقي أوروبا وإلى منطقة الاتحاد السوفياتي السابق، لأن التغيرات السياسية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية اجتاحت تلك المناطق. إن القوى الدولية، وأساسا بلدان أوروبا الغربية وامريكا الشمالية، قد أخذت على حين غرة بعمق هذه التحولات التاريخية وسرعتها. ولم يلبث ارتباكها المبدئي أن تحول إلى تجدد للمنافسة التقليدية الخامدة من أجل الاحتفاظ بمجالات للنفوذ في ظل الظروف المتغيرة. وعلى الساحة الدولية، كانت النتيجة النهائية تفككا وعجزا لمعظم القوى الدولية التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن معالجة الأزمات الإقليمية المتفجرة، على أن تلك التطورات قد عرضت للخطر كذلك عمليات التكامل الأوروبية التي كانت جارية بالفعل. إن القيم والأهداف الأساسية للمنظمات الإقليمية الأوروبية تواجه الآن اختبارا دقيقا واستعراضا جذريا لمهمتها. فنظام الأمن الجماعي الأوروبي الجديد لا يزال يحتاج إلى تماسك ونفس الشيء بالنسبة لنظام الأمن العام الشامل. وهذا أمر يتسم بأكبر قدر من الأهمية لأن أمن البلدان الصغيرة أصبح مفتاحا لاستقرار كل منطقة وللنظام الدولي الشامل.

لقد تباطأ العالم في قبول التغيرات التي ينطوي عليها الانعتاق الوطني والرسمي لأمم أوروبية وآسيوية قديمة وحديثة، بل كان أبطأ وأبطأ في فهم هذه التغيرات واعترف بكياناتها الدولية بعد تلكؤ. وجد العالم أنه من الصعب أن يدرك التناقض الذي كان يبدو لأول وهلة مستعصيا على الفهم بين كوننا قد دخلنا مرحلة، في تطور المجتمع الإنساني والعلاقات الدولية، تتسم بتفرد وطني شديد مع قيامها على تكامل للحضارات أكثر شمولا من أي وقت مضى. والأسوأ من ذلك أن العالم لم يكن مستعدا لمواجهة الصعوبات والعواقب المزعزعة للاستقرار بصورة مؤقتة لهذه التغيرات التي ستؤدي في آخر الأمر إلى إضفاء الطابع الديمقراطي بشكل تام على العلاقات الدولية.

إن الرأي القائل بأن انهيار النظم الشيوعية والسيطرة السوفياتية على الأمم في الاتحاد السوفياتي وفي شرق أوروبا قد حل مشكلة الاستقرار الإقليمي والدولي كان خاطئا. ولقد كان هناك قصور مماثل في فهم كون عملية الدمقرطة داخليا ودوليا لا يمكن أن تقف عند مجرد دمقرطة الأنظمة السياسية، بل لابد أن تؤدي أيضا بشكل حتمي إلى تفكك تشكيلات الدولة المتعددة القوميات. كانت هذه نتيجة منطقية للدمقرطة السياسية والانعتاق الوطني.

لا يمكن أن يكون هناك شك بعد اليوم في أن التكامل الوظيفي المتزايد دوما للعالم كان هو نفسه الشرط المسبق الأساسي للاستقلال الوطني والدمقرطة الداخلية الاجتماعية - السياسية والدولية. وأن هذا لم يكن عملية متناقضة إلا في الظاهر وبالتحديد، فإن الأمم الصغيرة ودولها - بسبب وضعها المعرض للخطر - حريصة على الحفاظ على دولتها وهويتها الثقافية والاقتصادية. وهذا أمر لا يصون التنوع فحسب وإنما تطور العالم نفسه أيضا. وينبغي أن نتذكر أن القومية الإيجابية، وهي الحركة الديمقراطية الوطنية للأمم المقهورة في أوروبا الشرقية والأمم المقهورة التي لا دولة لها في مناطق أخرى من العالم. لها أكبر الفضل في انهيار الأنظمة الشيوعية.

إن الأمم الصغرى، وقد حققت سيادتها الوطنية واستقلال دولها، أصبحت - لمصلحتها - مؤيدة للتكامل والدمقرطة "الحضاريين". وهذا هو السبب في أن أحد أهداف المجتمع الدولي اليوم يجب أن يتمثل في الحسم الناجح للمشاكل التي تؤثر على التكامل الإقليمي

والدولي الكامل للدول التي ظهرت بعد تفكك الأنظمة الشيوعية في الدول السابقة المتعددة القوميات مثل الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

إن النظام العالمي الجديد الذي يجرى العمل بجهد على إنشائه لا يمكن، بحكم الضرورة كذلك، أن يقوم بعد الآن على مجرد هيمنة التحالف المناهض للفاشية أو على نادي الدول النووية. فبعد مرور نصف قرن على الانتصار التاريخي على الفاشية، ظهرت حقائق اقتصادية وسياسية جديدة، والبلدان التي كان الحلف المناهض للفاشية موجها ضدها لا يمكنها أن تتحمل مسؤولية الماضي إلى الأبد. إن المانيا واليابان وايطاليا، والبلدان التي كانت داخلة في مجالاتها السياسية الدولية خلال الحرب العالمية الثانية، هي الآن بلدان ديمقراطية لها قوة إنمائية هائلة، ومن الواضح أنها أيضا مفيدة للعالم. وبالمثل فإن التغيرات السياسية الرئيسية وغيرها من التغيرات الكبرى الجارية في روسيا تحول ذلك البلد الذي يصطرع الآن من مصدر لتهديد ستاليني للسلم والنظام الدوليين إلى مكون بناء - فيما نأمل - لنظام عالمي يقوم على أسس جديدة من المساواة والمشاركة بين الأمم والدول من أجل النفع المتبادل واستقرار السلم.

إن توازن التكتلات العسكرية، والأسلحة والأيديولوجيات القائم خلال الحرب الباردة لم يكن نظاما مستقرا إلا من حيث المظهر، لأنه كان في الواقع نظاما قائما على القمع أو التبعية ذلك أولا وقبل كل شيء على حساب دول صغيرة أو أمم لا دول لها. واليوم أقتبس مما قاله الأمين العام بطرس بطرس غالي "إن التعددية هي ديمقراطية المجتمع الدولي" (صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٣ - ص ألف ٢٩ - تحت عنوان "لا تزيدوا العمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة صعوبة على صعوبة").

التعددية - نعم بالتأكيد! لكن من أي نوع؟ يجب أن نتجه إلى تعددية تساعدنا - بعد تاريخ مفزع من الصراع أولا بين الأسر الحاكمة، ثم بين الدول، وأخيرا بين تكتلات امبريالية أو ايديولوجية - عسكرية تساعدنا على تجنب الحرب بين حضارات غير متجانسة. إن منطقة يوغوسلافيا السابقة على وجه التحديد تشهد تلاحما قاسيا لهذه التناقضات الحضارية مهددا باستقطاب مناطق أكبر على طول خطوط الانفصال والنزاع بين تكتلات حضارية - دينية. وينبغي لنا أن نتجه بدلا من ذلك إلى علاقات داخلية وإقليمية وعالمية تندمج فيها هذه المجالات الحضارية بشكل مثمر وتعزز كيانها عن طريق تنافس سلمي، بدلا من إضاعة إمكانياتها الثمينة على المواجهة والإبادة المتبادلتين.

إن التعددية الجديدة القادرة على مواجهة التغيرات التاريخية لعصرنا تتطلب أيضا إصلاحا وافيا للأمم المتحدة. وهذا يعني، بشكل أساسي، تعزيز القانون الدولي، ولكن أيضا تطوير الآليات التي تساعد الأمم المتحدة ووكالاتها على العمل بشكل أكثر فاعلية وتنزع عنها الطابع السياسي وتجعلها تعمل بتكلفة أقل وتقبل أكثر للأفكار والتأثيرات والإشراف.

وبشكل خاص فإن دور ومسؤولية مجلس الأمن في تناول المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار الدوليين ينبغي أن يوليا تشديدا أكبر. فعلى مدى السنوات الماضية أحرز تقدم ملحوظ في عمل مجلس الأمن واستخدام حق النقض أصبح تقريبا في خبر كان. ومع هذا، فإن بعض قرارات مجلس الأمن لا تزال متأثرة تأثرا بالغا بالمصالح الوطنية لأعضائه، وبخاصة الأعضاء الدائمون. ولذلك، نحتاج إلى مناخ تعاون في مجلس الأمن يمنع استخدامه كأداة مكملة للسياسة الخارجية لأعضاء فرادى فيه.

إن كرواتيا تؤيد توسيع نطاق العضوية الدائمة بمجلس الأمن بما يعكس الحقائق الاقتصادية والسياسية لعالم اليوم ويكفل تمثيلا أقليميا متوازنا في المجلس. وكرواتيا تؤيد أيضا تحديد حق النقض وممارسته . إن أزمات عصرنا الكبرى، مثل الأزمة القائمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة ينبغي أن تستخدم كعظات قيمة لعمل أكثر فاعلية وتضافرا من جانب مجلس الأمن.

ونحن نعتقد أيضا أن قدرا كبيرا من المسؤولية والسلطة في القرارات المتعلقة بالاتجاهات الكبرى للتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية ينبغي أن يسند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى تكون لقراراته، في مجالات محددة من مجالات صنع القرار، قوة تنفيذية مشابهة لقوة قرارات مجلس الأمن.

ورغم أنه قد يكون من الصعب تصور الجمعية العامة وهي تقوم بدور البرلمان العالمي بما يضر بسيادة الدول الأعضاء، إلا أن من المطلوب تقسيم أكثر وضوحا للسلطات فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري أيضا إقامة علاقة واضحة مع وكالات الأمم المتحدة، التي عليها أن تحسن كفاءتها وتمنع التجميد

السياسي لبعض العمليات. إن الدور المعزز الذي ندعو إليه لمجلس الأمن ينبغي، مع ذلك، ألا يؤثر على سلطة الجمعية العامة، التي تعتبر محفلا لعرض وجهات نظر الأغلبية العظمى من البلدان الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة. وإن التعددية، بوصفها شكلا من أشكال ديمقراطية الوقت الحاضر، ينبغي أن توفر الأساس لاستقرار النظام العالمي الديمقراطي الجديد، في كل المجالات. بيد أننا بينما نسعى إلى تحويل منظمتنا العالمية إلى أوركسترا رائعة تعبر أنغامها تعبيرا كاملا عن أصوات جميع الخلافات والتناقضات، الطبيعية الدائمة والثانوية الوقتية على حد سواء، ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا التجربة التاريخية التي لا تفند، ألا وهي أن الدور والمسؤولية المترتبة عليه للعناصر الصغيرة والعناصر الأكبر وخطوط القوة في الحياة الدولية ليسا ولا يمكن أن يكونا متطابقين في جميع الأحداث والأوقات والظروف. وبسبب هذا، ينبغي أن نواصل بناء المنظمة العالمية حول النشاط الكفء لمجلس الأمن وحول دور ومسؤولية أعضائه الدائمين، داخله.

والنقطة المركزية فيما يتعلق بالدور الكفء لمجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها، هي ضرورة تطوير أساس جديد للوساطة من أجل السلم. إن تلك الآلية، عندما أقيمت في وقت الحرب الباردة، كانت تتواءم مع الحاجة إلى منع اندلاع وانتشار صراع بين الكتل، أو بين اتباعها في العالم الثالث، مع اعتبار أن الهدف كان تجميد الصراع لفترة طويلة. وتتطلب الوساطة من أجل السلم اليوم نهجا أكثر مرونة ونشاطا، ويرجع هذا أولا وقبل كل شيء إلى ضرورة وإمكانية اتخاذ إجراء وقائي، ولكن أيضا إلى الاستخدام الانتقائي للقوة في تنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن. ومثال بلدي، جمهورية كرواتيا، وجارتنا جمهورية البوسنة والهرسك، يوضح بدقة بالغة وجهين من أوجه الضعف الأساسية لنموذج وولاية قوة صون السلم القائمة. أولا، أن الولاية الكلاسيكية، ألا وهي تجميد الصراع بإدامة وقف إطلاق النار، لم تعمل على حل الصراع، بل على العكس من ذلك، تخلق تعقيدات إضافية. ثانيا، وهذا أصبح واضحا، تحاول بلدان معينة تشارك قواتها في تنفيذ ولاية السلم المتعددة الأطراف، من خلال أفراد وحدات صون السلم التابعة لها ومن خلال وسطاء المفاوضات، تنفيذ سياساتها الوطنية لا سياسة مجلس الأمن.

يتطلب إصلاح آلية عمليات السلم عموما، أولا وقبل كل شيء، استخداما أكفأ لأدوات متضافرة من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والسياسي والعسكري، واتساقا في تنفيذ ولاية قوة صون السلم. إن هذا النهج، الذي يقتضي أيضا الاستخدام الانتقائي للقوة ما كان يمنع تصاعد الصراع في يوغوسلافيا السابقة فحسب، بل كان أيضا سيخفض عدد ضحايا قوات صون السلم إلى أقل مما تكبدته في ظل الولاية الجامدة الحالية، التي لا توفر الحماية اللازمة حتى لقوة صون السلم ذاتها.

اكتسبت في السنوات الأخيرة خبرات مكثفة إيجابية، ولكن أيضا سلبية في إدارة عمليات صون السلم في كرواتيا والبوسنة والهرسك والصومال وكمبوديا. لقد وجد أن قوات صون السلم ينبغي أن تكون مؤهلة ومدربة ومجهزة بدرجة أكبر للمهام الخاصة في كل عملية لصون السلم. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة أيضا سلطة أكبر في الإدارة البالغة الحساسية لعمليات صون السلم. وهذا يتطلب ضرورة إنشاء وحدات عسكرية وطنية مستعدة ومدربة جيدا تكون متاحة، بكل معداتها، للمجتمع العالمي. وفي أفضل الحالات، في ظل النظام الحالي، تمضي شهور قبل اختيار الوحدة وتقديم المعدات اللازمة لوزع قوات صون السلم في مناطق محددة، مما ينجم عنه تأخير في العمل يؤثر على نحو ملموس على ظروف تنفيذ ولاية صون السلم. وأصبح واضحا أيضا أن المنظمات الإقليمية وبصفة خاصة الأحلاف العسكرية والمنظومات العسكرية الإقليمية، يمكنها في معظم الحالات أن تكون الآلية الرئيسية والأعظم كفاءة لتنفيذ عمليات صون السلم. إن عمليات صون السلم تستخدم على نحو متزايد لمنع الحالات الإنسانية المأساوية أو للتخفيف من آثارها، ولكنها تظل تلعب دورا في الوساطة السياسية وتنظيم مؤسسات الدولة الأساسية، بالإضافة إلى الإشراف على إعادة البناء السياسي والاقتصادي في المرحلة الابتدائية. وتتطلب عمليات الأمم المتحدة هذه، التي يتسع نطاقها على نحو متزايد وتزداد شمولا، تعاون المجتمع الدولي برمته في تنفيذ المهام البالغة التعقيد على نحو منتظم. ينبغي أن يتصرف المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن عندما يكون هناك عدوان واضح ضد دولة عضو، بالاضافة إلى الحالات التي يتهدد فيها الأمن الدولي على نحو خطير. إن التدخل على أساس انتقائي يترك بدرجة رئيسية أثرا عكسيا على سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

وأصبحت الجزاءات الاقتصادية، على نحو متزايد، أداة للضغط الدولي في غياب الإرادة السياسية لاستخدام وسائل أقوى لتنفيذ قرارات

مجلس الأمن أو لحماية المصالح الأساسية للدول الأعضاء وتعزيز معايير القانون الدولي. وفي رأينا، لا يمكن أن يكون للجزاءات أثر إلا إذا ارتبطت بأدوات أخرى للضغط الدولي والعزلة. ومطلوب أيضا نظام أكثر كفاءة لتعويض البلدان التي اضطرت، دون ذنب من جانبها، إلى تحمل عبء الجزاءات المفروضة على نظم معينة. وهناك حاجة أيضا إلى نظام أكثر فعالية للإشراف على تنفيذ الجزاءات من خلال فرض "جزاءات على انتهاكات الجزاءات". وفي الحالة العكسية، يكون للجزاءات أثر طويل الأمد، بالتأكيد، ولكن الثمن الباهظ قبل تحقيق الهدف النهائي، يدفعه السكان الأبرياء من البلد المتضرر، الناس الذين لا يستطيعون أن يتصدوا وحدهم للنظام الذي فرض المجتمع الدولي الجزاءات عليه.

إن تعميم الديمقراطية على العلاقات الدولية ومعها التعددية الجديدة تتطلبان التزاما أكبر من جانب المجتمع الدولي لتعزيز واحترام حقوق الإنسان، ومعاقبة من ينتهكون القانون الإنساني وقانون الحرب وحماية التوازن البيئي للكوكب. ومع أننا نتمسك بوجهة النظر القائلة بأن الدفاع عن الحقوق السامية ومعايير القانون الدولي الأساسية لا يمكن أن تكون له أولوية على سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن أنظمة الحكم والأفراد الذين ينتهكون هذه الحقوق والمعايير لا يمكن أن يسمح لهم بالاختباء وراء مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان". ينبغي إيجاد توازن في التوفيق بين النهجين، وينبغي توصيف وتدوين الأساليب والظروف التي يمكن بموجبها للآليات الدولية أن تعمل في ضمان حقوق ومصالح الإنسان العالمية من أجل الحفاظ على السلم والنظام الدولي.

إن جمهورية كرواتيا، بسبب تجربتها الخاصة التمرد العسكري المنظم لجزء من السكان الصرب المدبر في بلغراد والذي أدى إلى احتلال ربع أراضي كرواتيا تؤيد التعاون مع المجتمع الدولي في تحديد وادماج أعلى معايير حماية الأقلية الصربية في التشريع الكرواتي. وسنقبل إشرافا دوليا لتنفيذها لصالح الوفاق فيما بين المجموعات العرقية وبناء الثقة والاستقرار في المستقبل للبلد والمنطقة الأكبر.

إن المسؤولية التي يتعين على الأمم المتحدة القيام بها على نحو متزايد في مناطق الأزمات، وعمليات الإغاثة، وحماية البيئة، وضمان تنمية متوازنة، بالاضافة إلى المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك، تتطلب بالطبع موارد مالية ضخمة. وليس من المدهش، لذلك، أن تكتسي الميزانية العادية وتمويل عمليات صون السلم هذه الأهمية الرئيسية فيما بين المسائل التي تناقش في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين هذه. ويمكن تخفيض جزء من هذه المصروفات باستخدام اقتصادي أفضل للموارد المتاحة وتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة ذاتها. ويتعين علينا أن نمنع أعمال الأمم المتحدة من أن تصبح غرضا في حد ذاته، وينبغي أن تستكشف الطرق الكفيلة بتحقيق تنسيق عملي أكبر مع المنظمات والمبادرات الأخرى في إطار النظام الدولي. وينبغي ممارسة الحرص الأكبر في منع كل مظاهر الاستغلال والفساد داخل منظومة الأمم المتحدة، لأنها لا تزيد من التكلفة فحسب ولكنها أيضا تقوض سمعة المنظمة العالمية.

إن المجتمع العالمي مثقل بالخلافات والأزمات ولكن النظام الدولي مع ذلك أخذ يستقر أكثر فأكثر. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء حقيقة إنه بعد الصراع الاسرائيلي - العربي الذي دام نصف قرن، تسنى أخيرا تمهيد الطريق نحو مزيد من السلم الوطيد في الشرق الأوسط. ويمكن لهذا أن يكون مثالا يحتذى فيما يتعلق بحل الأزمة في يوغوسلافيا السابقة. إنه يبين الفائدة، والمزايا العملية للاتفاقات التي تصاغ بعناية وهذا أمر ممكن خاصة عندما تكون دول العالم الطليعية معنية بحسم القضية. ومثل هذه الحالات تستدعي من كلا الطرفين إظهار الحكمة السياسية والشجاعة في تقديم التنازلات من أجل السلم، وتتطلب واقعية في تقييم المصالح الوطنية في ضوء الظروف الدولية الموضوعية واللحظة التاريخية المعينة. والمتوقع من رجال الدولة المعنيين والمسؤولين في المنظمة العالمية، أن يبدو التعقل مع الحرص على المبدأ والتصميم، ولكن مع الاعتدال الذي لا يسمح بالتطرف الضيق، بل يميل إلى السعي إلى أفضل حل مؤات لحماية السلم والنظام الدولي.

ونحن كذلك نشعر بالتشجيع لما نلمسه من تهيئة الظروف اللازمة لسحب قوات حفظ السلم من كمبوديا في أوائل العام المقبل. ومن شأن ذلك أن يعطينا الأمل في أن تكتمل عملية متشابهة في جمهورية كرواتيا في القريب العاجل، وكذلك في البوسنة والهرسك في أقرب وقت ممكن.

إننا نرحب بالتقدم الواضح الذي أحرز في نقل السلطة إلى الأغلبية السوداء في جمهورية جنوب افريقيا. ويحدونا الأمل في أن تكون حوادث العنف العرقي والسياسي المتفرقة أن تقع في ذاك البلد

مجرد هزات لاحقة للتحولات السياسية الكبرى باتجاه التسامح العرقي وتحقيق الديمقراطية في الحياة السياسية. ونحن على قناعة بأن المجتمع الدولي سيجد أيضا السبيل لبلوغ النجاح في عملية الاستقرار السياسي التي بدأت من قبل فلم تلبث أن توقفت في أنغولا وموزامبيق. كذلك نعتقد أن عزيمة الأمم المتحدة مطلوبة أيضا في منطقة يوغوسلافيا السابقة، تماما كما هي مطلوبة في الصومال، وذلك فيما يتعلق باستخدام القوة على نحو انتقائي، وحماية قوة السلم وتأمين الإغاثة. ولكن في الصومال كذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل أيضا مسؤوليات أكبر في استعادة المهام الأساسية للدولة وفي إرساء القانون والنظام في ذلك البلد. ومن الواضح أن الاختلافات بصدد النهج المفضي إلى حل المشاكل التي تحط من فعالية قوات حفظ السلم، لا تنبع من أسباب تتصل بالتشغيل العملي بل من أسباب سياسية.

إن جمهورية كرواتيا ترحب بالجهود التي بذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة بغية التوسط من أجل إحلال السلم في المنازعات بين أو داخل الجمهوريات السوفياتية السابقة، ونعرب عن استعدادنا للمشاركة في جهود السلم هذه. وكرواتيا، متسلحة بما لديها من خبرة ذاتية، ستكون على استعداد، وبخاصة بعد انتهاء الحرب في الجمهورية، للإسهام على نحو أكبر في تحقيق المهمة الجديدة التي ستستند إلى عمليات حفظ السلم في جميع أنحاء العالم.

وجمهورية كرواتيا، بوصفها بلدا لديه طبيعة خلابة، ولكن نظامه البيئي معرض بشدة للأذى ستحرص دائما على تنفيذ التزامات خطة العمل وجدول أعمال القرن ٢١ والنتائج التي توصل إليها مؤتمر البيئة والتنمية واعلانات ريو.

وكرواتيا تعتقد أن دعم برنامج التنمية المستدامة هو الطريقة الصحيحة للرأب التدريجي للفجوة الانمائية المتزايدة بين الشمال والجنوب، التي هي مصدر دائم لزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولاختلال التوازن البيئي في مناطق معينة وفي العالم ككل.

إن الأزمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة هي أصعب أزمة يشهدها العالم اليوم، ولا يمكن حلها دون القيام بدور أكثر تصميما من جانب المجتمع الدولي. لقد ثبت عدم كفاية جهود الوساطة السابقة لأنها كانت محدودة بولاية غير حازمة كما أنها واجهت المزيد من الصعوبات بسبب تباين المصالح السياسية للقوى الخارجية المنفردة. فلم يكن بكاف السعي إلى تجميد الصراع، وإرسال المساعدة الانسانية، والتورط في تهديدات خاوية، مما سمح للأزمة بالتدهور حتى تبلغ حدا "يشعر فيه الكل بالإرهاق من شن الحرب" فيقبلون التسوية السياسية. فالاعتداء الأصلي من جانب الجيش الشيوعي اليوغوسلافي، وصربيا والجبل الأسود، من أجل غزو الأراضي الكرواتية وأراضي المسلمين لم يواجه بخطوات حازمة، فكانت عواقب هذه السياسة وبيلة. فقد تضمنت أولا وقبل كل شئ الدمار المروع و "التطهير العرقي" في المناطق التي غزاها الصربيون، وبعد ذلك امتدت الحرب إلى الجانبين المسلم والكرواتي بدورهما ودار التصارع من أجل الأراضي المتبقية، وما برح حصاد الموت ينمو ويستبد وعدد اللاجئين يتصاعد حتى تجاوز الآن مليون رجل وامرأة وطفل يعانون العذاب.

إن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية كرواتيا حققت نتائج أولية معينة تتمثل في وقف القتال وسحب الجيش اليوغوسلافي. بيد أن المتطرفين المتمردين من الصربيين ومشجعيهم المتوسعيين في بلغراد قد أساؤا استخدام الولاية فراحوا يرسخون مكاسبهم الاقليمية ويواصلون "التطهير العرقي" ويواصلون احتلالهم الذي أصبح يكتسي أشكالا من الارهاب حتى على حساب السكان الصربيين المحليين أنفسهم. وقد سمح المجتمع الدولي للجانب الصربي بتجاهل جميع قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الأخرى تجاهلا تاما، على الرغم من حقيقة أن طرائق حسم الصراع قد حددت تحديدا واضحا وجيدا، وهي الوقف الكامل لاطلاق النار؛ وتجريد الوحدات الصربية شبه العسكرية من السلاح؛ وعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم؛ وتطبيع حركة المرور والامدادات؛ وكفالة حقوق عرقية واسعة للأقلية الصربية ضمن إطار السلامة الاقليمية لجمهورية كرواتيا وسيادتها؛ والاعادة التدريجية للسلطات الكرواتية وللقانون والنظام في المناطق المحتلة؛ واتخاذ تدابير لبناء الثقة، وتحديد مواعيد للانتخابات للسلطات المحلية للحكم الذاتي، والعفو العام عن جميع الأشخاص الذين يتبين أنهم لم يرتكبوا جرائم حرب.

وبالنظر للافتقار إلى التعميم من جانب المجتمع الدولي على تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وجدت جمهورية كرواتيا نفسها، بلا جزيرة في موقف تتعرض فيه للضغط، بما في ذلك حتى التهديد بالجزاءات، لأنها تحاول معالجة مشاكل اتصالاتها

الحيوية، أو منع البلدات الكرواتية من التعرض للقصف من مناطق تقع تحت حماية قوات حفظ السلم. وهكذا، تلام كرواتيا على إعادة تأمين مرور المدنيين عبر مضيق ماسلينيكا الذي يعتمد عليه مليون فرد في جنوبي كرواتيا وأنحاء من البوسنة والهرسك. كما نرى كرواتيا تحث أولا على التفاوض مع بلغراد وتطبيع العلاقات معها، فلا يلبث هذا السلوك من جانبها أن يصبح تهمة تتهم بها. وفي هذه الأثناء لا يتم أي عمل فعال لتجريد الوحدات الصربية شبه العسكرية من السلاح ولمنع التطرف والإرهاب الصربيين في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة.

إن أحد المفاهيم الأساسية لسياستنا هو كفالة أشمل الحقوق لجميع الأقليات، بما في ذلك بالطبع الأقلية الصربية بشكل عام، وبخاصة في مناطق كرواتيا التي كان الصربيون يشكلون أغلبية فيها قبل الحرب. وذلك حرصا على استقرار الدولة الكرواتية الدائم في المستقبل وعلى دورها في النظام الدولي. إلا أنه يتعين على المتمردين الصربيين في الوقت نفسه أن يتيحوا لمئات الآلاف من النازحين الكرواتيين وغيرهم من المواطنين غير الصربيين إمكانية العودة إلى ديارهم في المناطق الخاضعة لحماية قوات حفظ السلم. ويجب على بلغراد أن تعترف بصورة نهائية بجمهورية كرواتيا وبحدودها كما فعل العالم كله بالفعل. وكرواتيا لا يمكنها أن تتحمل وضعا تقوم فيه الأغلبية الصربية باساءة استخدام حقوقها عملا على تفكيك الدولة الكرواتية أو إيجاد إطار قانوني لانفصال الأراضي ذات الحكم الذاتي المحلي وضمها إلى "اتحاد البلاد الصربية". فمعنى ذلك تحقيق فكرة صربيا الكبرى التي هي على وجه التحديد الدافع الكامن وراء الحرب الحالية ضد كرواتيا والبوسنة والهرسك. ويجب أن تبقى الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود نافذة حتى يتحقق السلم في كرواتيا أيضا وليس في البوسنة والهرسك وحدها، وهذا ما تنص عليه أيضا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكرواتيا تحث بشدة على التنفيذ الثابت والفعال لجميع قرارات مجلس الأمن - بلا زيادة ولا نقصان.

إن كرواتيا أبدت صبرا بالغا ضمن إطار المساعي الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع مع الأقلية الصربية الذي جرى الإيعاز به فيما كانت يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة تتفكك. ودولة كرواتيا الديمقراطية تتأسس بيد أن كرواتيا لا تستطيع أن تتحمل إلى ما لا نهاية احتلال أراضيها، والضغط الناجم عن وجود مئات الآلاف من النازحين من المناطق الكرواتية، وحالة شطر الدولية. وكرواتيا لا يمكن أن تجبر بعد اليوم على قبول التمديد الرابع لولاية قوة الأمم المتحدة للحماية اذا لم تحدد مهمة قوات حفظ السلم بصيغة أكثر حزما، واذا لم يوجه للصربيين إنذارا بضرورة تنفيذ خطة فانس وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن الوسيلة التي استخدمت لتحقيق الانسحاب الصربي من إيغمان وبيلاسنيكا - أي الضربات العسكرية - يجب أن تطبق في كرواتيا كذلك.

إن جمهورية كرواتيا ليست راضية عن التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقترح تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا لمدة ستة شهور بدون إدخال تغييرات أساسية على ولايتها الحالية. وما لم تعدل ولاية قوة الحماية تلك في غضون الـ ٤٨ ساعة القادمة بما يضمن التنفيذ القوي لقرارات مجلس الأمن وغيرها من الوثائق ذات الصلة، فإن جمهورية كرواتيا ستضطر إلى التخلي عن عملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في أراضيها وإلى مطالبة وحدات قوة الحماية بمغادرة كرواتيا في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

إن الإبقاء على الوضع القائم، الذي يتمثل في احتلال جزء من أراضي كرواتيا وعدم فعالية قوة الحماية أمر يضر بسيادة جمهورية كرواتيا وبتطبيع اقتصادها وكل مناحي الحياة فيها. وكرواتيا على استعداد لحسم المشكلة الرئيسية المتعلقة بوجودها بكل الوسائل الضرورية وبأي تكلفة - عن طريق الاتفاق التفاوضي والتسوية اذا أمكن، وباللجوء اذا لزم إلى الوسائل المشروعة لاستعادة القانون والنظام، مع المراعاة الكاملة للقوانين التي تحكم الحروب والشؤون الانسانية في المناطق التي تعاني حاليا من الفوضى التي تحدثها قوات الإرهاب والميليشيات شبه العسكرية الصربية.

وباشتراك قوة الأمم المتحدة للحماية في منطقة يوغوسلافيا السابقة، فإنها قد تحملت عبئا ثقيلا، وعانت من خسائر كبيرة، إذ أنها تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتشعر كرواتيا بالامتنان لجميع أفراد هذه القوة، الذين أدوا واجبهم بشجاعة وشرف، مخاطرين بحياتهم وسلامتهم الشخصية وهم يساعدون الآلاف من أفراد الشعب الذي يئن من المعاناة. وكرواتيا لا تعترض على قوة الحماية، ولكنها لم تعد قادرة على تحمل نتائج عدم فعاليتها ودورانها المستمر حول قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن تنفيذ أحكام هذه القرارات أمر سيكون له أثره ليس

فقط وجود جمهورية كرواتيا، بل أيضا على المصداقية الأساسية للأمم المتحدة.

إن كرواتيا بتخليها عن ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لا تغلق أبوابها في وجه أي عمل إنساني، أو في وجه إمكانية قيام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعمليات في يوغوسلافيا السابقة. وعلى العكس من ذلك، ترحب كرواتيا باستعداد الحلف تولي دور الضامن الرئيسي للسلم والاستقرار في ذلك الجزء من أوروبا. وسوف ندعم بنشاط إشتراك وحدات الحلف في تنفيذ التسوية السلمية. كما أننا نتطلع إلى رؤية اشتراك الحلف في تنفيذ خطة فانس. وفي الوقت نفسه، فإن باب كرواتيا مفتوح على مصراعيه أمام كل منظمات الإغاثة وحقوق الانسان، وأمام المراقبين التابعين للجماعة الأوروبية، والعاملين المدنيين التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية والمشتركين في حركة تقديم الغوث إلى جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد ساعدت عوامل دولية - وأشير هنا إلى الحماية الأوروبية والأمم المتحدة - في إيصال المفاوضات بشأن حسم الأزمة في البوسنة والهرسك إلى التسوية المقترحة حاليا. ولا بد من التذكير بأن جمهورية كرواتيا، والكروات في البوسنة والهرسك، كانوا أول من أيد كل خطط السلم الجادة التي طرحها المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن تردد المجتمع الدولي وتناقضه قد أتاحا الفرصة لممثلي الصربيين والمسلمين لرفض هذه الخطط أو الإزدراء بها. وإن إعلان استقلال جمهورية البوسنة والهرسك نفسه ما كان ليمكن أن يتحقق بدون موافقة الكروات في الاستفتاء الذي أجرى عام ١٩٩٢. وما كان بالامكان الدفاع عن أي جزء من البوسنة والهرسك ضد العدوان الصربي بدون المقاومة التي أبداها الكروات في البداية.

لقد كنا أول من اعترف بجمهورية البوسنة والهرسك، وأول من أرسل سفيرا إلى سراييفو. وقد ساهمت جمهورية كرواتيا - أكثر من كل بلدان العالم مجتمعة - في الدفاع عن البوسنة والهرسك وفي رعاية اللاجئين البوسنيين. ولا يزال هذا الوضع مستمرا بالرغم من العدوان الذي يشنه جيش المسلمين على المناطق التي يسكنها الكروات في وسط البوسنة، وعلى الأراضي التي خصصت لجمهورية كرواتيا في إطار اتحاد جمهوريات البوسنة والهرسك.

ونظرا لهذه التطورات، لم تعد هناك أي حلول واضحة ومنصفة إنصافا كاملا لأزمة البوسنة المعقدة. واذا ما أريد تحقيق السلم، فعلى جميع الأطراف أن يقبلوا تنازلات كبرى من أجل إحلال السلم. وتحملوا أكبر خسارة، لا سيما في بوسافينا والبوسنة الوسطى، حيث كان يعيش أغلبية الكروات. ووافقوا على قبول ١٨ في المائة من الأراضي، رغم أن خطة فانس - أوين السابقة خصتهم بنصيب يبلغ نحو ٢٧ في المائة. وفي الواقع إن الجانب الكرواتي لا يستطيع الموافقة على أي تنازلات أخرى لأسباب استراتيجية وسياسية ونفسية.

ولا بد من التذكير بأن الكروات كانوا يشكلون ٢٣,٩ في المائة من سكان البوسنة في عام ١٩٤٨. وقد تناقصت هذه النسبة نتيجة لضغوط سياسات الهيمنة التي مارسها الصرب ومن بعدهم المسلمون. وفي البحث عن حل، ينبغي أن تطبق نفس المبادئ تطبيقا شاملا. وقد يتساءل المرء على سبيل المثال، لماذا أختيرت موستار وسراييفو ليكونا تحت إشراف الجماعة الأوروبية. ولماذا لا تضم إليهما بانيالوكا وزينيكا أو فاري، حيث يناضل السكان الكروات من أجل البقاء؟

وماذا عن الحقيقة المتمثلة في أنه نتيجة لعدوان الصرب ثم المسلمين من بعدهم، ثم احتلال ثلث الأبرشيات الكاثوليكية في البوسنة والهرسك، أو تطهيرها تطهيرا كاملا من الكروات الذين كانوا يعيشون فيها لقرون عديدة؟ إنه لمن المتعين على المجتمع الدولي أن يواجه الحقائق والمشاكل برمتها. ولا بد له أن يحدد السبل التي تؤدي إلى وقف عدوان الصرب، وكذلك الوسائل التي تحمي الشعب الكرواتي من المحاولات التي يبذلها المتطرفون لإقامة دولة إسلامية بوسنية، على حساب الكروات أساسا.

وبرغم ذلك، يسرني أن أعلن الآن هنا أن القتال قد توقف بين الجانبين الكرواتي والصربي في البوسنة والهرسك، وخصوصا إنه قد أمكن - بمبادرة مني وبالمساعي الحميدة من جانب تركيا - التوصل إلى اتفاق سياسي بين الكروات والمسلمين يتعلق بوقف القتال وبتوفير الشروط المسبقة الضرورية لتحقيق السلم الدائم والتعاون.

ونعتقد أن مقصد السلم سوف يخدمه تولى منظمة حلف شمال الأطلسي الدور الرئيسي، على نحو فعال، في تنفيذ خطة السلم للبوسنة والهرسك، وفي حل مشكلة المناطق الموضوعة تحت حماية الأمم المتحدة في كرواتيا، وذلك باضطلاع الأمم المتحدة

بالمسؤولية عن تنفيذ التسوية السلمية.

ولأسباب جغرافية وتاريخية واقتصادية، وكذلك من أجل روابط المواصلات، تهتم جمهورية كرواتيا بأن يكون لها أوثق تعاون ممكن في المستقبل مع اتحاد جمهوريات البوسنة والهرسك. وبالمثل تؤيد جمهورية كرواتيا تطبيع العلاقات مع جميع الدول التي نشأت عقب تفكك يوغوسلافيا الشيوعية على أساس الاعتراف المتبادل. وذلك لن يكون في مصلحة شعوب هذه الدول فحسب، بل هو أيضا شرط ضروري لإحلال السلم ولإقامة نظام دولي مستقر في هذا الجزء من العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية كرواتيا على البيان الذي أدلى به على التو.

اصطحب السيد فرانجو تورجمان رئيس جمهورية كرواتيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد الجيرداس مايكولاس برازوسيكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطحب السيد الجيرداس مايكولاس برازوسيكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الجيرداس مايكولاس برازوسيكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس برازوسيكاس (تكلم باللتوانية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أهنئ السيد أنسانالي بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. إنني أتمنى له النجاح في ترأس هذه الهيئة الموقرة.

إنه ليشرفني كثيرا أن أتكلم في هذه القاعة التاريخية التي نتركز فيها على نحو لا يضاهي في أي مكان آخر جميع انتصارات العالم وشواغله وجميع مشاكله وفرصه. إن صوت ليتوانيا الذي أخمد زهاء نصف قرن، يمكن الاستماع إليه الآن بقوة ووضوح في جميع أنحاء العالم، إن ليتوانيا التي كانت تقليديا دولة قائمة بذاتها منذ أمد طويل يرجع إلى القرن الثالث عشر، قد استعادت مؤخرا استقلالها بفضل تصميم شعبها وحدوث تغييرات جوهرية معنية في العالم، وبفضل التأييد الدولي.

إن دولتنا ترسخ قواعد الديمقراطية. وتحترم حقوق الانسان والأقليات وتسعى إلى تحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة وذلك على أساس مبادئ السوق الحرة، ونأمل أن نسهم في تحقيق عالم أفضل عن طريق المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد أتيحت لنا الفرصة للإعراب عن شواغلنا وللحصول على التأييد اللازم، ليس فقط في الأمم المتحدة ولكن أيضا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا ومجلس تعاون شمال الأطلسي ومنظمات دولية أخرى. إن ليتوانيا إذ تقيم علاقات ودية مع البلدان الأخرى، تشعر بالتأثير المتزايد والداعم من جانب المنظمات الدولية في عملية تعميم الديمقراطية وفي خلق اقتصاد السوق الحر. ونثق في أن المؤتمرات الدولية المقبلة التي ستعقد تحت إشراف الأمم المتحدة بمثل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ستساعدنا في إيجاد حلول دائمة لهذه القضايا التي هي محل اهتمامنا.

ومنذ إجراء الانتخابات البرلمانية في الخريف الماضي، تغيرت الحكومة في ليتوانيا. بيد أن طريقنا المختار في مجال السياسة الخارجية لم يتغير. فهذا هو التقليد الذي تحرص عليه الدول الديمقراطية. مازالت أولويات سياستنا الخارجية، هي التعاون الوثيق مع دولتي البلطيق الآخريين لاتفيا واستونيا وكذلك مع بلدان شمال أوروبا، والاندماج الكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في أوروبا.

وتسعى ليتوانيا إلى إقامة علاقات صداقة نافعة ومتبادلة مع جيرانها، روسيا وبولندا وبيلاروس. وتؤيد ليتوانيا جهود الرئيس بوريس يلتسين لإشاعة

الاستقرار في الحالة السياسية في بلاده ولتعزيز طريق الاصلاح. فنحن نتفق تماما مع الموقف الأساسي للدول الديمقراطية الأخرى فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في روسيا.

إن ليتوانيا، شأنها في ذلك شأن جيرانها الآخرين، تسعى إلى شغل مكانها على الخريطة الجديدة لأوروبا. ونأمل في تحقيق تعاون أوسع بين بلدان منطقة بحر البلطيق. إن أهم جانب في هذا التعاون وفي علاقات ليتوانيا مع روسيا، يكمن في علاقتنا بمنطقة كالينينغراد. إن نزع السلاح التدريجي من تلك المنطقة، وإنشاء منطقة تجارة حرة فيها، والأثر المتزايد للمنظمات الدولية، وبصفة خاصة الجماعة الأوروبية، على مستقبلها، أمور ستكون جميعها في صالح ليتوانيا كما أنها ستكون، في رأينا، في صالح الدول الأخرى في المنطقة.

ينبغي أن تصبح شواطئ بحر البلطيق، على المدى الطويل خالية من السلاح، وينبغي أن تتخذ الآن تدابير لزيادة الثقة والأمن. إن الطريق الذي اخترناه والذي يتمثل في التقارب التدريجي بين أمم ودول منطقة البلطيق وفي إقامة علاقات جيدة بين الجيران، وينبغي أن يقودنا إلى الجماعة الأوروبية وأن يسهم في تعزيز الأمن في هذه القارة العريقة.

إن أقصر الطرق من باريس وبرلين ووارسو، إلى موسكو وسان بطرسبرغ هي الطرق المارة عبر ليتوانيا. بيد أنه لقرون عديدة اقتحمت السيارات الحربية للجيوش المهاجمة والمتراجعة هذه الطرق جالبة في ركابها الكثير من النكبات والمآسي. ومع ذلك فإننا نأمل اليوم أن تمر قوافل الخير عبر أراضينا. إننا نؤمن بأن وضعنا الجغرافي - السياسي المعقد في أوروبا الجديدة - أوروبا التي لم تعد تمزقها الأيديولوجيات المتخاصمة - يجب أن يكون مصدرا لرخاء جديد ولفوائد فرص جديدة ونحن نعمل على ضمان حدوث ذلك. إننا نستلهم أمثلة بلدان أخرى مثل الدانمرك وسويسرا والنمسا وغيرها، تلك البلدان التي نجحت في الاستفادة من أوضاع مماثلة ومن الفرص التي تتيحها أوروبا، الأكثر توحدا.

وبعد أن استعادت ليتوانيا استقلالها، أصبحت مرة أخرى مشاركا في عمليات زيادة توحيد أوروبا. إن ليتوانيا تقبل التعاون مع الشرق والغرب وترى فرص المستقبل في هذا التعاون.

وعلى الرغم من المسافات الكبيرة التي تفصل بيننا وبين الولايات المتحدة فإن علاقتنا بها قد اكتست، وستظل تكتسي، أهمية خاصة بالنسبة للتوانيا. إننا نشعر بالامتنان للولايات المتحدة بسبب التزامها على نحو حاسم بعدم الاعتراف بضم الاتحاد السوفياتي غير الشرعي للتوانيا. وتربط بين بلدينا وشائج خاصة بسبب تلك الجماعة الكبيرة من المهاجرين من بلادنا التي وجدت ملاذا في العالم الجديد. إننا نعتز بتعاون الولايات المتحدة الوثيق مع أوروبا، بما في ذلك تعاونها مع هياكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ونتمنى بصدق كل النجاح للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في عالم يمر بمرحلة التغير وإلى تشجيع تقدم البلدان الشيوعية السابقة صوب الديمقراطية والسوق الحرة.

ننتقل الآن إلى الأمم المتحدة، ونطلب منها أن تعمل على صيانة مصالح الدول الصغيرة. إن مستقبل العالم الأكثر تكاملا يكمن في الديمقراطية ومن أن تكون للأمم الحرة شخصيتها المنفردة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا للدفاع عن سيادة الأمم الصغيرة، بل أصغر الأمم، بالقوة عند الاقتضاء. لقد أكد البابا يوحنا بولس الثاني أثناء زيارته الأخيرة للتوانيا على أن:

"مصالح الدول الكبيرة يجب ألا يسمح لها أبدا أن ترغم الدول الصغيرة على أن تصبح توابع لدولة أجنبية".

وعلى الرغم من الصراعات التي تجتاح العالم الآن فمن حسن الطالع أن بعض الأخبار السارة تصل إلى هذا المكان من نيويورك. إننا نرحب بعمليات السلم في الشرق الأوسط وبالاتجاهات في جنوب افريقيا وكمبوديا وهايتي والسلفادور. وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١/٤٧ الصادر في عام ١٩٩٢ انسحبت الوحدات الأخيرة المتبقية من الجيش الروسي من ليتوانيا في ٣١ آب/اغسطس، وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكر ممثلي جميع البلدان الكبيرة والصغيرة التي دعمت هدفنا المشروع. وأود أيضا أن أقدم الشكر الخالص إلى الأمم المتحدة وكذلك إلى الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي الذي راقب تنفيذ الالتزام بانسحاب ذلك الجيش والذي بعث خلال اللحظات الحرجة، مبعوثه السفير تومي كوه إلى فيلينوس، كما أقدم الشكر أيضا للسيد ستويان غانيف رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، الذي زار ليتوانيا ودول البلطيق الأخرى في تموز/يوليه لمناقشة موضوع انسحاب الجيش. لقد شعرنا بالسرور

عندما قال السفير كوه عند الاحتفال بمغادرة آخر القوات الروسية، ما يلي:

"لقد اكتملت مهمتي في ليتوانيا، ولو أن بعض المهام لا تزال تنتظرني في دولتي البلطيق الآخرين"

وعندما نشهد دولة كبيرة تسحب جيشها من دولة صغيرة دون أن تفرض أية مطالب أو تضع أية شروط فإن في ذلك إيذانا لنا بقدوم عهد جديد للعالم يمكن فيه حل المشكلات الحساسة على نحو سلمي بفضل الجهود الدولية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أوجه عدم الاتفاق الكثيرة التي ظهرت في الدقائق الأخيرة، فإن الدبلوماسية الهادئة والمتوازنة مكنت ليتوانيا وروسيا من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الأساسية.

وفي أكثر من مناسبة، أسعدني أن أتكلم بصراحة وإخلاص مع الرئيس بوريس يلتسين ممثل الاتحاد الروسي، لقد فتحنا صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. وبطبيعة الحال فإن قضية التعويض عن الأضرار الناشئة خلال سنوات الاحتلال لا تزال على جدول أعمال المفاوضات بين ليتوانيا وروسيا.

والجيش الروسي لا يزال مرابطا في استونيا ولاتفيا. ونحن نعتقد أنه بمساعدة الأمم المتحدة سيجري حل هذه المشكلة الدولية بنجاح، وكذلك توطيد الاستقرار في المنطقة.

وإلى أن يدرك الشعب تمام الإدراك الإمكانات التي تتيحها الديمقراطية والحرية، ستظل هذه الأفكار مجرد ذلك - أي ستظل أفكارا ليس إلا فبعد موجة التشوه الأولى قد يعم الشعور بخيبة الرجاء. ويمكننا أن نلاحظ ذلك في الواقع في بعض البلدان ما بعد الشيوعية، وبوصفي رئيس ليتوانيا، يثير ذلك قلقي أيما إثارة. ولا أعتقد أن في إمكان المجتمع الدولي أن يستمر فيما هو عليه من عدم المبالاة بهذه المشكلة.

وفي ليتوانيا، يجري إقامة دولة ديمقراطية ومدنية تقوم على حكم القانون، لا تفرقة فيها على أساس قومي أو ديني أو أساس العقائد الدينية. وليس هناك توتر في بلادي بين الليتوانيين والأقليات الإثنية. ونحن نعمل على إصلاح الاقتصاد الليتواني واستقراره كما أننا نسعى إلى السبل التي تكفل ولو حدا أدنى من ضمانات الرفاهة الاجتماعية. ونسعى بالقدر الممكن إلى إفساح المجال أمام المبادرات الخاصة. وشعب ليتوانيا هو شعب صبور ودؤوب يعمل بجد من أجل رفاهته ومستقبله. إلا أن خيبة الأمل في الديمقراطية والسوق الحرة يمكن أن تؤدي إن عمت إلى عواقب وخيمة.

ولذا أود أن أخاطب هذه الهيئة بصراحة تامة: فرغم إحساسنا باهتمام المجتمع الدولي ودعمه لنا فهذا غير كاف. ويبدو أن المنظمات الدولية، حتى أوثقها مكانة، تفتقر إلى العمل المنسق وروح المبادرة اللازمين لتقديم مساعدة فعالة حقا. ونشعر في بعض الأحيان باتجاهات انعزالية من جانب البلدان الصناعية الكبرى التي حققت مستوى عاليا من المعيشة وتحاول الآن أن تنفض أيديها من بلدان شرق ووسط أوروبا. وهذا يعقد مستقبل هذه البلدان أيما تعقيد فيما هي تحاول أن تحل وحدها مشاكلها الصعبة الاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والتاريخية التي ورثتها من الماضي القريب.

وما زال يسود معظم بلدان ما بعد الشيوعية حنين إلى الماضي عندما كانت الحكومة الشمولية تضمن للشعب الحد الأدنى من احتياجاته ولو على حساب حريته. وبدون جهود مشتركة تبذل في الوقت اللازم، يمكن للحنين إلى هذا الماضي الاشتراكي الزائف، أن يدفع بتطور بعض البلدان إلى طريق لا نقبله جميعا.

ولعدة سنوات الآن يجري في أوروبا وامريكا الشمالية طرح فكرة "خطة مارشال" جديدة، دون أن يسفر ذلك عن خروجها إلى حيز الوجود. بيد أن الاستثمارات في بلدان وسط وشرق أوروبا - ولا أشير هنا إلى الاستثمارات المالية وحدها - هي استثمارات حقا في مستقبل الجميع ومن شأن تقديم المزيد من المساعدة الأكثر فعالية للقوى الديمقراطية في دول ما بعد الشيوعية أن يساعد على نحو حاسم في تخليص العالم من بقايا الشمولية والديكتاتورية اللتين عانت منهما البشرية أيما معاناة في القرن العشرين.

وبحل الكتلتين المتعاديتين أصبح العالم مكانا أكثر أمنا. بيد أن هذا لا يحسم كل المشاكل الأمنية التي تواجهها الإنسانية الآن. وفي الواقع، إن عدد هذه المشاكل قد ازداد. وتشتد الآن احتمالات إندلاع صراعات محلية، وقد اندلعت هذه الصراعات فعلا على وجه التحديد في الأماكن التي سقطت فيها النظم الديكتاتورية القامعة للشعوب. ويجب أن تدان

إدانة شديدة الممارسات المروعة مثل ممارسة "التطهير العرقي". ولم يعد نموذج الدولة القومية المنغلقة تماما صالحا لحل المشاكل القومية المتفردة.

ويحترم شعب ليتوانيا نضال القوميات من أجل حريتها ولكنه يدين الفظائع التي ترتكب تحت ذريعة القضية النبيلة، ومأساة يوغوسلافيا السابقة هي حقا مأساة مروعة. ونحن نوافق على الوسائل التي تستخدمها الأمم المتحدة لتوطيد السلم والأمن، ولكننا نرى أن قضايا هيكل الدولة والحدود كثيرا ما تترك للبلدان المتناحرة لحسمها بقوة السلاح. وعلى الأمم المتحدة أن تمارس الدبلوماسية الوقائية بفاعلية أكثر وأكثر في المستقبل لمنع الصراعات قبل نشوبها.

وإن كل عمل غير مشروع من أعمال العنف يقتضي استجابة واضحة وليس استرضاء محاولة وتهدئة خاطر مرتكبة. "وخطة السلام" للأمين العام هي خطة توفر أساسا صلبا نرحب به.

ما هو الدور الجديد الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في عالم دائم التغير؟ إن المنظمة كما اتوسمها يجب ألا تكون ضامنة للأمن في المستقبل فحسب بل عليها أن تكون أيضا محرضة على التنمية الاقتصادية ومدافعة عالمية عن حقوق الإنسان وحقوق الاقليات الإثنية. ولقد أيدنا في مؤتمر فيينا المعني بحقوق الانسان إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان. إن الأفكار الخاصة بسيادة الدول، وحق الأمم في تقرير المصير، والأمن القومي، وصيانة السلم وإنفاذه، تتعرض الآن للتغير السريع. والمشاكل الفردية للدول المنفردة تكتسي بعدا عالميا، وبخاصة في مجالات حماية البيئة واللاجئين والمخدرات والجريمة المنظمة. ولهذا السبب على وجه التحديد تزداد أهمية التعاون بين الدول المتجاورة.

إن نطاق التفاعل الإقليمي آخذ في الاتساع ويجري توسيع دور المنظمات الإقليمية. ونحن نوافق على الهياكل والترتيبات الاقليمية التي تساعد على ضمان السلم والاستقرار في كل منطقة من المناطق. ولكن ينبغي إخضاع أنشطتها لإشراف الأمم المتحدة حتى لا تحول الدول الكبرى والقوية هذه الهياكل الإقليمية إلى أدوات للهيمنة.

وأشير هنا إلى الدول الفاشلة، فهي في حاجة إلى مساعدة دولية لا تفرض عليها حماية دولة أخرى ولا تهيء الظروف لاستيعابها في منطقة نفوذ ما بل مساعدة تحترم وتحمي سيادتها واستقلالها. ويحق للبلدان الصغيرة أن تعتمد على ضمان قوي لأمنها. ويمكن، بل ينبغي للأمم المتحدة أن توفر هذا الضمان. وفي المستقبل البعيد وإذا ما ترسخت جذور الديمقراطية والتعاون في جميع أرجاء كوكبنا، يمكن أن تتولى الأمم المتحدة بعض مهام حكومة عالمية.

وأكرر الاعلان عن تأييدي لإقتراح ليتوانيا إضافة أعضاء دائميين جدد لمجلس الأمن وهو الاقتراح الذي عرض هنا في الأمم المتحدة قبل عام على وجه التحديد من اليوم. ولكي تحقق الأمم المتحدة هدفها، من المهم مواصلة، بل توسيع، الإصلاحات الجاري الآن تطبيقها بالمنظومة لزيادة فعالية التكاليف. ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذتها عدة بلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، بشأن إنشاء آلية أكثر موثوقية للتفتيش الداخلي والخارجي. وإنشاء منصب المفتيش العام المقترح يمكنه أن يساعد على طمأنة الدول الأعضاء إلى أن الولايات الممنوحة لمختلف البرامج تستخدم على أكفأ وجه ممكن.

وأود أن أعلن بوضوح أن الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة تثير قلق ليتوانيا البالغ. ولسنا غير مبالين بها. فليتوانيا قد عقدت العزم على الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة، وقد أوضحت استعدادها لأن تفعل ذلك. وقد كان يمكن لليتوانيا أن تدعم أنشطة المنظمة حتى بقوة أكبر لو أننا لم نكن مضطرين على مر الأعوام الثلاثة الماضية إلى أن نناقش مرارا المشكلة الصعبة المتمثلة في تحديد الأنصبة المقررة لتغطية ميزانية الأمم المتحدة. إن وفد بلادي، جنبا إلى جنب مع وفود بعض البلدان الأخرى التي تجد نفسها في نفس الوضع، قد اقترح في أكثر من مناسبة سبلا لحل هذه المشكلة. وأود أن أؤكد أن موقف ليتوانيا لم يتغير وهو أن جدول الأنصبة المقررة يجب أن يحدد على أساس البيانات الإحصائية التي تقدمها كل دولة، ووفقا لقدرتها على الدفع، مع الالتزام على وجه الخصوص بمبدأ تطبيق نفس المنهجية في حساب الأنصبة على كل الدول على حد سواء. وإذ نسعى إلى كفالة مراعاة هذه المبادئ وحل هذه المشكلة حلا نهائيا، فإننا على استعداد لتبادل الآراء مع سائر الوفود كما نأمل في الحصول على تعاونها.

وأؤكد من جديد تأييدي لاقتراح ليتوانيا، الذي قدم هنا في الأمم المتحدة منذ عام مضى على وجه الدقة، بإمكانية إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس

الأمن. وتؤيد ليتوانيا جهود حفظ السلام، بل هي تود أن تصبح في نهاية المطاف من المساهمين في العمليات العسكرية والمدنية.

عندما أصبحت ليتوانيا عضوا في مجلس أوروبا، اقترحت عقد اجتماع لكل رؤساء الدول التي نبذت الشيوعية. وهذه ليست محاولة لإنشاء كتلة جديدة ولا لمواساة بعضنا البعض بشأن الصعوبات الاقتصادية التي نواجهها. فعقد مثل هذا المؤتمر، تحت إشراف مجلس أوروبا أو ربما إحدى المنظمات الأخرى. يمكن أن يتيح فرصة لمناقشة الطرق العملية للشفاء العاجل من علتي الأنانية الوطنية والتمحور الإثني اللتين قد يكون من المتعذر تحاشي الإصابة بهما في الدول الفتية والديمقراطيات الهشة. إننا في بلدان ما بعد الشيوعية، يجب أن نتعلم في أقرب وقت ممكن كيف نتعاون مع بعضنا ومع بقية العالم وكيف نناضل لتحقيق عضوية تامة أفضل في المجتمع الديمقراطي الموجود على كوكبنا. لقد تعلمت بلدان أخرى فن التعاون على مر العقود. ولم يتح لنا الوقت الكافي لذلك. ومن الهام جدا أن ننجح بجهد مشترك في تقصير هذه الفترة بقدر المستطاع.

ونرحب بمبادرة بعض أعضاء الأمم المتحدة لإنشاء محفل للديمقراطيات الجديدة والمستردة. ونأمل أملا صادقا في أن تساعد هذه الحركة التي بدأت في الفلبين على التقريب بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بحيث يمكنها أن تتوصل إلى نهج مشتركة على طريق الديمقراطية والسوق الحرة.

إن هذه القاعة مفعمة بالفعل بروح القرن الحادي والعشرين الذي يقترب. وفي مطلع الألفية الثالثة، تواجه البشرية مشاكل عالمية خطيرة تهدد بقاءها نفسه: مشاكل إيكولوجية واجتماعية وروحية، بالإضافة إلى التهديد النووي الذي لم يختف بعد. إن المشاكل الوطنية والإقليمية قد تبدو بسيطة إذا قورنت بذلك، ولكنني لا أظن أن هذا هو الحال في حقيقة الأمر. إن كل خطوة على طريق التقدم، حتى إذا اتخذت في بلد صغير أو كانت متصلة بتحسين العلاقات بين دولتين لا غير من شأنها أن تقلل إمكانية نشوب صراع عالمي، والعكس صحيح. ولهذا يروق لي أن أعتقد أن انسحاب القوات العسكرية الروسية من ليتوانيا كان إنجازا تحقق لبلدان أكثر من مجرد هذين البلدين. لقد أصبح العالم برمته أفضل إلى حد ما، وسادته عدالة أكثر إلى حد ما، وانحسر عنه بعض التهديد الذي كان يتوعده.

وأرى إننا سنشهد المزيد من هذا النجاح، فمنظومة الأمم المتحدة تسهم وستواصل الإسهام بشكل كبير في تحقيقه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد الجيرداس مايكولاس برازوسيكاس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رحمان (بنغلاديش).

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيدة أوغلاس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزي): دعوني أعرب عن ارتياح حكومة السويد لانتخاب السفير انسانالي ممثل غيانا رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. وأود أن أثني ايضا على الأمين العام وعلى جهوده الرامية إلى تعزيز مبادئ الميثاق وتقوية الأمم المتحدة. وأرحب إلى جانب ذلك بالأعضاء الستة الجدد في المنظمة.

لقد هزمت الإيديولوجيات الشمولية التي عرفها هذا القرن، ولكن صراع الأفكار لم ينته بعد. ويمكن للأفكار والإيديولوجيات الشمولية أن تتخذ أشكالا مختلفة باختلاف الزمن. وفي كثير من الأماكن - ولا يوجد بلد محصن - لا نزال نشهد التعبير عن العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب. وإن لم نرد على هذه الاتجاهات بفعالية اليوم، فسيتعين على العالم أن يواجه تهديدات أقبح بكثير في الغد.

إننا، ونحن نرحب بالتقدم صوب السلم والحرية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وجنوب افريقيا، لا بد أن ندرك أن هذه المنجزات ستفلت من ايدينا إن لم تهيء للناس حياة أفضل. فالسلم والديمقراطية، والحرية والوفاق، لا بد من تدعيمها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن مساعي الفرد لتحسين نصيبه ونصيب أسرته إنما هي تعبير عن رغبة إنسانية أساسية تتجاوز كل الفروق الثقافية. وإذا أعيقت هذه الرغبة، وإذا تحول الأمل إلى وهم، فستتوفر أرض خصبة لتجار الكراهية ودعاة العنف.

ومناطق العالم التي يتوفر لها قدر كاف نسبيا من الأمن والازدهار لديها الآن فرصة لكي تساعد على تمديد منطقة السلم إلى المناطق التي تناضل للإفلات من الدائرة المفرغة للفقر والعنف. والأداتان الرئيسيتان لإحداث هذه التطورات هي تجارة عالمية أكثر حرية وتبادل للأفكار أكثر انفتاحا.

وفي أوروبا، يتحمل الاتحاد الأوروبي المتطور، الذي تأمل السويد أن تصبح عضوا فيه في وقت قريب، مسؤولية خاصة عن ضمان عدم عودة الستار الحديدي من جديد في شكل انقسامات اقتصادية واجتماعية مستمرة. والولايات المتحدة وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه تحديات ذات طبيعة مماثلة في جهتها من العالم. ونحن نشترك جميعا في تحمل مسؤولية مشتركة بالنسبة للشرق الأوسط وافريقيا.

وبالرغم من كل التحديات التي تواجه العالم اليوم، من صراعات إقليمية وفقر واسع النطاق، ودمار للبيئة وانتشار للأسلحة، أرى أن لدينا فرصة معقولة لتمديد منطقة السلام والازدهار ونحن نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يكون بوسعنا الاعتماد في هذا الجهد على منظمة عالمية قوية وكفء.

واليوم، تصل الأمم المتحدة إلى منتصف العمر. فخلال عامين ستحتفل بالذكرى الخمسين لإنشائها. ونهاية الحرب الباردة تهيء فرصا جديدة للاستفادة من الطاقات الكاملة لميثاق الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، فإن من الضروري إجراء تشخيص شامل لحالة المنظمة وصرف بعض الوصفات القوية لها إذا أريد لها أن تكون أداة نشيطة للمجتمع العالمي.

وقد قال داغ همرشولد الأمين العام السابق ذات مرة:

"الأمم المتحدة هي، ويجب أن تكون، مؤسسة حية ومتطورة تقوم على التجريب. وإذا توقفت عن أن تكون كذلك، وجب أن تعالج علاجا ثوريا أو أن تُنحى جانبا لصالح نهج جديد".

هذه الكلمات لا تزال صحيحة ولا تزال تمثل تحديا اليوم كما كانت في أواخر الخمسينات.

وأنا لا أعتزم اليوم أن أسهب في الحديث عن المجالات التي تعمل فيها المنظمة عملا طيبا أو أن أثني عن مبادرات تستحق الثناء. ولكنني أود بدلا من ذلك أن أركز على المجالات التي لا غنى فيها عن الاصلاح والتي تحتاج إلى تركيز خاص. والأهم من بين كل هذه الأمور هو تعزيز السلم والأمن ودور المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان.

واستجابة للأزمات العديدة التي استجدت في أعقاب الحرب الباردة، توسع مجلس الأمن، في الواقع، في مفهوم السلم والأمن الدوليين توسعا شديدا. وتجد الأمم المتحدة نفسها مشاركة بصورة منتظمة في عمليات متنوعة واسعة النطاق تحدث في طائفة متنوعة من حالات الصراع المعقدة. والبعض من هذه العمليات ذو طابع داخلي وكثير منها ينطوي على جهود انسانية الطابع. وقد حدث تطور مثير في مفهوم حفظ الأمم المتحدة للسلم، وهو تطور مس المفهوم نفسه.

فثمة مطالب غير مسبوقة تلقى على كاهل المنظمة في سبيل كفالة السلم والأمن العالميين. ولقد زاد عدد العاملين في حفظ السلم خلال السنتين الماضيتين إلى ثمانية أمثال ماكان عليه من قبل، وميزانية حفظ السلم، ستبلغ في غضون سنة واحدة ضعف ما كانت عليه بل ربما أكثر من الضعف.

ويستلزم تنفيذ اتفاق للسلم في البوسنة والهرسك مساهمات إضافية ضخمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومرة أخرى ستختبر الرغبة في توفير الأفراد والموارد والقدرة على ذلك. ويسعدني أن أعلن أنه يجري في هذه اللحظة في البوسنة وزع مجموعة من كتائب بلدان الشمال.

وبقدر ما نرحب بوضع تسوية سلمية للبوسنة والهرسك، يتعين علينا الاعتراف بأن ذلك أبعد ما يكون عن الحل المثالي لذلك الصراع الطويل المرير. وقد لا يشكل الأمر أكثر من مجرد بداية لعملية معقدة محفوفة بالصعاب المثبطة للهمم غايتها السلم، عملية ينبغي أن تسخر فيها جميع الجهود لمجابهة الأخطار الكامنة في استمرار العدوان و"التطهير العرقي"

وتمزيق أوصال البوسنة والهرسك.

وبمجرد أن يتم توقيع الأطراف على تسوية يتعين علينا أن نركز على بناء سلم يوفر أحوالا آمنة كريمة للسكان الذين يعانون الأمرين. ونحن نحتاج، قبل كل شيء، إلى عملية حفظ سلم قوية وكفؤة لكي تساعد على تنفيذ على تنفيذ أحكام الاتفاق.

وينبغي للمنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، أن تشرع في برنامج شامل يستهدف التعمير والتأهيل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة اللاجئين والمشردين، ولعودتهم، ولمحنة النساء والأطفال.

وتبين الخبرة المستفادة من الصراع في يوغوسلافيا السابقة، ومن نجاح سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، الحاجة إلى نهج متكامل إزاء السلم والأمن الدوليين. ولا بد لهذا النهج أن يتألف من مبادئ توجيهية لاصلاح المنظمة وإعادة تشكيلها لكي تتمكن من معالجة صراعات اليوم على نحو أفضل. ويبين تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" سبل تحسين المعالجة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لحفظ السلام. ولا غنى عن تحقيق تفاعل بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

وليس ثمة نزاع في أن هناك حاجة إلى الاصلاح في مجال حفظ السلام. والجهود الجارية في هذا الصدد جديرة بالاشادة ومن الضروري موالاة تشجيعها. وتعتزم بلدان الشمال تقديم مقترحات بشأن هذه المسألة خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة. وفي هذه المرحلة المبكرة أود أن اشدد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن نكون قادرين على الاستجابة بمرونة للأوضاع الدينامية في عمليات حفظ السلام، وهذا يستلزم ترتيبات أفضل لموظفي التخطيط والعمليات. وهناك حاجة إلى تحديد واضح للقيادة والسيطرة. وبطبيعة الحال فإن القيادة التنفيذية للعمليات في الميدان ستظل في أيدي قادة القوات.

ثانيا، إن المشاورات الوثيقة فيما بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمين العام تكتسي أهمية خاصة في عمليات حفظ السلام المعقدة. وسيكون من المستصوب إنشاء محفل للتنسيق وتبادل المعلومات بهدف تحسين الاتصالات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وإنني اقترح إنشاء محفل من هذا القبيل لكل عملية كبرى.

ثالثا، نحن نحث الدول الأعضاء على الاستجابة لطلب الأمين العام استجابة بناءة، وتوفير القوات وغيرها من مجموعات الأفراد والمعدات لكي تكون جاهزة للاستعمال بعد إشعار قصير، في أغراض حفظ السلام. ويتحمل أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة لضمان توفير الموارد الكافية متى قرر المجلس البدء في عمليات جديدة.

رابعا، يتزايد الترابط فيما بين عمليات حفظ السلام وجهود الإغاثة الانسانية، وهذا يستلزم تحسين التنسيق. ففي كثير من الأحيان، تكون الجهود الانسانية حيوية للنجاح في تحقيق أهداف عمليات حفظ السلام.

خامسا، إن عدد عمليات حفظ السلام الكبير وتنوعها يتطلبان اهتماما خاصا بالتدريب. ولمعالجة الحاجة إلى التدريب المناسب لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ينبغي إنشاء كليات تدريب للأمم المتحدة. وهناك دور هام يتعين على الأمم المتحدة أن تؤديه فيما يتعلق بتنسيق وتشجيع تدريب جميع فئات الأفراد على حفظ السلام. وتتحمل الدول الأعضاء ذات التقاليد الراسخة في هذا الميدان مسؤولية خاصة، والسويد مستعدة من ناحيتها للإسهام في تحسين مهارات حفظة السلم. وهذا يمكن أن يشمل التدريب للأفراد المدنيين والأفراد القائمين بأعمال الإغاثة الانسانية، وأيضا لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين.

وأخيرا، وهذا هو الأهم، فإن المطالب الراهنة المتزايدة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام، لا يمكن تلبيتها إذا لم تدفع الدول الأعضاء ما عليها، إذ يجب أن نوجد الموارد اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا سريعا. وإذا لم يحدث ذلك، سنخاطر بتقويض مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومكانتهما.

وثمة تهديدات جديدة للأمن الإقليمي تبرز الآن. ومن الأمور الحيوية أن يحدث تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية لمواجهة هذه الأخطار ذات الأهمية العالمية. ولا غنى عن العمل الاقليمي لتعزيز مجموعة القيم العالمية وتأمين استخدام الموارد النادرة بكفاءة. وبهذه الروح يتقدم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بطلب الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة.

وبوصفي رئيسا لمجلس ذلك المؤتمر، وقعت مع

الأمين العام في أيار/مايو وثيقة إطارية. وهي تستهدف تحسين التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر في فض الصراعات في المنطقة التي يشملها المؤتمر.

إن تنفيذ هذه الوثيقة الإطارية ضروري لتحقيق أهداف الفصل الثامن من الميثاق. وقد بدأت المشاورات المنتظمة وتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة بين الأمم المتحدة والمؤتمر. وتشرف بعثات المؤتمر على تنفيذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). كما يجري عمل متظافر في الميدان، في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي جورجيا التعيسة.

وبوصفي رئيسا لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، استنكر التطورات الأخيرة في أوروبا. إن بقاء جورجيا نفسه كعضو في المجتمع الدولي اصبح الآن معلقا في الميزان. ويعلن المؤتمر تأييده التام لجهود الرئيس شفرنادزة التي تستهدف الحيلولة دون تقطيع أوصال بلده. وينبغي الآن على جميع الدول المشتركة أن تمارس نفوذها تحقيقا لهذه الغاية. إذ أن تفكك جورجيا ليس في مصلحة أحد على الإطلاق.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ولا بد له أن يكون القوة الدافعة وراء الإصلاح في هذا المجال، بحيث يعبر عن تطلعات الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق نرحب ببيان المجلس القائل بأن إحراز التقدم في نزع السلاح والحد من التسلح ومنع الانتشار يمكن أن يشكل إسهاما حيويا في الحفاظ على السلم والأمن.

وسوف يؤدي التوصل إلى اتفاق مبكر عن الحظر الشامل للتجارب إلى تعزيز ذلك المفهوم.

إن الزيادة الضخمة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تجعل من زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن مسألة جديرة بالنظر العاجل. ولا بد أن تكون فعالية المجلس وكفاءته وشرعيته الأهداف الأسمى. ولا بد لأي إصلاح أن يكفل للمجلس استمرار أهميته في هذا العالم المتغير واحتفاظه بقدرته على العمل بحسم وسرعة.

إن للأمم المتحدة ولاية فريدة فيما يتعلق بتعزيز التقدم والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي إيلاء اهتمام متزايد لهذه المجالات بغية التغلب على التهديدات طويلة الأجل للسلم والأمن الدولين. واليوم، نجد أن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة هو أن تقوم بدورها الهام في دعم التعاون الدولي وجهود الحكومات الرامية إلى التغلب على مشاكل التنمية المعقدة على نحو متزايد. وتتطلع السويد إلى الإسهام في المداولات التي ستجري حول التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بعنوان خطة للتنمية.

ونحن نشهد بقلق متزايد، مع بلدان أخرى، ما يبدو تجزئة وتهميشا للأمم المتحدة في مجال المساعدة الانمائية، ناهيك عن التنمية طويلة الأجل. ومن الواضح أنه لا بد من إجراء إصلاح شامل حتى يمكن للأمم المتحدة أن تستجيب للتحديات الجديدة.

إن إيجاد هيكل للإدارة يكون أكثر كفاءة، وتوفير تمويل للأنشطة التنفيذية يكون أوسع نطاقا وأكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به سيكونان في مصلحة البلدان المستفيدة والبلدان المانحة على حد سواء. وعلينا أن نشحذ أدواتنا سواء من حيث وضع السياسة أو الاضطلاع بالعمل الإنمائي لكي نتلافى قيام السويد وغيرها من الدول الأعضاء بتحويل اهتمامها والتزامها وتمويلها إلى منظمات أخرى مما يضر بالذين هم في أشد الحاجة إلى ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة.

إن السويد، بوصفها مانحا رئيسيا منذ زمن بعيد وبلدا لديه إيمان راسخ بأهمية الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ستواصل العمل من أجل الاصلاحات المطلوبة بشدة. وفي ظل هذه الخلفية، نأمل أن يؤدي القرار الأخير بمواصلة التفاوض على دور وحجم وأداء المجالس التنفيذية للبرامج الانمائية، إلى نتيجة تضمن سيرا فعالا للعمل في ميدان التنمية. وينبغي أن تكون المجالس التنفيذية أدوات كفؤة قادرة على أن تقود بثبات عمل منظماتها. إن النهوض بحقوق الإنسان هو أحد أهداف الأمم المتحدة ذات الأولوية، كما هو وارد في الميثاق. وعلى ذلك، فإن مسألة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ينبغي أن تشكل جزءا أساسيا من مجموع أنشطة الأمم المتحدة كلها.

ولا تزال الإساءة الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني تمثل واقعا مأساويا للملايين من البشر في أجزاء كثيرة من العالم. وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أكدت كل الدول من جديد التزامها الرسمي بتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان

وحرياته الأساسية، التي هي حقوق وحريات لا جدال في طبيعتها العالمية. ومع ذلك، فإن مثل هذه التعهدات تظل عديمة الجدوى إذا لم تنفذ في الواقع. إن على جميع الدول واجب التقيد بالاتفاقيات الدولية في هذا الميدان.

وعلينا أن نتأكد أيضا من أن برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحصل على ما يتطلبه أداؤه لدوره من الوسائل والدعم. وعلينا أن نقوم، على وجه الاستعجال باتخاذ خطوات لزيادة موارد وتحسين عمل مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ومن شأن إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الإنسان أن يعزز قدرة النظام الدولي على التعامل بشكل مباشر أكثر مع الحالات الطارئة والانتهاكات الخطيرة. وسيساعد أيضا في تحسين تنسيق أنشطة حقوق الإنسان وإدماجها في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل. وسوف يجسد هذا المفوض الأولوية التي تولى لحماية حقوق الإنسان. إن مسألة إنشاء هذا المنصب ينبغي أن تنظر فيها هذه الجمعية دون إبطاء.

وترحب السويد بحقيقة أن الجمعية العامة قامت مؤخرا باختيار القضاة اللازمين للمحكمة التي أنشئت لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. وهذا يعني أن المحكمة يمكن أن تبدأ عملها الهام قريبا.

اسمحوا لي أن أعود الآن إلى الأزمة المالية للأمم المتحدة. مما يثير بالغ القلق أن ٩٠ في المائة من الاشتراكات المقررة تدفع متأخرة أو لا تدفع على الإطلاق. وليس هناك مبرر لعجز الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن أن يرقوا إلى مستوى التزاماتهم في هذا الخصوص.

لقد آن الأوان لتناول مسألة الحوافز والجزاءات للنهوض بمبدأ الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد وبالكامل. وينبغي أن تحظى توصيات الفريق الاستشاري المستقل المعني بتمويل الأمم المتحدة باهتمام فوري. وفي هذا الصدد، دعونا لا ننسى نص وروح المادة ١٩ من الميثاق وآثارها بالنسبة لحق التصويت.

وينبغي أن يجري تعديل لجدول الأنصبة المقررة يضمن تطبيقا لمبدا القدرة على الدفع يكون أكثر إنصافا واتساقا مع تطورات الزمن.

وفي الوقت الذي تشح فيه الموارد، يكون من الحتمي أيضا أن تواجه الدول الأعضاء مسائل الأولويات والإدارة الكفؤة. إن الانضباط الصارم في الميزانية أمر مطلوب، ولا ينبغي إهدار الموارد الشحيحة على أنشطة ليست لها أهداف محددة تحديدا دقيقا: فلا بد من أن تستخدم الموارد التي تتاح للمنظمة بطريقة تكون حكيمة ومحققة لأقصى قدر من فعالية التكاليف. ونحن نرحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام مؤخرا في هذا الصدد.

إن أمامنا الآن فرصة فريدة لتعزيز التعاون الدولي. وهذه الفرصة أكبر الآن من أي وقت مضى منذ عام ١٩٤٥. وسوف يكون حكم التاريخ قاسيا لو عجزنا عن انتهاز هذه الفرصة. وبالتالي فإن الأمر متروك لنا - باعتبارنا ساسة الجيل الحالي وقادة دوله - كيما نتكفل باتخاذ التعاون الدولي خطوة حاسمة إلى الأمام.

إن للأمم المتحدة دورا مركزيا في هذه العملية. وإذا ما ركزت الأمم المتحدة اهتمامها على المهام الأساسية التي عهد بها إليها الميثاق واستطاعت أن تولد الدعم والتعاون الضروريين، أمكن تحقيق ذلك. وهناك توافق آراء واسع النطاق بين الدول الأعضاء حول ضرورة تعزيز الأمم المتحدة. وإذا ما أمكن تحويل توافق الآراء هذا إلى عمل سريع، فإننا نكون قد أحرزنا تقدما كبيرا في سبيل تمكين المنظمة الدولية من الوفاء بالآمال الكبار المعلقة عليها اليوم.

السيد ميليسكانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ليس ثمة شك في أن لفظة "الانتقال" هي اللفظة الرئيسية التي تصف العملية التي يمر بها بلدي اليوم مع بلدان أخرى. ومن الأمثلة التي تبين قدرة الجمعية العامة على الاستجابة السريعة لشواغل أعضائها إدراج بند في جدول أعمالها عن البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

وفي العام الماضي، أكد سلفي أمام الجمعية العامة على أهمية قدرة المجتمع الروماني على التعلم. ومنذ ذلك الحين يواصل بلدي تعلم حقيقة أن الديمقراطية، وحكم القانون، والتعددية السياسية، واقتصاد السوق، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي شروط ضرورية لتحقيق طموحات الفرد وإمكاناته.

ولقد تعلمنا أيضا أن عملية الانتقال ستكون أطول مما توقعنا، وأن التحديات التي تنطوي عليها أكبر مما تخيلنا، وأن تكاليفها الاجتماعية أفدح من تقديراتنا الأولية. ومع ذلك، فإن هذه الدروس المريرة لا تثنينا بأي حال من الأحوال عن خيارنا الذي لا رجعة فيه، وهو: الديمقراطية واقتصاد السوق.

وكما تعلم الجمعية، أجريت في رومانيا في عام ١٩٩٢ انتخابات رئاسية ومحلية وعامة، حرة ونزيهة. وبذلك اكتملت المرحلة الأولى لإعادة هيكلة الحياة السياسية وتعزيز حكم القانون. ومن الواضح أن العملية السياسية لا تزال تمر بتغيرات. إن عدد الأحزاب الممثلة الآن في البرلمان قد بلغ أحد عشر حزبا. وبالإضافة إلى ذلك فإن قانوننا الانتخابي يتضمن نصا خاصا يكفل لكل أقلية وطنية مقعدا في الهيئة التشريعية حتى لو لم تحصل منظماتها السياسية على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات. وفي نفس الوقت، هناك اتجاه بطيئ ولكنه ثابت لتشكيل قوى التنوع السياسي على نحو أكثر وضوحا، بحيث تتخذ شكل قوى سياسية أكثر فعالية وأفضل تحديدا.

وبالنسبة لإعادة الهيكلة الاقتصادية فإن الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات العامة، قدمت إلى البرلمان الروماني في آذار/مارس ١٩٩٣ استراتيجيتها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. والفكرة الأساسية في هذه الاستراتيجية هي أنه ينبغي أن يتم التحول إلى اقتصاد السوق في أسرع وقت ممكن. ولئن كنا نركز على الخصخصة وإجراء التغييرات الهيكلية على المستويين أي مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى الاقتصادي المصغر، فإن الحكومة تولي أيضا اهتماما خاصا للتكاليف الاجتماعية المصاحبة لذلك.

لذلك اتخذنا في هذا العام بعض الخطوات الحاسمة، ففي ١ أيار/مايو أنهت الحكومة جميع أنواع الدعم لانتاج السلع الاستهلاكية واعتبارا من ١ تموز/يوليه أصبحت ضريبة القيمة المضافة هي أداة المالية العامة الوحيدة.

إننا نلاحظ بالفعل اهتماما متزايدا من جانب عدد من الشركات الغربية الكبيرة بالاستثمار في الشركات الرومانية القابلة للنجاح والتعاون معها، وهذا بشير خير لحفز النشاط الاقتصادي.

بيد أن اقتصادنا لا يزال يواجه بعض الصعوبات الأساسية التي تلازم مرحلة الانتقال، وفي نفس الوقت أدت بعض الظروف الخارجية غير المؤاتية، إلى هبوط حاد في انتاج قطاعات اقتصادية هامة في السنوات الثلاث الماضية. وهذه الظروف تشمل انخفاض التعاون الاقتصادي مع البلدان المجاورة، والآثار السلبية المترتبة على الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق وليبيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واحدة بعد أخرى، ورومانيا تقوم بتنفيذ كل حظر منها بدقة وصرامة.

لقد أثبتت تجربتنا في السنوات الأخيرة أن الجهود الداخلية يمكن أن تحفزها على نحو حاسم المساعدات الأجنبية، سواء منها المساعدات المالية أو المساعدات المقدمة في مجال التنظيم والإدارة. ومن ثم فإننا نعتقد أن المساعدة الدولية في السنوات القليلة القادمة يمكن أن تسارع بعملية الإصلاح في بلادنا وأن تعزز انتاجنا الصناعي مع تحسين اندماج الاقتصاد الروماني في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنعطف يمكننا أن نذكر بإيجاز أن الدرس الرئيسي الذي استخلصناه من فترة التحول هذه، هو أنه على الرغم من وجود صعوبات على الطريق لا يمكن إنكارها، فلا سبيل إلى النكوص. ولسوف نحترم الخيار الذي لا رجعة فيه للشعب الروماني بالانضمام إلى أسرة الأمم الديمقراطية ونسير على هُداه.

إننا نرى أن الديمقراطية والدور الجديد للأمم المتحدة أمران لا يتمم كل منهما الآخر فحسب بل يقويه كذلك. وأود أن أقتبس من خطاب للرئيس وودرو ويلسون أمام كونغرس الولايات المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ١٩١٧ حيث يقول:

(تكلم بالانكليزية)

"إن التآلف الصامد من أجل السلم لا يمكن أن يقوم إلا بمشاركة من الأمم الديمقراطية. فلا يمكن أن نثق بأن حكومة استبدادية ستفي بوعودها أو تحترم مواثيقها. يجب أن تكون العصبة عصبة قائمة على الشرف والمشاركة في الآراء".

(تكلم بالفرنسية)

هذه الأفكار لا تزال صحيحة وهي تشكل على وجه الدقة الأهداف التي نسعى إليها ونكرس كل جهودنا لتعزيزها لنعطي جوهرا جديدا لدور الأمم المتحدة. إن هذه المنظمة مع بقائها على ولائها لمبادئها ومقاصدها الرئيسية يجب أن تتكيف بطبيعة الحال مع المناخ السياسي الجديد. إن رومانيا التي

تلتزم بعمق وإخلاص بروح ميثاق الأمم المتحدة تعتزم أن تدعم بالكامل الأفكار والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام". فبلادي إنما تعتبر الأمم المتحدة، كما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة:

"كأداة لمجموع الدول الأعضاء ... وككل يفوق مجموع أجزائها". (A/48/1، الفقرة ٥١٢)

وإدراكا منا أن تنفيذ المبادئ النبيلة للأمم المتحدة يحتاج إلى موارد كافية فإننا على استعداد لأن نؤيد تأييدا كاملا كل جهد يرمي إلى تحقيق أفضل استخدام للموارد، وإلى تشديد رقابة الأمم المساهمة. إننا في حاجة إلى تدابير حازمة. ويجب أن تكون المسؤولية شعارا للعمل اليومي للمنظمة ولمشروعاتها المقبلة.

إن توسيع وتنويع البرامج الموجهة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، أمران ضروريان بيد أن من المهم أن نتأكد أن المبالغ المخصصة لهذه البرامج لن تبدد في أكوام من الورق أو في سفريات غير ضرورية حول العالم.

إن عمليات حفظ السلم التي شهدت في السنوات الأخيرة توسعا كبيرا تفرض متطلبات مماثلة. وينبغي إيلاء إهتمام متزايد لفعالية التكاليف، ولمراقبة استخدام الموارد.

إن المناخ السياسي الجديد الذي فرض دورا متزايدا على مجلس الأمن قد سمح باستخدام أكثر فعالية لإمكانيات الأمم المتحدة في السيطرة على الصراعات وحسمها.

لقد عقدت رومانيا العزم على أن تسهم بكل طاقتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ولهذا فقد بدأنا بالفعل برنامجا خاصا لزيادة قدرتنا على الاستجابة على نحو كاف لمتطلبات المنظمة والمؤسسات الأخرى. ويجري حاليا تدريب الكتيبة الأولى من العسكريين المحترفين للانضمام إلى هذه العمليات. ونتوقع أن تكون جاهزة للعمل الفعلي في أوائل الربيع المقبل.

ونظرا لضرورة تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذه الممارسة الدينامية لوظائفها، فإن الدعم والتعاون من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يصبحان لازمين وجديرين بالترحيب بدرجة أكبر. وفي هذا الصدد تكتسي اسهامات الاتفاقات والمنظمات الإقليمية الأخرى، وبصفة خاصة العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به مجلس التعاون لشمال الأطلسي، أهمية كبيرة.

وبغية المحافظة في نفس الوقت على هيبة ومصداقية عمليات حفظ السلم وعلى ثقة المجتمع الدولي يجب أن تتقيد هذه العمليات على نحو دقيق بالمبادئ والفرضيات التي كان لها الفضل في نجاحها حتى الآن. ومن ثم ينبغي أن نكون على حذر عند منح أية سلطة انفرادية، قد تجد بعض البلدان أن من المغري لها أن تكتسبها من مناطق لها فيها مصالح خاصة. وينطبق هذا على وجه الخصوص عندما تثور شبهات بشأن حياد القوات المعنية أو عندما تكون الموافقة الضرورية من جانب الدولة المضيفة صادرة تحت أي نوع من الضغوط.

إن الحكمة والحرص أمران ضروريان في هذا الصدد، لأننا نعرف أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم تشكل بعدا هاما من أبعاد النظام العالمي الجديد.

يجب أن يظل الإنسان وقدراته الخلاقة على نحو دائم المحور الأساسي في جميع مساعينا. إننا نرحب بالنتائج المشجعة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. ونأمل أن تنفذ في أسرع وقت ممكن، النتائج التي توصل إليها المؤتمر، بما في ذلك إنشاء منصب مفوض سام لحقوق الإنسان. ونأمل كذلك أن يحقق مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ كل نجاح.

يسعدني أيما سعادة أن احترام الإنسان قد أصبح أحد المبادئ المقبولة بصورة عامة في استراتيجيتنا الخاصة بالتنمية الاجتماعية. لقد أصبحت رومانيا الآن طرفا في كل الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تقريبا، كما أنها تطبق بشفافية كاملة التدابير الدولية ذات الصلة.

والالتزامات الدولية بمناصرة حقوق الإنسان وحكم القانون، موصولة تماما بالتشريع الوطني من خلال نص دستوري يكرس أولوية الأنظمة الدولية على القانون المحلي. وقبول رومانيا عضوا في المجلس الأوروبي، وفقا لما أوصت به اليوم الأغلبية الساحقة في الهيئة البرلمانية التابعة للمجلس، أمر ستكتمل به هذه الصورة. وموجز القول أن المعايير والقواعد المتعارف عليها دوليا هي في الوقت نفسه معاييرنا

وقواعدنا نحن.

ويقينا أن التقدم، وبخاصة التقدم في مجال حقوق الإنسان، ليس مجرد إعداد مشاريع القوانين والأنظمة وتمريرها: فهو يرتبط أيضا بتنفيذها في بيئة اجتماعية معينة. ولا يقل أهمية عن ذلك الجانب الاقتصادي. فمستويات المعيشة ونوعية الحياة لها تأثير كبير على حقوق الإنسان. ولهذا السبب على وجه التحديد، نسعى إلى جعل الحماية الاجتماعية أحد الأبعاد الأساسية لبرنامجنا الإصلاحي.

إن حماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية هي جزء لا يتجزأ من حماية حقوق الإنسان. وتوجد في رومانيا ١٤ أقلية قومية وإثنية مسجلة بصفتها هذه على يد أحزابها السياسية أو منظماتها. وهي تمثل في مجموعها ١٠ في المائة تقريبا من عدد السكان. ونحن نبذل منذ ١٩٨٩ جهودا منتظمة لوضع تدابير لحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات القومية.

وبإنشاء المجلس الوطني للأقليات هذا العام اتسع الإطار المؤسسي، على نحو يمكّن كل أقلية وطنية في رومانيا من المشاركة في عملية صنع القرار المتعلقة بحماية هويتها الإثنية والثقافية واللغوية والدينية. وصحيح أننا لم نستجب استجابة كاملة لجميع مطالبها وتطلعاتها. ولا يرجع السبب في هذا إلى عدم توفر الإرادة بل إلى الصعوبات التي يواجهها السكان بأكملهم.

ومع ذلك، نود أن نؤكد على أن المغالاة في إثارة القضايا المتصلة بالأقليات أمر يضر بمصالح الأقليات ذاتها، وبمصالح أغلبية السكان، ومصالح المجتمع الدولي في مجموعه. ومن المؤسف أن الاتجاهات التي تعبر عن مشاعر قومية عدوانية وكذلك عن كره للأجانب، وعنصرية ومعاداة للسامية، لا تزال تمثل عوامل مزعزعة للاستقرار، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين في شرق أوروبا ووسطها، وفي غيرها. وهناك حاجة إذن للحذر في التصدي لهذه الظواهر وكذلك لما يسمى بالمفهوم الجديد لحق تقرير المصير، حتى تحول دون أي حط من مضمونه القانوني.

وينتهز وفد رومانيا هذه الفرصة ليؤكد من جديد ارتياحه الكبير للإعلان الاسرائيلي - الفلسطيني بشأن مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا الذي تم التوقيع عليه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن. وترى حكومة رومانيا أن الاعتراف المتبادل وإعلان المبادئ يمثلان انتصارا للعقل والإرادة السياسية من جانب الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية على حد سواء، مما يفتح الباب أمام إمكانات جديدة للتعايش السلمي والتعاون ليس بين شعبيهما فحسب، بل بين جميع الشعوب في المنطقة أيضا. ومن المؤكد أن الفضل في هذا يرجع أساسا للطرفين المعنيين مباشرة، ولكن لا يمكننا أن نغفل مساهمة المجتمع الدولي، ومساهمة حكومة الولايات المتحدة، ومساهمة حكومات بلدان أخرى. وفي هذا الصدد، يسعدني بالغ السعادة أن أشير إلى الجهود التي لم يكف بلدي عن بذلها من أجل إحلال السلم بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني وتحقيق التفاهم بينهما.

وفيما يتعلق بالصراع في المنطقة الشرقية بجمهورية مولدوفا فإن الاستنتاجات التي خلص إليها وفد رومانيا في العام الماضي لا تزال صحيحة للأسف إلى حد كبير. فلم يحرز أي تقدم صوب الحل السياسي للصراع. ونشاهد فضلا عن ذلك، حالة غريبة جرى فيها مؤخرا "انتخاب" القائد العام للجيش الـ ١٤ الروسي - الذي هو جيش أجنبي يرابط على التراب الوطني لدولة مستقلة دون موافقة هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة - عضوا فيما يسمى بالبرلمان المحلي.

ونحن نرى أن انسحاب القوات الأجنبية هو مفتاح حل الصراع في منطقة عبر الدنيستر. ونلاحظ بارتياح تام أن المجتمع الدولي يشاطرنا وجهة نظرنا. ومن شأن التأكيد الحازم لهذا الموقف في الدورة الراهنة للجمعية العامة أن يساعد على ترسيخ استقلال جمهورية مولدوفا وتأمين سلامة أراضيها. ولعل التطورات الإيجابية الأخيرة بشأن انسحاب القوات الروسية من بلدان البلطيق - وهو بند ستجري مناقشته خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة - تكون تطورات ترسي سابقة مفيدة.

وفي نفس هذا السياق، نود أن نقر بالجهود التي بذلتها بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأن نؤكد دعمنا الكامل لها في إنجاز مهامها. ونحن نؤيد استئناف اجتماعات الآلية الرباعية بين وزراء الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، ورومانيا، ومولدوفا.

وتحتاج جمهورية مولدوفا إلى فهم المجتمع الدولي وتأييده على حد سواء. ومما يمثل بادرة

مشجعة في هذا الشأن، رد الفعل الدولي السريع تجاه ما يسمى بمحاكمة تيراسبول حيث اعتقلت الزمرة المنتحلة للسلطة في منطقة عبر الدنيستر مجموعة من الأشخاص لأسباب سياسية. إن حياة هؤلاء لا تزال معرضة للخطر. وتكشف هذه المحاكمة عن الطابع السياسي للصراع القائم في جمهورية مولدوفا.

ورغم الجهود الدبلوماسية النشطة التي بذلت حتى هذا التاريخ، فإن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة لا تزال بعيدة عن الحل. ورومانيا، بوصفها جارة وصديقة لكل الدول الخلف، يهمها حقا استئناف الحياة الطبيعية في هذه المنطقة في أقرب وقت ممكن. إن وضع حد لمعاناة الشعب وللمخاطر المستمرة التي تتهدد حياة أعضاء قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة هو من الضرورات العاجلة.

وتكرر رومانيا الإعلان عن تقديرها البالغ للجهود المتواصلة التي يبذلها رئيسا مؤتمر السلام بيوغوسلافيا. وفي هذا السياق، تود أن تؤكد على التزام حكومة رومانيا بمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في يوغوسلافيا، وبمساندة عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية.

وإن رومانيا، اقتناعا منها بأن السلم عن طريق التفاوض هو الحل الوحيد المقبول للصراع، ستضم جهودها الدبلوماسية إلى جهود البلدان الأخرى في المنطقة. ويعد نجاح جهودنا المشتركة أمرا حيويا لأوروبا الجديدة التي نود بناءها ولاستقرار المنطقة في المستقبل.

وفي سياق أزمة يوغوسلافيا، تتقيد رومانيا على نحو صارم بنظام الجزاءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم الآثار المؤلمة على اقتصادنا وسط فترة أزمة ومرحلة انتقال، نرى أن هذه التدابير هي إحدى الوسائل الضرورية لتوطيد الجهود الساعية إلى السلم.

وبفضل وجود البعثات التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ولمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للمساعدة في تطبيق الجزاءات ووجود أسطول صغير لاتحاد أوروبا الغربية يقوم بدوريات في القطاع الروماني من النهر، أمكن تشديد آليات المراقبة القائمة أصلا. ونحن ننسق أيضا تنسيقا وثيقا مع البلدان الأخرى المشاطئة للنهر.

ورغم هذه الجهود، لم نتلق تعويضا مناسبا عن الخسائر الهائلة التي نتكبدها. ومما يشجعنا بالتأكيد تزايد إدراك المجتمع الدولي ومجلس الأمن للمصاعب التي تواجهها رومانيا والبلدان الأخرى المتضررة، وذلك تمشيا مع روح المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ومع هذا، نود أن تتخذ هذه الروح شكلا ماديا ملموسا.

يجب أن تستجيب أجهزة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لاحتياجات بلداننا بدلا من تركنا نبحث بأنفسنا عن الحلول للمصاعب الشاقة التي نواجهها نتيجة تصرفنا كأعضاء أوفياء للأمم المتحدة.

ونرحب بالمناقشة الجادة في مختلف أجهزة الأمم المتحدة بشأن مسألة التعويضات. إن التوصيات التي اعتمدتها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٢٤ (١٩٩١) تعبر عن التأييد والتضامن المعنويين الحقيقيين، ولسوء الحظ يتعين علينا أن نقبل بحقيقة أن التأييد المعنوي لا يكفي؛ فلا نتمكن من مواجهة الاحتياجات الاقتصادية الماسة بالعبارات الرقيقة وحدها. إننا بانتظار الآليات التفاوضية المعززة للنظر في حلول محددة لهذه المشاكل، ونأمل أن تكون المؤسسات المالية الدولية أكثر استجابة.

وهذا يجلب مساعدة مستحقة إلى البلدان المتضررة، بنما يزيد في الوقت ذاته من الثقة في سلطة ميثاق الأمم المتحدة وقدرتها على الحفاظ على تفاني البلدان من أجل قضية السلام.

أعتقد أن نهاية الحرب الباردة ستؤدي إلى ايجاد واجبات عامة ومحددة جديدة لأعضاء المجتمع الدولي، وإذا كانت أهدافنا المشتركة كأعضاء في الأمم المتحدة هي الديمقراطية والسلم والأمن، فإن التضامن من الوسائل الأساسية لتحقيق هذه الأهداف. إن أحد الإسهامات الأصلية التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمها أثناء العقد الحالي للأمم المتحدة للقانون الدولي يتمثل في تحديد الفحوى القانونية "واجب التضامن" الذي ينبغي تنفيذه بما يتمشى والمبادئ المقبولة عالميا لقانون الأمم، ألا وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونرى أن التضامن ينبغي أن يصبح من القيم الاستراتيجية المركزية للنظام العالمي الجديد.

ما من شك في أننا لا نزال نعيش في عصر يواجه فيه المجتمع العالمي والأمم المتحدة تحديات كبرى. ورغم حقيقة أن العديد من التوقعات العظيمة

بإنتهاء الحرب الباردة لم تتحقق بعد، فلا ينبغي أن نفقد الأمل. وأفضل طريقة لتحويل الأمل إلى واقع هي العمل معا، مخلفين وراءنا العادات العقيمة والاعتبارات الأنانية في آن معا. ولا بد أن تكون جهودنا المشتركة، فوق كل شيء، تعبيرا عن التضامن الحيوي القوي والثقة فيما يمكننا القيام به معا من أجل مستقبل أفضل.

السيد دي تيلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أهنئ السفير إنسانالي على انتخابه. ولا أشك في أنه سيدير عملنا بأسلوب حكيم ومتوازن، بنفس الطريقة التي انتهجها سلفه، وزير خارجية بلغاريا حينئذ، السيد غانيف.

مرة أخرى نرحب بدول أعضاء جدد، الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموناكو واريتريا وأندورا.

ونؤكد أيضا امتناننا وتأييدنا للأمين العام، السيد بطرس غالي، الذي اضطلع، بأهداف محددة ودبلوماسية كفوءة، بالمهام الجديدة للأمم المتحدة في مناخ دولي محفوف بالمشاكل ولكنه واعد.

إن الصراعات الخطيرة، كالصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة والحالة الحساسة القائمة في الصومال، ما زالا موضع عمل الأمم المتحدة وجهودها. وهناك مواجهات وانقسامات إقليمية قائمة منذ أمد طويل ناجمة عن هويات قومية وثقافية ودينية معينة؛ ولما كانت مغفله لفترات طويلة، فإنها الآن تطالب بحقوقها، ولكن لا تفعل ذلك دائما بأسلوب سلمي.

وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك اختلالات اقتصادية حادة بين الأمم والأقاليم، وكذلك الخطر الجدي بأن تفشل جولة أوروغواي لمفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، لأن بعض الحكومات تصر على الإبقاء على السياسات الحمائية البالية التي تؤثر تأثيرا عكسيا على الفرص التجارية لبلدان كالأرجنتين.

وفيما يتجاوز كثيرا هذه المشاكل، هذا هو أيضا وقت الأمل والتفاؤل؛ فلقد أسعدنا توسع الديمقراطية وإضفاء العالمية على مفهوم حقوق الإنسان، والانفتاح والإصلاح الاقتصاديين في المناطق التي كانت تسودها ذات مرة سيطرة الدولة، وحيث تتنامى اليوم قاعدة الحرية والسعي المستمر من أجل إقرار السلم.

وربما ليس هناك رمز أفضل لهذا الأمل والتفاؤل من الاتفاق التاريخي المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان الصراع العربي الاسرائيلي حتى الآن من أكثر المسائل المقلقة في التاريخ المعاصر ومن أكبر العقبات الماثلة في سبيل السلم والاستقرار. وآثار هذه المواجهة المطولة والمؤلمة كانت محسوسة في كل مكان؛ ومن هنا فقد ابتهجت الإنسانية جمعاء بالاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ما من شك في أن هذه الاتفاقات تجسد الدبلوماسية المتسمة بالإصرار والذكاء من جانب الأطراف، والإسهام الخاص لحكومات مثل حكومة الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي والنرويج وتأييد أعضاء مجلس الأمن؛ ولكنها فوق ذلك كله تشهد على شجاعة شعبي وزعماء اسرائيل وفلسطين وذكائهم ونضجهم. ونود اليوم أن نشيد بهم جميعا.

ما فتئ الصراع في الشرق الأوسط منذ إندلاعه يشكل شاغلا خاصا للأرجنتين، لجملة أمور منها أن الطائفتين العربية واليهودية في بلدنا ما برحتا تتعايشان تعايشا سلميا. ولهذا فقد كنا على الدوام ننشد السلم ونحترم ضرورة تجنب المواجهة وتحقيق حل عادل ودائم يأخذ مصالح الطرفين في الاعتبار.

ويمكن اعتبار الاتفاقات المبرمة طفرة في ذلك الاتجاه. وهي تفتح الباب أمام التسوية الشاملة للصراع العربي الاسرائيلي، ولهذا فإننا نحتفل بتحقيقها وندعمها دعما أكيدا. ونناشد جميع الدول، ولا سيما الدول ذات المصالح أو النفوذ في الشرق الأوسط، أن تنضم بعزيمة ثابتة إلى الدعم الذي تقتضيه الظروف.

وتعتبر جمهورية الأرجنتين أن صيانة السلم والأمن الدوليين أمر أساسي. ولذا فإن حكومتي ترى أن الأداء الفعال لمجلس الأمن يجب أن يكون أولوية للمنظمة.

وبناء على ذلك حددت الأرجنتين بوضوح موقفها إزاء إعادة الهيكلة الحتمية لمجلس الأمن. ونرى أن هذا الجهاز قد استعاد الدور المعهود إليه بموجب الميثاق. وأي تغيرات في هيكلة ينبغي طبقا

لذلك أن تجري على أساس توافق الآراء وحده، مع الاحترام الدائم لمبدأ المساواة في السيادة للدول، ومراعاة عدم تهديد قدرته على الأداء الفعال للمسؤوليات الموكولة إليه بموجب الميثاق. ومن ثم يجب علينا التصرف بأقصى قدر من التبصر، وعلى أساس المبدأ المذكور آنفا، في إحداث التغييرات التي تدخل تعديلات هيكلية، بحيث نخلق، على سبيل المثال، فئات جديدة للامتيازات. وعلى أي حال، قد يكون من المضر تجاهل موقف البلدان التي دللت بنشاط على تأييدها الثابت والمتواصل للعمل الهام الذي يؤديه المجلس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بل (ليبريا).

والأرجنتين، على سبيل المثال، تؤيد بحزم وقوة نظام الأمن الجماعي الذي ينص عليه الميثاق وقرارات مجلس الأمن. وقد برهنا على هذا التأييد مرارا وتكرارا بالعمل الملموس وفقا لقرارات المجلس، وبخاصة من خلال وجودنا النشط في عمليات حفظ السلام.

وتشترك الأرجنتين حاليا في تسع عمليات لحفظ السلام، وخلال الأشهر القليلة الأخيرة تعهدنا بإرسال ثلاث مجموعات جديدة من قواتنا المسلحة: مستشفى ميداني إلى موزامبيق ووحدة مهندسين إلى الكويت وكتيبة مشاة إلى قبرص.

وتعرب الأرجنتين عن تصميمها السياسي الثابت على دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في حدود طاقتها. ولا بد لي في نفس الوقت أن أذكر بعض المسائل التي تؤثر الآن على التطور العادي للعمليات وتحد بعض الشيء من قدرة الدول الأعضاء على المشاركة بالدرجة التي تريدها.

ونرى أن تعطى الأولوية لبذل أقصى الجهود لضمان سلامة الرجال والنساء الذين يشتركون في عمليات حفظ السلام.

إن تأخر الدول الأعضاء في تسديد مساهماتها وما يلي ذلك من إرجاء دفع التعويضات للحكومات المساهمة بالقوات يؤديان إلى مشاكل مالية خطيرة لتلك الحكومات. ولهذا، ونظرا للقيود التي تفرضها تلك البلدان على ميزانياتها المحلية أيضا، فإنها تواجه صعوبة بالغة في زيادة مساهماتها في القوات والمعدات. ولا بد من إنشاء آلية لايجاد حل لذلك فورا. ونرحب في هذا السياق، بجهود مكتب الأمين العام، وكذلك بالمبادرة المتعلقة بتشكيل قوة احتياطية.

هدف السلام ذو الأولوية يفرض علينا أيضا التزاما صارما تجاه كل دولة تكافح ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل. وهذا الالتزام هو أحد الأركان الرئيسية لسياسة الأرجنتين الخارجية. ولهذا أدخلنا الوضوح التام على البرنامج النووي للأرجنتين. وتحقيقا لهذا الهدف، وقعت الأرجنتين والبرازيل اتفاقا للضمانات الكاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصدقنا بالفعل عليه. وبنفس الروح أوقفنا مشروع قذائف كوندور الثاني.

وإلى جانب ذلك شجعنا، بالاشتراك مع البرازيل وشيلي، إدخال تعديلات على معاهدة تلاتيلولكو تعزز ذلك الاتفاق الرئيسي وتجعله فعالا. ونأمل أن تحصل هذه التعديلات على موافقة البرلمان الأرجنتيني في وقت قريب.

وفي نفس الوقت، قبلت الأرجنتين في نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف الذي أدرجنا ارشاداته التوجيهية في تشريعنا المحلي، والأرجنتين عضو بما يسمى المجموعة الاسترالية. ونحن من ضمن الموقعين الأصليين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وشاركنا بنشاط في صياغتها وسنشرع بسرعة في إجراءات الموافقة التشريعية عليها.

ونؤيد تأييدا ثابتا المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح حول عقد معاهدة لحظر كل التجارب النووية. والوقف المؤقت الذي احترمته عملا الدول الحائزة للأسلحة النووية يشير إلى وجود ظروف مؤاتية للحظر الكامل على هذه التجارب.

وفي مجال الأسلحة، نؤيد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي قدمنا له مؤخرا جميع المعلومات والبيانات ذات الصلة.ونحن مهتمون على وجه الخصوص بتشغيل السجل في منطقتنا. وقد نظمنا في آذار/مارس الماضي، في بوينس آيرس بالاشتراك مع الأمم المتحدة، حلقة دراسية إقليمية ناجحة جدا حول نفس هذا الموضوع الهام.

تمر أمريكا اللاتينية الآن بمرحلة تبشر بالخير، فمناخ التعاون والتآلف الذي يسود المنطقة يسهم في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وقد دعم أيضا الزخم القوي لعملية التكامل الإقليمي كلا من التوسع في الديمقراطية والنمو الاقتصادي والاجتماعي

وعززهما. وبالنسبة للسوق المشتركة للجنوب، تعرب الأرجنتين عن ارادتها السياسية الثابتة وتصميمها على المساهمة في تعزيزها. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نسلم بالدور الإيجابي لمجموعة ريو التي تعززت بصفتها آلية يزداد نفعها وتحوز على المزيد من الثقة بالنسبة للحوار والتعاون والتشاور.

وقد تم تعزيز نظامي المجموعة للإعلام والاتصالات الداخلية، مما يمكنها من اتخاذ موقف موحد بالنسبة للمشاكل المشتركة. وقد زاد ذلك من نفوذها في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية حيث قامت بدور بناء فعال بالنسبة للأزمة في هايتي على سبيل المثال.

والواقع أن هايتي حالة نلاحظ فيها انفتاح الطريق صوب الديمقراطية، وإن كان محفوفا ببعض الصعوبات. وترحب الأرجنتين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لإعادة الديمقراطية إلى تلك الدولة عن طريق الوساطة الناجحة للسيد دانتي كابوتو الذي كان أداؤه مصدر فخر حقيقي لبلدي. وإذا احترمت اتفاقات هايتي برمتها فإن جمهورية الأرجنتين ستساهم ابتداء من ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بمستشفى ميداني يستعمل في العملية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية معا لدعم تعزيز الديمقراطية في ذلك البلد.

وبالنسبة للسلفادور، نلاحظ بارتياح التقدم المضموني الذي عبرت عنه اتفاقات السلام التي وقعت مؤخرا. ونثق أن الانتخابات التي ستجرى في شهر آذار/مارس القادم ستشير إلى مرحلة حاسمة في الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية.

ونعرب أيضا عن تأييدنا لإعادة إنشاء النظام الدستوري في غواتيمالا ونشجع شعبها وحكومتها على مواصلة جهودهما بغية تدعيم الديمقراطية وحكم القانون.

ثمة تقدم ملحوظ في تعزيز مناخ السلم والانفراج في أمريكا اللاتينية كلها نتيجة لاستعادة الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية. ولا تزال هناك حالة واحدة تشغلنا وقد أعربنا مرارا عن أملنا في إجراء تغيير جذري بشأنها. وأفضل اختيار هو التحرك قدما في نفس الاتجاه الذي تسير فيه بقية القارة. والتأخير لن يسفر إلا عن المزيد من المعاناة لشعبها وانشغال البال لأشقائه شعوب أمريكا اللاتينية الأخرى.

ويتطلب تعزيز مناخ التآلف في أمريكا اللاتينية أفكارا جديدة تؤدي إلى إقامة هيكل للأمن الإقليمي يكيف وفقا للعصر الحاضر ويرتكز على التعاون والتوازن والوضوح. ونرى أن الأمن التعاوني اقتراح واقعي وعملي لأمريكا اللاتينية، ونحث بلدان المنطقة على أن توليه اهتماما خاصا.

يجب على أمريكا اللاتينية أن تشارك مشاركة تامة في المجال الدولي الجديد. ووفقا لأفكار الأمين العام بشأن دور المنظمات الإقليمية كما نص عليه في تقريره "خطة للسلام"، يجب على أمريكا اللاتينية أن تعزز مساهمة منظمة الدول الأمريكية في صيانة السلم والأمن الدوليين.

وتشاطر الأرجنتين بقية المجتمع الدولي الشعور المستمر بالألم إزاء الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة وتؤيد الجهود الهادفة إلى إيجاد حل فوري.

نحن نسهم بشكل كبير في عمل قوة الأمم المتحدة للحماية، وهي قوة تساعد على انقاذ حياة الآلاف، وتعمل على منع اشتداد الصراع في المناطق التي ترابط فيها.

إننا نؤيد قرارات مجلس الأمن في هذا الموضوع وندين بشدة ممارسات التطهير الإثني وجرائم الحرب الأخرى. وبالتالي، فإننا نؤيد إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المتهمين بالمسؤولية عن انتهاك القانون الإنساني الدولي. وندين على وجه الخصوص الهجمات الوحشية على السكان المدنيين في البوسنة والهرسك ونؤكد من جديد الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق تقبله كل الأطراف المعنية على أساس مبادئ مؤتمر لندن.

ونشعر بإنشغال عميق بصفة خاصة إزاء العواقب الوخيمة التي تصيب الأطفال من جراء الصراعات المدنية والدولية المسلحة. ونحث المجتمع الدولي كله أن يولي أقصى اهتمامه لهذه المشكلة الخطيرة وأن يبادر بإلحاح بالغ إلى وضع خطط المساعدة المناسبة للتخفيف من معاناة الأطفال، وبخاصة في حالات معينة، كالحالة السائدة في الصومال أو في يوغوسلافيا السابقة. هذه المسألة، مثل المسائل المتعلقة بالأسرة، يجب أن تحظى بأكبر اهتمام من جانب المنظمات الأخرى مثل منظمة الأمم

المتحدة للطفولة.

وبالنسبة لقبرص، أؤكد من جديد تأييدنا لإيجاد حل فوري للصراع، ونحث الأطراف على قبول الخطة التي وضعتها بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة.

أود كذلك أن أؤكد مجددا على دعمنا الواضح لقرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى ضمان السلامة الإقليمية للكويت والسلم والأمن في المنطقة. وسنواصل تأييد قرارات مجلس الأمن المتخذة مؤخرا، التي تطالب فيما يتعلق بهذه الحالة المحددة، باحترام حرمة الحدود الدولية - هذه الحدود التي جرى تحديدها فعلا - واحترام حرية الملاحة وحق الوصول إلى البحر.

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا، فإننا نرحب مع المجتمع الدولي بالتدابير التشريعية المعتمدة مؤخرا والرامية إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/ابريل القادم وتأسيس المجلس التنفيذي الانتقالي. ونحن نواصل دعم العملية التفاوضية متعددة الأحزاب الرامية إلى إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وموحدة ولا عنصرية. وهذا حدث آخر من جملة الأحداث العالمية التي باتت على وشك التبلور في الشهور القليلة القادمة، إذ أن أهميته تفوق كثيرا في الواقع كل ما كان بإمكاننا تصوره حتى قبل شهور قليلة فقط.

ينبغي لي أن أشير مرة أخرى إلى مسألة جزر مالفيناس، تماما كما فعلنا قبل اسابيع قليلة أمام اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار. وأؤكد مجددا على الحقوق السيادية الراسخة والقاطعة للأرجنتين في هذه الأراضي وفي جزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية. إن استعادة هذه الجزر بطريقة سلمية وتفاوضية هي مسألة هامة ودائمة في سياستنا الخارجية.

لقد اعتمدت اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، في دورتها التي عقدت مؤخرا، وللمرة الأولى دون تصويت، قرارا يتعلق بهذه المسألة، ويحث الأطراف مجددا على البدء بالمفاوضات. وبالتالي فإننا نقف على أهبة الاستعداد للقيام بذلك.

وكما أبلغت اللجنة الخاصة فإن علاقاتنا بالمملكة المتحدة قد تكون ممتازة لولا النزاع الناشب في جنوب الأطلسي. فبغض النظر عن النزاع الرئيسي ثمة مشاكل في مجالات معينة. ومع ذلك، وفي إطار الصورة العامة، أحرز تقدم أيضا في بعض المجالات.

لقد أحرزنا تقدما في مجال تخفيض القيود الأمنية الموروثة في أعقاب نزاع ١٩٨٢ وتوصلنا إلى تفاهم مؤقت بشأن صيد الأسماك للعام ١٩٩٣. والآن علينا أن نتفاوض بشأن اتفاق جديد - وقد أصبح ذلك صعبا بسبب بعض القرارات القضائية البريطانية المتخذة من جانب واحد والمتعلقة بجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية - اتفاق جديد يعكس بالضرورة القرار المشروع الذي اتخذته الأرجنتين الآن والذي يقضي بربط كميات السمك التي تصطادها بالإمكانية العقلية للمنطقة.

وفيما يتعلق بالنفط، فما زال الطريق مسدودا، بسبب رفض مقترح خاص بالتعاون تقدمت به الأرجنتين وبسبب تفضيل المملكة المتحدة العمل بمفردها ولا نزال نؤمن بعدم وجود بديل واقعي عن التعاون. ونحن على يقين بأن المستثمرين المحتملين سينظرون بتلك الطريقة، لأن وضعهم سيكون غير آمن وغير مستقر إلى حد كبر في أي إطار آخر.

وعلاقة الأرجنتين بسكان الجزر تمثل مجالا من المجالات التي شهدت تطورات هامة في الشهور القليلة الماضية.

منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة جرت اتصالات بين سكان الجزر والأرجنتين. وكنت شخصيا على اتصال مع بعضهم عدة مرات. وتؤكد حكومة بلادي مجددا على أن من مصلحة الجميع إقامة علاقات طبيعية بين الجزر والقارة. ونؤكد من جديد أن الأرجنتين والمملكة المتحدة هما الطرفان الوحيدان في النزاع، ولكننا نشدد أيضا على استعدادنا لإجراء حوار مع سكان الأقاليم لأنهم أهل لاحترامنا واهتمامنا. ونحن ندرك أيضا ما لرأيهم من وزن في لندن.

فالحوار مع سكان الجزر يلقي دعما واسعا في بلادي، وهو تطور طبيعي في نطاق السعي المتحضر لإيجاد حل للصراع. ومن الأهمية بمكان لسكان الجزر أنفسهم أن يدركوا بأن هذه خطوة لا بد منها، لأن البديل الواقعي الوحيد هو في السير معا إلى الأمام.

إن المؤتمر العالمي المعقود في الآونة الأخيرة في فيينا صادق على الطابع الشامل والملزم لاحترام حقوق الإنسان. فاليوم، لم يعد بمقدور الحكومات المستبدة أن تدعي، كما ادعت في الماضي، بأن معاملة الدول لمواطنيها شأن داخلي مقصور عليها.

إنها لحقيقة أن مبدأ السيادة المطلقة أصبح مبدأ نسبيا وأن المجتمع الدولي، إذ يتصرف في إطار الأمم المتحدة، أرسى دعائم قانونية لشجب انتهاكات حقوق الإنسان أينما تقع وتطبيق إجراءات محددة لضمان ممارسة حقوق الإنسان ممارسة كاملة. ومن ثم فإننا نؤيد إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، ترى حكومة الأرجنتين أن الصحافة ينبغي أن تتمتع بحرية شاملة وتامة، لأن هذه الحرية تشكل ضمانة أساسية لاحترام حقوق الإنسان الأخرى. ومهما كانت التجاوزات المرتكبة في ممارسة الحريات الصحافية فإنها لا تقارن بالنواقص المرعبة للسياسات التي تحد من هذه الحريات.

والأرجنتين تؤيد عملية إعادة تشكيل النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لكي تزيد فعاليتها ومصداقيتها العالمية في هذا المجال.

وفي مجال البيئة والتنمية، فإننا نواصل إيلاء أولوية قصوى لتنفيذ جدول أعمال القرن الـ ٢١ والاتفاقيات الخاصة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي واستخدام المرفق العالمي للبيئة بوصفه آلية مالية لتنفيذ المشروعات البيئية في هذه المجالات والمجالات المتصلة بالتلوث البحري وطبقة الأوزون.

وستشارك الأرجنتين بنشاط في المؤتمر العالمي الخاص بالتلوث والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤. وإننا نؤيد العملية التفاوضية التي تجري الآن ونوافق على الإطار المفهومي المتفق عليه لبرنامج العمل في هذا المجال.

وسنشارك بنشاط أيضا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ونؤكد على الأهمية الكبيرة للعملية التفاوضية وعلى ما سيرد في جدول أعمال القمة.

أود أن أشير إلى التدهور الحاصل في الوضع المالي للمنظمة، هذا الوضع الذي يلحق ضررا بالغا بأنشطتها العادية ويعرض للخطر أداء عمليات صون السلم.

يقول لنا الواقع أن الطريقة الوحيدة لحل المشكلة هي في قيام الدول الأعضاء بتسديد التزاماتها المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد. فهذه المدفوعات تمثل عاملا أساسيا في استعادة القوة المالية للأمم المتحدة، إلا أنها من غير شك ليست الطريقة الوحيدة. ونرى أن من المهم اتخاذ خطوات فورية بشأن توزيع واستخدام الموارد الضئيلة للمنظمة على نحو أكثر كفاءة، وبذلك يتم تجنب الفوضى الإدارية والاضطراب المحتمل أو الممارسات الإدارية المتدنية.

إن إقامة توازم ملائم بين التحكم بالميزانية وتنفيذ الأنشطة سيمكننا من تحقيق التعزيز المالي المطلوب لتحقيق الأهداف التي نص عليها الميثاق.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا على قناعتنا الراسخة أنه بالرغم من المشاكل الخطيرة التي ما زالت سائدة، فإننا نشهد تطورا مشجعا بشأن المبادئ التي كانت في حينها نبراسا للآباء المؤسسين للأمم المتحدة.

واليوم تبدو مثل السلام العالمي هذه أقرب منالا، وفي هذا الإطار، فإن جمهورية الأرجنتين، وهي دولة ديمقراطية محبة للسلام، لديها رغبة صادقة في المساهمة بتعزيز نظام دولي يقوم على القانون والعدالة، وتضمنه الأمم المتحدة.

السيد بيترسن (**الدانمرك**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئة الرئيس إنسانالي ممثل غيانا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وإنني لعلى ثقة بأننا بفضل قيادته سننجح في تعزيز الأمم المتحدة وإرساء السلم والرخاء.

إن عدد وأهمية التحديات التي تواجه الأمم المتحدة بعد زهاء ٥٠ سنة من وجودها يدعوان إلى القيام بإصلاحات. إن عدد الأعضاء في تزايد. والآن وقد انتهت الحرب الباردة، فإن الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، في موقف أفضل من أي وقت مضى للقيام بدورها على النحو المتوخى في الميثاق. إن شعوب العالم تتطلع أكثر فأكثر إلى الأمم المتحدة لحل صراعاتها. ويتوقع من الأمم المتحدة إحلال الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي في جميع بقاع العالم. ويتوقع من الأمم المتحدة أن تلعب دورا طليعيا في التغلب على هوة الفقر. ويتوقع منها تأمين التنمية المستدامة إيكولوجيا. ويتوقع من الأمم المتحدة أن توفر المساعدة الإنمائية والمساعدة البيئية والمساعدة في حالات الطوارئ. ويتوقع منها أن تلعب دورا طليعيا في تأمين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل.

ويتوقع منها تقديم الإغاثة للاجئين والمشردين. ويتوقع من الأمم المتحدة أن تمنع انتشار وسائل الدمار الشامل.

إن إصلاح الأمم المتحدة أمر ضروري لمواجهة هذه التحديات. واسمحوا لي أن أركز على سبعة بنود في جدول أعمال الإصلاح.

أولا، تعلق الدانمرك أهمية خاصة على دور مجلس الأمن على النحو المنصوص عليه في الميثاق. إن كفاءة المجلس في إصدار القرارات خلال الماضي القريب أثارت تطلعات جديدة في قدرته على الاستجابة للأزمات.

لذلك من المهم ضمان أن تكون عضوية المجلس معبرة عن الحالة المعاصرة. وتدرك حكومة الدانمرك أن البلدان النامية من حقها تحسين تمثيلها. كما ندرك أن هناك بلدانا ذات نفوذ ومسؤوليات عالمية قد ترغب في الإقرار بهذا في تشكيل مجلس الأمن. وأنا على يقين من أن هذه الدول الأعضاء تضطلع أيضا بمسؤولية خاصة تجاه أنشطة الأمم المتحدة وخاصة في الإسهام سياسيا وعسكريا وماليا في تنفيذ قرارات المجلس.

أما فيما يخص نقطتي الثانية، فأود أن أذكر بأن الدانمرك تشترك دوما اشتراكا نشطا في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم، فإنها على استعداد لمناقشة كيفية تعزيز المنظمة في مجال حفظ السلم، وصنع السلم والدبلوماسية الوقائية. وبلدان الشمال تعتزم متابعة هذه المسألة باهتمام خاص بغية طرح اقتراحات خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

إن وزع قوة لحفظ السلم يتألف معظمها من بلدان الشمال في مقدونيا يعتبر مثالا ملموسا على الوزع الوقائي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الدانمرك في إنشاء لواء للرد يتألف من ٥٠٠ ٤ جندي. ويمكن وزعهم في عمليات الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلم وصنع السلم والمجالات الإنسانية. ونحن على استعداد لأن نتيح جزءا من تلك القوة لترتيبات الأمم المتحدة للقوة الجاهزة. وأن ترتيبات الأمم المتحدة للقوة الجاهزة قد تكون حاسمة في تحسين التخطيط وتخفيض الزمن الذي ينقضي بين التخطيط والتنفيذ وزيادة المرونة في ميدان حفظ السلم.

وتؤيد الدانمرك إيجاد دور أكثر فاعلية للأمم المتحدة في مجال منع الصراع وإدارة الأزمات. وأرحب بأن بعض التوصيات الواردة في "خطة للسلام" في هذا الصدد قد نفذت بالفعل.

ثالثا، إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في حزيران/يونيه من هذا العام في فيينا أكد من جديد الطابع العالمي لحقوق الإنسان. كما ركز المؤتمر على حقوق الإنسان للمرأة، وحسنا فعل: فحقوق المرأة هي من حقوق الإنسان.

إن الجمعية العامة ينبغي أن تقرر استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ على النحو الذي أوصى به ذلك المؤتمر. وينبغي أن نتخذ التدابير اللازمة لكي نزيد بقدر كبير موارد برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وثمة أوقات ينبغي فيها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو أن يفسح الطريق أمام قرار المجتمع الدولي وذلك لتأمين احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ مثل التحرر من الجوع والحماية من الإبادة الجماعية. وعلاوة على هذا فإن حق السكان المدنيين في تلقي المساعدة الإنسانية ينبغي احترامه، بغض النظر عن الحدود الوطنية.

وتؤيد الدانمرك تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تأمين سلامة وحماية موظفي الأمم المتحدة العاملين في مناطق الصراع المسلح.

رابعا، نحتاج أيضا إلى أمم متحدة قوية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. إن الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب استجابة فعالة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ولا يمكن أن يكون هناك سلم وأمن دائمان ما لم تتم مواجهة التفاوتات المتزايدة. ومن المأمول أن تسهم "خطة للتنمية"، التي من المقرر أن يقوم بصياغتها الأمين العام في العام المقبل، في وضع أولويات الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وعن طريق بلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية - وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وفي إطاره نسبة ٠,١٥ في المائة لأقل البلدان نموا - سنستطيع أن نزيد زيادة كبيرة حجم الدعم المقدم للبلدان النامية. وهذا سيدلل بوضوح أيضا على التزام العالم بأن يواجه مواجهة جادة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا، إن الدانمرك، كما هو معروف تماما، تسهم إسهاما كبيرا في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ومساهماتنا ينبغي أن تستخدم للمنفعة المثلى للبلدان النامية ولا تبدد في البيروقراطية وعدم الكفاية. وينبغي أن نقنع المانحين بأن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها يمكن أن تكون قنوات فعالة لجزء كبير من المساعدة الإنمائية التي يقدمونها. وإلا فإن قنوات أخرى سوف تستخدم بشكل متزايد. وينبغي للدول الأعضاء إبداء التزامها بالإصلاح الأساسي - وألا يكون ذلك مجرد زينة زائفة.

خلال العام الماضي تم التفاوض بعناية على حل توفيقي لإعادة هيكلة وإعادة تنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن في النهاية لم تتم الموافقة عليه. وتأسف حكومة الدانمرك أسفا عميقا لهذه الحالة. ويحدونا وطيد الأمل بأن تتم معالجة ذلك في موعد أقصاه هذه الدورة للجمعية العامة.

سادسا، ينبغي الاعتراف بأن السلم الاجتماعي يتسم بنفس القدر من الأهمية الذي يتسم به السلم الاستراتيجي. ونحن نرى أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ يوفر فرصة لجعل الإنسان محور التنمية. إن الممارسات الديمقراطية والتوزيع المنصف للموارد بالنسبة لنا يتصلان اتصالا وثيقا بالتنمية الاقتصادية الدينامية.

ومؤتمر كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة سينعقدان مع الاحتفالات بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. وينبغي أن تكون الاستعدادات لمؤتمر المرأة بمثابة مُدخل لمؤتمر قمة كوبنهاغن. وبالمثل فإن محصلة مؤتمر قمة كوبنهاغن ينبغي أن تكون بمثابة رسالة قوية من قادة العالم يؤكدون فيها التزامهم بسد الفجوة بين الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتاحة للرجال وتلك المتاحة للنساء.

أما نقطتي السابعة فتتعلق بالأمانة العامة. إن الأمين العام منذ توليه منصبه أجرى عددا من التغييرات في الأمانة العامة. إنني أثني على الأمين العام لقيامه بهذه التغييرات وأؤكد له دعمنا في جهوده لزيادة فعالية الأمانة العامة.

ينبغي القيام بكل الجهود من أجل القضاء على الفساد والتبديد وسوء الإدارة في الأمانة العامة. وإنني أرحب باستحداث منصب الأمين العام المساعد لشؤون التفتيش والتحقيق. وهذه هي الخطوة الأولى صوب استحداث منصب المفتش العام. بيد أن هذه المبادرات لا يمكن أن تحل وحدها الأزمة المالية للأمم المتحدة. إن هذا يقتضي أن تقوم الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها المقررة في الوقت اللازم وبالكامل. وهذا هو أحد المتطلبات الأساسية للعضوية في المنظمة.

من المتعذر علي أن أفهم كيف يمكن لدول أعضاء، بما في ذلك بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أن تطلب مساعدة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، وفي نفس الوقت لا تدفع. إن هذا يجعل الأمم المتحدة عاجزة عن أداء وظائفها الحيوية. كما أنه يوجد للمساهمين بقوات مثل الدانمرك مشكلة أن الأمم المتحدة لا تفي بالتزاماتها لنا، وهي رد نفقات أفراد الأمم المتحدة الدانمركيين ومعداتهم.

اسمحوا لي الآن بأن انتقل إلى عدد قليل من المشاكل الراهنة التي تواجه العالم والأمم المتحدة.

في الشرق الأوسط، نشهد تقدما تاريخيا، وإنني أحيي الاسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذهم هذه الخطوة صوب حل شامل عادل دائم. وأثني على النرويج لدورها في تحقيق التوصل إلى هذا الاتفاق.

أرحب أيضا بكون اسرائيل والأردن وقعتا جدول أعمال لمزيد من المفاوضات. وآمل في أن يتحقق التقدم قريبا في السمار الاسرائيلي السوري والاسرائيلي اللبناني لعملية السلام.

إن تقديم الدعم الكبير، سواء الاقتصادي أو السياسي، ضروري للحفاظ على الزخم ويجب على المجتمع الدولي أن يقدمه. وقد قررت الدانمرك، في مرحلة مبكرة، جنبا إلى جنب مع بلدان الشمال الأوروبي الأخرى، التعهد بتقديم قدر كبير. كما أننا أظهرنا التزامنا بتنمية منطقة الشرق الأوسط عن طريق المجموعة الأوروبية، أكبر مانح في هذا السياق.

وعلى عكس ذلك، نرى باستياء التطورات في يوغوسلافيا السابقة. إن المجتمع الدولي ينبغي ألا يقبل سوى حل يتوصل إليه بالوسائل السلمية والمفاوضات. وفي هذا الصدد أحيي جهود لورد أوين والسيد ثورفالد استولتنبرغ التي لا تكل.

إن حل الأزمات يجب أن يحترم استقلال

البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدة أراضيها. ولا يمكننا أن نقبل حلا إقليميا يمليه الصرب أو الكروات على حساب المسلمين البوسنيين. ومن الأهمية البالغة الآن أن تبدي جميع الأطراف المرونة الضرورية حتى يمكن الوصول إلى حل يمكنهم جميعا قبوله بحرية. وهذا الترتيب يجب أن يضمن حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

إن الجزاءات ستظل باقية إلى أن يتم الوفاء بالشروط الخاصة برفعها. وينبغي ألا تخفف قبل أن ينفذ الجانب الصربي بإخلاص اتفاق سلام في البوسنة والهرسك. إن أية محاولات تتخذ في المستقبل لإعاقة المعونة الإنسانية ومرور القوافل الحر المكفول غير مقبولة وستكون لها نتائج خطيرة على العلاقات بين الطرف المسؤول والمجموعة الأوروبية.

لقد قرر مجلس الأمن بقراره ٨٢٧ (١٩٩٣) إقامة محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا سابقا منذ عام ١٩٩١. والدانمرك تؤيد هذا القرار تأييدا قويا.

إن الصراع في يوغوسلافيا سابقا ربما كان أصعب مهمة أمام الأمم المتحدة في تاريخها. إن الدانمرك تشارك في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بحوالي ١ ٣٠٠ من صانعي السلام وقدمت مساهمات كبيرة إلى بعثة المراقبة التابعة للمجموعة الأوروبية. وأعداد كبيرة من الدانمركيين تشترك أيضا في العمل الإنساني الذي يضطلع به تحت رعاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وبالإضافة إلى هذا، قدمت الدانمرك مساهمات مالية كبيرة إلى مختلف برامج الإغاثة الدولية وعن طريق المنظمات الدانمركية غير الحكومية.

واستجابة للدعوات إلى التنفيذ السريع الفعال لقرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣) بشأن المناطق الآمنة، قررت بلدان الشمال الأوروبي أن توزع في الميدان فرقة تابعة للأمم المتحدة مشتركة من بلدان الشمال الأوروبي قوامها ١ ٣٠٠ فرد لحماية المناطق الآمنة حول توزلا في البوسنة والهرسك. ويتوقع أن تكون القوة جاهزة للوزع في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وذلك القرار دليل على رغبة بلدان الشمال الأوروبي في الوفاء بنصيبها في حل الصراع المأساوي وحماية السكان المدنيين من أهوال الحرب.

في القارة الافريقية، نرى على حد سواء الآمال والأسى المستمر، والصراعات الإقليمية وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية.

وكما أعرب السيد نيلسون مانديلا ببلاغه أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يوم الجمعة الماضي، تحققت وجوه تقدم تاريخية صوب الديمقراطية في جنوب افريقيا. وإنني أرحب بندائه برفع الجزاءات الاقتصادية والدبلوماسية تجاه بلاده. وأشاطره الرأي أيضا في أن هذا سيعطي دفعة أخرى إلى عملية تعزيز قوى التغيير الديمقراطي.

أود أن أذكر بقرار المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها في يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بتكييف سياساتها تجاه جنوب افريقيا بما يتمشى مع التطورات في حكم الأغلبية والديمقراطية.

والدانمرك على استعداد لتأييد جهود جنوب افريقيا تطبيع العلاقات مع الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة، من جانبها، ينبغي أن تؤيد جنوب افريقيا خلال فترة انتقالها الصعبة. وينبغي أن تكون الأولوية الملحة دعم أول انتخابات ديمقراطية. ومن الأساسي أن تكون حرة ومنصفة. ولا يسعني إلا أن أردد نداء السيد مانديلا في الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن بالنظر في أفضل طريقة يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم جنوب افريقيا في هذا المسعى. ويجب أن يكفل نجاح هذه الخطوة الأخيرة على طريق الديمقراطية. إن الدانمرك تنوي تقديم مساهمة كبيرة. كما أننا سنضع برنامجا - بمجرد إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي - لتقديم المساعدة الانتقالية إلى جنوب افريقيا بما يصل إلى حوالي ستمائة مليون كرونر دانمركي، أي حوالي مائة مليون دولار.

إن مستوى العنف في جنوب افريقيا لا يزال مرتفعا بشكل غير مقبول؛ وهذا هو أخطر التهديدات للعملية. ونحن نناشد جميع الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن لوقف العنف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تأييده لتلك الجهود.

وفي الصومال، لا تزال الحالة خطيرة للغاية، إن الأعمال التي تستوجب الشجب في شكل الهجمات المستمرة الموجهة ضد قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال وللأفراد الذين يقدمون المعونة والغوث ليست بحاجة إلى إدانة أكبر. إن جميع الأطراف في النزاع الأهلي يجب أن تفهم أن العنف لا يفيد على المدى الطويل.

إننا نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية تفاوضية في الصومال وكذلك الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب.

إن النزاع الأهلي وانتهاكات أبسط حقوق الإنسان اتسم بها السودان منذ زمن طويل. ولقد عين الأمين العام ممثلا خاصا للمسائل الإنسانية في السودان. والدانمرك تحث جميع الأطراف على السعي إلى حلول سياسية لمشاكل البلاد. ونحن نؤيد تأييدا تاما عمل الممثل الخاص وكذلك خطوات أخرى لمواجهة الحالة السائدة بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان.

وتهنئ الدانمرك شعب كمبوديا على الانتخابات التاريخية والناجحة لجمعية تأسيسية وعلى تقديم تلك الجمعية لدستور جديد. إن مشاركة المصوتين الكبيرة على نحو لافت للنظر وتفاني الجمعية التأسيسية في إنجاز مهمتها يشكلان انتصارا للديمقراطية ولعملية السلم.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وموظفي صناديق الاقتراع الدوليين المشاركين في تلك العملية على جهدهم الضخم والشاق.

يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لعملية السلم وإعادة التعمير في كمبوديا. ويمكنني أن أؤكد التزام الدانمرك في هذا الخصوص.

هذه السنة، ١٩٩٣، السنة الدولية لشعوب العالم الأصلية. وتود حكومة الدانمرك أن تعزز المنظمات الخاصة بالشعوب الأصلية بغية تحقيق مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتعاون مع حكومة النظام الوطني لغرينلند، نؤيد جميع الجهود المبذولة لتعزيز الوعي بالحالة الخاصة التي تواجه الشعوب الأصلية، بما فيها الإينويت في غرينلند.

ومما يثير اهتمام الدانمرك بصفة خاصة أن الشعوب الأصلية التي كانت تقيم بصفة دائمة في القطب الشمالي طيلة آلاف السنين يتعرضون لخطر التآكل البيئي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ استضافت حكومة الدانمرك وحكومة النظام الوطني لغرينلند المؤتمر الوزاري الثاني المعني ببيئة القطب الشمالي، في نيوك، عاصمة غرينلند. وفي إعلان نيوك، الذي اعتمد ووقع في ذلك المؤتمر، اعترفت البلدان الثمانية في القطب الشمالي بالدور الخاص الذي تلعبه الشعوب الأصلية في إدارة البيئة وفي التنمية في القطب الشمالي وأهمية معرفتهما وممارستهما التقليدية. وستقيم حكومة الدانمرك وتمول أمانة لتشجيع مشاركة الشعوب الأصلية الفعالة في استراتيجية حماية البيئة في القطب الشمالي وفي تحقيق التنمية المستدامة في القطب الشمالي.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أقول أنه لا يوجد بديل للأمم المتحدة. ولا تمتلك الشرعية اللازمة للقيام بعمل إنساني، وعمليات صوت السلم، وتشكيل محكمة دولية، ومساعدة الشعوب المعانية في أنحاء العالم سوى الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت، توجد حاجة واضحة إلى إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة. وأن العمل الذي يواجهنا جميعا بوصفنا دولا أعضاء هو الاتفاق بعبارات محددة على هذه الإصلاحات. ويجب أن نبين أنه تكمن وراء الكلمات التي ترددت من هذا المحفل رغبة في تمكين الأمم المتحدة من القيام بالعديد من الوظائف التي نطلبها نحن الشعوب.

السيد سيلا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني أن ألقي خطابي أمام الجمعية العامة في الوقت الذي يحتفل فيه شعب غينيا بيوم تاريخي: ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، وهو اليوم الذي اختارت فيه غينيا، بتصويت إجماعي، الاستقلال الوطني والسيادة، مسرعة بذلك بعملية تحرير الشعوب الافريقية.

إذن سيكون من السهل تفهم ما أشهر به من اعتزاز وسرور وأنا أنتهز هذه الذكرى في نقل رسالة السلم والصداقة من شعب غينيا ورئيسه، الجنرال لانسانا كونتي.

وأضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السفير إنسانالي على انتخابه المذهل رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وأود أيضا أن أطمئنه إلى دعم وفدي الكامل وهو يضطلع بمهامه المنطوية على المسؤولية. إن صفاته الشخصية، وخبرته الثرية والمساعدة القيمة من زملائه أعضاء هيئة المكتب - الذين أهنئهم أيضا - تبشر بنجاح أعمالنا.

وأود أيضا أن أنقل إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، سعادة السيد ستويان

غانيف ممثل بلغاريا، تقديري العظيم على المهارة والتفاني اللذين أدار بهما أعمال الدورة.

وأخيرا، يقدر وفدي تمام التقدير الجهود الجديرة بالثناء التي يقوم بها الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي عمل بدأب لبناء السلم وصيانته في مواجهة جميع العقبات التي تقف في طريقه.

إن استقلال الجمهورية الشقيقة اريتريا وقبولها في عضوية المنظمة كانا مصدر ارتياح بالغ لشعبها ورضا حقيقي من جانب المجتمع الدولي. وأرحب باريتريا وأتمنى لها النجاح العظيم في مهمتها الصعبة مهمة إعادة التعمير الوطني.

وأرحب بقبول اريتريا وقبول الجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا وإمارتي موناكو واندورا، هذا يؤكد الطابع المتزايد العالمية لمنظمتنا.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيير جذري في السياسة الطبيعية لعالمنا عن طريق سلسلة سريعة من الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان. وبينما يمكن أن نعتقد أن التهديد بمواجهة عالمية قد اختفى، فإننا نلاحظ بخيبة أمل انتشار وتصاعد الصراعات المسلحة التي تسبب خسائر هائلة في الأرواح وتدميرا كبيرا في الهياكل الأساسية والممتلكات، ومعاناة شديدة في صفوف المدنيين الذي يعانون من آلام النفي والمجاعة والمرض.

يا له من تناقض! فمن ناحية، يبذل المجتمع الدولي جهودا ضخمة لمنع واحتواء للصراعات المسلحة، ومن ناحية أخرى لا توفر للإجراء الدولي الموارد التي يحتاجها لإزالة أسباب ومظاهر تلك الصراعات. هذه سمة ظاهرة للعلاقات الدولية اليوم.

وباختصار، هناك حاجة إلى موارد أكثر لاستعادة السلم العالمي.

ومع ذلك، من المطمئن أن يكون التاريخ الحديث مؤيدا لبعث الأمم المتحدة؛ وبفضل تغير المواقف والمفاهيم، أصبحت المنظمة حقا ضامنة السلم في لحظة صعبة في العلاقات الدولية.

إن الاتجاهات الإيجابية التي نراها هنا وهناك نحو إيجاد حلول للمشاكل السياسية ينبغي لها أن تعزز تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان. إلا أن هذا الوضع تدهور بدلا من ذلك على نحو خطير في معظم البلدان النامية. والمؤسف أن تزايد عدد المحافل الدولية التي تناقش برامج التنمية لم يجعل من الممكن عكس الاتجاه نحو الاختلالات التي ذكرتها.

واليوم، تتعرض المدخرات العالمية لضغط شديد، وما يحدث هو أن توفير رأس المال من أجل التنمية غير كاف نسبة إلى الطلب المتزايد باستمرار من البلدان الافريقية، وخصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار الاحتياجات الجديدة للبلدان الشرقية التي تمر في حالة تحول عسيرة. والأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال مستمرة وهي تفاقم التباينات والظروف الخطيرة القائمة بالفعل التي تعانيها بلدان العالم الثالث في مجال التنمية.

وبالنسبة لافريقيا، ازدادت حدة هذه الأزمة بفعل الجفاف والتصحر، وبفعل الركود في المساعدة الانمائية الرسمية بل تراجعها، وبفعل التدهور معدلات التبادل التجاري وما يستتبعها، والتراجع الملحوظ في حصائل التصدير، وبفعل مؤثرات الانتاج المعاكسة لبرامج التكيف الهيكلي وبفعل عبء الدين الخارجي.

واسمحوا لي أن أؤكد بصورة خاصة على هذه المسألة الأخيرة. يذكر الأعضاء أن خطورة مشكلة المديونية أدت برؤساء الدول أو الحكومات الافريقية إلى اقتراح عقد قمة خاصة بشأن الدين الافريقي. وهذه المشكلة هي اليوم منتشرة وحادة كما كانت عليه من قبل، على الرغم من تدابير الإغاثة التي اتخذها بعض الدائنين. ويجب على المجتمع الدولي أن يقتنع بحقيقة أنه ما دامت مسألة المديونية لم تدرس بطريقة شاملة ومنظمة، فإن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعالم الثالث ستكون نتيجة لذلك معرضة للخطر.

إن الافتقار إلى الموارد من أجل التنمية يولد الهجرة الجماعية من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. والحل الممكن الوحيد لظاهرة الهجرة هذه يكمن حقا في الانتعاش الاقتصادي في بلدان الجنوب.

أما المشاكل البيئية - العلاقة بين الإنسان وبيئته - فأصبحت في السنوات الأخيرة وعن حق الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي. هل أنا بحاجة إلى التأكيد على حقيقة أن الإنسان، من خلال أنشطته

المدمرة للطبيعة، قد زاد من التدهور المتواصل لعالمنا إلى درجة استوجبت إطلاق صفارات الإنذار التي نسمعها اليوم؟

لقد كان الإنسان أساسا في الماضي ينظر بلا مبالاة إلى التراجع الطبيعي في النظام البيئي. وأصبح اليوم العامل الرئيسي في تدمير البيئة الطبيعية من خلال تضافر المؤثرات العائدة للتصميم والتنفيذ غير المناسبين لعدد من البرامج، وذلك عبر استخدام العلوم والتكنولوجيا على نحو غير سليم، ونتيجة النمو السكاني السريع.

مقابل ذلك، يجب على التنمية الحقيقية أن تتضمن أيضا حماية البيئة والتوازن البيئي. لهذا بالضبط يؤكد وفد بلدي على الحاجة إلى متابعة القرارات الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن الـ ٢١. والحماية البيئية مسؤولية مشتركة، ويجب على جميع الأمم أن تسهم فيها. والضرر البيئي، سواء كان من صنع الإنسان أو من أسباب طبيعية، لا يوفر منطقة على وجه الأرض.

إن بلدي الذي كان ينعم بتساقط الأمطار بكميات وفيرة وكان يدعى متجمع الأمطار في غربي افريقيا، يشعر بالقلق إزاء رؤيته تراجعا في كمية أمطاره ونسبة تدفق المياه في جداوله الطبيعية. لهذا السبب تبدي حكومتي اهتماما - بل أكثر من ذلك - بالمفاوضات الجارية داخل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة بشأن وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف في البلدان التي تأثرت على نحو خطير.

إن استمرار عدد من الأزمات السياسية، بما في ذلك الأزمات في جنوبي افريقيا، والصومال وليبريا، والبوسنة والهرسك، وفي أماكن أخرى، يشكل تهديدا لسلم البشرية وأمنها.

ولحسن الحظ، يوجد تقدم إيجابي في جنوب افريقيا حيث يبدو وجود وعي واضح بالحاجة الأساسية إلى بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراف. إن إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، فضلا عن المظاهرات التي يقوم بها مدينون من أجل السلم ومستوى معين من الوعي السياسي، كلها أمور تستدعي التفاؤل على الرغم من وجود بعض الممانعة.

إن هذا التحسن اللافت في المناخ السياسي الذي تحقق، في جملة أمور، نتيجة الروح الوفاقية التي أبدتها الأطراف السياسية المختلفة، يجعل من الممكن، كما يرى وفد بلدي ، رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، حسبما طلبه الرئيس نيلسون مانديلا نفسه رئيس المؤتمر الوطني الافريقي.

ونظرا إلى ما هي عليه الحالة، ثمة سبب للشعور بارتياح كبير إزاء الأنشطة التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية التي أسهمت، من خلال بعثاتها للمراقبة ولجنتها المخصصة للجنوب الافريقي اسهاما كبيرا، بالتعاون مع الأمم المتحدة في التغير السلمي الذي حدث في جنوب افريقيا.

وفي أنغولا، بعد وميض بصيص من الأمل، يبدو أن عملية الوفاق الوطني توقفت بفعل تزايد القتال الناجم عن تعنت الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا). ولن يسمح للشعب الانغولي باستعادة السلم والأمن إلا احترام الأطراف لاتفاقات بيسيس والنتائج التي يسفر عنها الانتخاب. وقرار مجلس الأمن المؤرخ ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي يوصي بتطبيق الجزاءات ضد يوليتا يجب أن يعزز وينفذ بصرامة، لأنه لن يكون من الممكن إنهاء هذه الحرب الأهلية المؤلمة التي تنشر الموت والتدمير إلا بالحزم الدائم تجاه يونيتا وزعيمها.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، يجب على الأطراف المعنية أن تتعاون مع الأمين العام ومع جميع الأطراف التي تبدي الرغبة في ذلك بغية تنفيذ خطة السلم الحيوية لايجاد نهاية سعيدة لهذه الأزمة.

إن ليبريا، منذ أربع سنوات تقريبا حتى الآن، لا تزال مسرحا لإحدى أشد الحروب الأهلية فتكا في قارتنا. وقد أدى رفض الحل الوسط من جانب بعض الأطراف في الصراع إلى موت مئات آلاف الناس والتدمير المادي الكبير، فضلا عن التدفق الهائل للاجئين والمشردين، وبخاصة إلى البلدان المجاورة بما في ذلك بلدي الذي يأوي حاليا حوالي ٠٠ ٦٠٠ منهم.

ومع ذلك، فإن ما يبعث على الشعور بالارتياح هو أن المفاوضات التي أجريت في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٣ تحت الرعاية المشتركة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة بتأييد من منظمة الوحدة الافريقية، مكنت من جمع مختلف أطراف الصراع في حوار بناء، وهو السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة المروعة.

ويحدوني الأمل في أن توقيع الأطراف المعنية على اتفاق جنيف تحت رعاية الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في كوفونو بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ يعني أن الظروف أصبحت مهيأة الآن للعودة النهائية للسلم والاستقرار إلى هذا البلد وإلى المنطقة دون الإقليمية. ولكن يتعين تجنب الوقوع في الأخطاء. بغية تحقيق سلم دائم، إن أحد الضمانات لتنفيذ عملية تجميع القوات، وتجريد المحاربين من السلاح وإجراء انتخابات ديمقراطية بغية تحقيق العودة إلى الحياة الدستورية الطبيعية يكمن في توسيع مجموعة المراقبين التابعين للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لتتضمن قوات افريقية من خارج دول الاتحاد معززة بوجود مراقبين دوليين.

إن الصراع الصومالي تزداد مأساويته باستمرار ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء مشتركا وفعالا. وبغية التوصل إلى حل سياسي عاجل، من الضروري وقف أعمال التصعيد المفاجئة التي تعقد الحالة في الصومال. ويجب على الأمم المتحدة أن تستأنف دعوتها السلمية بوجه العديد من أعمال العنف التي تهدد أصحاب القبعات الزرقاء وسكان الصومال معا.

ويجب على مجلس الأمن أن يقرر اتخاذ استراتيجية جديدة إذا أريد التغلب على العوائق الأخيرة التي تعترض سبيل التهدئة وإذا أريد للبعثة الموكل إليها تنفيذ عملية الأمم المتحدة في الصومال أن تنجح. وحكومتي تدعو جميع أطراف الصراع في الصومال إلى أن تسهم في نجاح العملية السياسية الجارية الآن من أجل استعادة السلم والأمن في الصومال الشقيق.

وفي الشرق الأوسط، يمضي أطراف الصراع قدما باطراد نحو تحقيق السلام الدائم، بعد فترة من الكراهية والاضطراب والتردد.

وكان التوقيع في ١٣ ايلول/سبتمبر في وشنطن على اتفاق الحكم الذاتي لغزة وأريحا، وما ينطوي عليه من الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ثمرة من ثمار الواقعية السياسية التي تتسم بالشجاعة التي تحلى بها الطرفان. وترحب غينيا بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بهذه الانعطافة السعيدة في الأحداث.

وترى بلادي أن التعايش السلمي بين دولة اسرائيل والدولة الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن يستمر على الدوام. وبعد غزة وأريحا، من شأن تحرير جميع الأراضي الأخرى أن يكون مشجعا على تقوية أواصر العلاقات بين المجتمعين.

وينبغي تشجيع وتدعيم المسيرة نحو تحقيق السلام الشامل في هذه المنطقة الشديدة الحساسية بتقديم المساعدات لها من جانب المجتمع الدولي بهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة الفلسطينية.

وفي الخليج، لمنع حدوث مواجهة جديدة، يجب أن يضمن المجتمع الدولي احترام الكويت والعراق لاستنتاجات لجنة ترسيم الحدود، التي رسمت حدودا آمنة قطعا ولا يجوز انتهاكها بين هذين البلدين بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣).

وقد أدى تخفيف حدة التوتر في كمبوديا نتيجة لنجاح الانتخابات إلى انهاء سنوات طويلة من العذاب عاناها الشعب الكمبودي. وهناك سبب يبعث على السعادة للنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في هذه المنطقة. وسيكون احترام اتفاقات باريس هو الضمان للسلم الدائم وسيسهل العمل من أجل التعمير الوطني في هذا البلد.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن نطاق حالات القتل المنظم لأسباب لا عقلانية مثل "التطهير الإثني" والدين، فضلا عن إطالة أمد الصراع، يلقي الضوء على الانقسامات التي أصابت هذه الأمة - التي كانت قوية ومتحدة إلى وقت قريب - والتي يرجع السبب فيها إلى انتهاء الحرب الباردة.

وبعد جهود متعددة، لم تتوصل بعد الجماعات الثلاث المتورطة في الصراع إلى تحقيق سلام مستقر. وللأسف فما زال قانون الغاب هو السائد في مواجهة عجز البعض ولا مبالاة الآخرين. ولن يسود الأمن الحقيقي والسلم الدائم في البوسنة والهرسك إلا بعد إجراء مفاوضات جادة يضمنها المجتمع الدولي بوجه عام ودول المنطقة دون الإقليمية بوجه خاص

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد إعادة توحيد الدولتين سلميا هناك.

وتمر افريقيا، شأنها شأن أجزاء العالم الأخرى، بلحظة هامة من تاريخها، وقت نشر الديمقراطية في مجتمعاتها ومؤسساتها. ويقتضي نجاح عملية التغيير النوعي هذه أن تؤخذ "مع ذلك" في الاعتبار الحقائق التاريخية والاجتماعية والثقافية للدول لكي يمكن خلق تنمية متناسقة ومستديمة.

وقد خطت جمهورية غينيا خطوات هامة على هذا الطريق. وتضمنت إنجازاتها التصديق على غالبية الاتفاقيات الافريقية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ واعتماد القانون الأساسي في بلادنا وهو يدعو إلى قيام نظام رئاسي، وفصل السلطات، وسيادة القانون، والتعددية السياسية واللامركزية، وإنشاء محكمة عليا لضمان سلامة الاقتراع ضمن جملة أمور أخرى، وبدء عمل المجلس الوطني للاتصال ووظيفته ضمان حرية الصحافة وضمان حصول جميع الأحزاب السياسية على فرص متساوية وحرة في وسائل الاتصال الحكومية، وعزم الحكومة على إجراء انتخابات علنية عادلة. وستجري الانتخابات الرئاسية في ٥ كانون الأول/ديسمبر القادم تعقبها انتخابات الهيئة التشريعية.

ونرى أنه كان ينبغي أن تزيد هذه الجهود الرامية إلى نشر الديمقراطية في غينيا، مثلها مثل معظم البلدان الافريقية الأخرى، من تأييد شركائنا في التنمية لضمان نجاحها.

ويؤكد عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، ولا سيما المؤتمرات الخاصة بالسكان والمرأة والتنمية الاجتماعية، اهتمام المجتمع الدولي بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأشد قطاعات سكاننا ضعفا. ويصدق نفس الشيء على مساهمة هذه القطاعات في التنمية.

وقد شهد عام ١٩٩٣ إبداء المجتمع الدولي اهتماما أكثر نشاطا ببدء حقبة من السلم والاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

ويشهد مؤتمران على ذلك فقد تجمعنا معا في حزيران/يونيه الماضي في فيينا ومؤخرا في جنيف، لكي نفكر فيما تم عمله ونقيمه، وننظر في احتمالات المستقبل بغية القضاء على أسباب المعاناة وتأكيد إيماننا من جديد بكرامة الإنسان.

ولكن عدم وجود آلية دولية لمنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللمعاقبة عليها يفقد أي تدبير وقائي فعاليته، ولذلك ترى حكومتي أن إنشاء محكمة دولية دائمة ذات سلطات عقابية خطوة هامة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

مثل هذه الولاية، التي تجعل إنزال العقاب بمرتكبي هذه الانتهاكات واجبا ، من شأنها أن تجعل القانون الدولي السائد حاليا أكثر فعالية.

ولكن يجب علينا أن نخلص الشؤون الدولية من أي ميل نحو الانتقائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان تلك الانتقائية التي تتخذ شكل التمييز بين الحالات التي يتعين إدانتها أو بين الجزاءات التي ينبغي تطبيقها.

وفضلا عن ذلك، إن العلاقة القائمة بين حقوق الإنسان والجوانب الأخرى للتنمية الاجتماعية تتطلب وضع برامج وطنية قادرة على النهوض بحماية الأسرة التي تعتبر الوحدة الأساسية في المجتمع؛ وبادماج المرأة في التنمية ومشاركتها في إدارة الشؤون العامة؛ وبحماية الفئات المعرضة للخطر من أفراد الشعب- الأطفال والمسنين والمعوقين - بتهيئة الظروف المؤاتية لتنمية شخصياتهم؛ وببذل الجهود الرامية إلى مكافحة انتاج واستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها عن طريق التعاون الدولي والتنسيق بين التشريعات الوطنية والتصديق على الاتفاقيات الدولية القائمة.

وإلى جانب هذه التدابير، ينبغي وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة وباء الإيدز وهو البلاء الأعظم الذي يهدد بقاء الإنسانية لما يترتب عليه من خراب.

وتجب متابعة التقدم المحرز في مجال نزع السلاح على أمل أن تسهم الموارد المفرج عنها في انعاش الاقتصاد العالمي.

وقد وصف الأمين العام في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة وفي الاتصالات التي يجريها الحالة المالية للمنظمة بأنها مسألة تثير القلق الشديد. وهذا الحال ينطوي على تناقض. ففي الوقت الذي يعهد فيه إلى الأمم المتحدة بمهام جديدة ينبغي تنفيذها لخدمة السلم والتنمية تنكمش الموارد الحيوية اللازمة لتنفيذ هذه المهام. وإننا نحي الأمين العام ونشجعه على تطبيق تدابير تقشفية وعلى إعادة الهيكلة بغية زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة.

ويحث وفدي بقوة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بأن تدفع أنصبتها المقررة بانتظام وفي المواعيد المحددة لضمان أداء الأمم المتحدة لوظائفها وتمكينها في أداء دورها بفعالية.

وآمل في أن تكون الرسالة التي بعثت بها توا معبرة عن الإصرار والأمل. وتحث هذه الرسالة التي ترتكز على الحقائق التي أوجدتها التغييرات التي جرت في عالم ما بعد الحرب الباردة والانقسامات التي سببتها هذه التغيرات في بعض أجزاء العالم، المنظمة على تنفيذ استراتيجيات جديدة دينامية بهدف إقامة نظام عالمي جديد يرتكز على المساواة والعدل والسلم والتعاون واحترام القيم الديمقراطية.

ويقتضي هذا الإصرار بذل جهود مستمرة لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وينبغي إعادة النظر في نمط عمل وهيكل بعض الهيئات في منظومة الأمم المتحدة، وينبغي أن توضع هيئات صنع القرار على الطريق الصحيح وأن تتسم بالتمثيل العادل للدول والمناطق.

وهذا الإصرار هو الأساس الذي نرتكز عليه في أملنا، الأمل في أن نتحكم في مستقبلنا الجماعي ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. الأمل في أن يتحرك الناس معا نحو السلم والتنمية للأمم وتعزيز حقوق الإنسان. إن بقاءنا الجماعي يعتمد على تضامننا وعلى فعالية إجراءاتنا الرامية إلى تحويل هذا الأمل إلى حقيقة في العلاقات الدولية.

السيد سكوبيجفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم بتهانئي لسعادة السفير صمويل إنسانالي ممثل غيانا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في الدورة الحالية. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد ستويان غانيف ممثل بلغاريا على مساهمته في نجاح الدورة السابقة. وبالاضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد تقدير حكومة بولندا العميق للعمل الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة وللإنجازات التي حققها في العام المنصرم.

وأود أن أتكلم أولا عن بعض الأهداف والمهام التي تواجه منظمتنا في الوقت الحالي. وأود أن أبدأ بمناقشة دور الأمم المتحدة في تنظيم السلم بعد انتهاء الحرب الباردة. ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة، تواجه الأمم المتحدة توقعات ومسؤوليات متعاظمة. ويستمر هذا الاتجاه في الأعوام القادمة. وفي عالم متزايد التكافل توفر الأمم المتحدة أفضل سبيل لمعالجة المشاكل العالمية التي لا تزال دون حسم وللتصدي لتحديات جديدة، وذلك بالرغم من أوجه قصورها والقيود الواقعة عليها. وتواجه المنظمة مهمة إيجاد عالم أفضل وأكثر ديمقراطية وعدالة. والواقع أننا في حاجة ملحة إلى رؤية مثل هذا العالم. وفي الغالب الأعم، علينا أن نطرح على أنفسنا السؤالين التاليين: هل نحن نرقى إلى مستوى الوضع الحالي؟ وكيف يمكننا حسم الأزمة الراهنة، أزمة القيادة، داخل الدول فرادى وعلى الصعيد الدولي على حد سواء؟

وتوفر الأمم المتحدة منبرا سليما لتشكيل الرؤية التي أتحدث عنها. وبداية، ينبغي أن تستند هذه الرؤية إلى تقييم الظروف السياسية الجغرافية والاقتصادية الجغرافية، وخصوصا على أساس افتراض أن العالم قد أصبح تعدديا، مهما كان حجم وثقل الدول في الشؤون الدولية، وينبغي أيضا أن تظهر الوعي المتزايد بالحاجة إلى نهج تعددي الأطراف لحل المشاكل.

لقد انقضت أربع سنوات منذ انتهاء الحرب الباردة. وعلينا ألا نكتفي بمجرد التكيف مع الوضع الجديد، بل علينا أن نشكله من أجل التوصل إلى حل شامل. فالأزمة الراهنة لها أوجه عديدة. ومصدرها الرئيسي يكمن اليوم في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي لم تحسم، وكذلك في المشاكل السياسية، كالنزاعات الإقليمية والتوترات الإثنية. وعلينا أن نتذكر أن عملية إيجاد إجابات عن هذه المسائل تؤدي بلا محالة في المستقبل إلى ترتيب جديد لتوزيع القوة فيما بين الدول، ونتيجة لذلك سنواجه احتمال اللجوء إلى القوة. وقد تناول الأمين العام تلك المسألة جزئيا في تقريره "خطة للسلام". ولهذه المسألة تشعبات واسعة جدا، ونحن لم نضع بعد استراتيجية كبرى للتحول الديمقراطي. وأعتقد أن على الأمم المتحدة أن تبدأ في القيام، بطريقة أكثر منهجية، باستكشاف دورها في العالم كما هو الآن، وكما سيكون فيما بعد عام ٢٠٠٠. وقد يكون من الخطوات التحضيرية إعداد تقرير عن الأمم المتحدة باعتبارها قائدة للتغيير العالمي، ومشجعة على إقامة نظام عالمي جديد بعد الحرب الباردة. ويمكن إناطة هذه المهمة بأكثر الأفراد معرفة بالأمور، ومعاهد البحوث، والشركات عبر الوطنية وغير ذلك. ومن شأن هذا التقرير أن يكون أساسا لتوضيح مسؤوليات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المستقبل.

إننا بحاجة إلى عملية إعادة فحص شامل لأولويات الأمم المتحدة، وبالتالي لمنظومة الأمم

المتحدة برمتها. والهدف الرئيسي للإصلاح تكييف الأمم المتحدة مع متطلبات السلم بعد الحرب الباردة. وينبغي أن يأخذ الاصلاح في الحسبان التغييرات الجارية في الدول الأعضاء. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ليس فقط في أوروبا الشرقية والوسطى، بل أيضا في بقاع شتى من القارات الأخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأضيف أن بولندا ملتزمة التزاما ثابتا لا رجعة فيه، بالتحول السياسي والاقتصادي الذي بدأته في عام ١٩٨٩، وأن سياستها الخارجية تقوم على أولويات ثابتة.

إن مصير البلدان التي تمر بعملية التحول ليس مشكلتها وحدها. فنجاحها أو فشلها لابد أن يحدث تأثيرا قويا على دول أخرى. وعلى المجتمع الدولي ألا يتقاعس عن دعم عملية التحول ومساعدة الديمقراطيات الجديدة في جهودها المستمرة لتحقيق الاصلاح والانعاش الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والمشاركة الكاملة في التبادلات الدولية. ومن شأن هذا النهج أن يساعد في الإسراع باندماج هذه البلدان في النظام الاقتصادي العالمي.

ويحتفظ العامل العسكري للأمن بأهميته رغم أنه يختلف عن وضعه في حقبة الحرب الباردة. وقد وضعت الأمم المتحدة جدول أعمال لنزع السلاح. ويبين توقيع ١٥٠ دولة تقريبا على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية كيف ييسر المناخ السياسي الجديد المهمة للاتفاقات التي طال انتظارها ويقربنا من بلوغ عالم خال من أسلحة التدمير الشامل. ويحدونا الأمل في أن تحدث تطورات إيجابية مماثلة في مجال نزع السلاح النووي. ويشكل الشروع في مفاوضات بشأن الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية خطوة كبرى في ذلك الاتجاه. وعلى الأمم المتحدة أن تتناول أيضا التهديد الناجم عن احتمال انتشار قدرات الأسلحة النووية وتكاثر أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل. وتعلق بولندا أهمية كبرى على الأعمال التحضيرية البناءة والشاملة للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد عام ١٩٩٥.

وأود أن أنتقل الآن إلى موضوع حقوق الإنسان. فهناك عدد من الأسباب التي تجعل من المتعين على المنظمة أن تقوم، بعد مؤتمر فيينا، بتوجيه قدر كبير من اهتمامها لحقوق الإنسان. وإذ أفعل ذلك أعتقد أن على المنظمة أن تتمعن في الكلمات التي استخدمها الأمين العام بطرس بطرس غالي في خطابه الذي ألقاه أمام الجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي قال فيها: "إن الأمم المتحدة في جوهرها الصميم عالمية وجامعة وشاملة. وهي مكونة من دول ذات سيادة، ومع ذلك فهي تهتم أساسا برفاهة الأفراد. واهتمامها بالأفراد ومجتمعاتهم والمجتمع العالمي ليس، كما يدعي البعض، أمرا ينطوي على تناقض ذاتي".

هناك اختلافات في الرأي بشأن نطاق حقوق الانسان ومسؤوليات الدول فيما يتعلق باحترام تلك الحقوق وبشأن دور المجتمع الدولي في رصدها. ويجب أن توسع أجهزة الأمم المتحدة نطاق قدراتها في مجال التفاوض والوساطة وأن تبدي قدرا كبيرا من المهارة في التغلب على هذه الخلافات. إن المعايير الأساسية هي الاخلاص والكرامة المتأصلة في الانسان وحكم القانون. ويجب أن تعبر حقوق الانسان عن القيم المشتركة للمجتمع الدولي كما أن تنفيذ حقوق الانسان يصبح من الشروط الأساسية للاستقرار والأمن العالميين.

إن حقوق الانسان الأساسية عالمية؛ وجوهرها مطلق لا يتصل بالظروف. ولكن قولنا ذلك لا يعني أننا نغض الطرف عن وجود ثقافات وتقاليد مختلفة في التطور التاريخي لمناطق مختلفة من العالم. ينبغي أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار؛ بيد أنه لا يمكن أن يبرر أية انتهاكات لحقوق الانسان أو عدم التقيد بالصكوك ذات الصلة. وليس هناك مجال لاعتبار انتقاد هذه السياسات غير المشروعة ومحاولات قانونية لاصلاح تلك السياسات انتهاكا لسيادة الدول. ولدى تعزيز وتطوير حقوق الانسان والدفاع الفعال عنها، ينبغي للأمم المتحدة أن تجعل هذه الأنشطة جزءا من تعاونها مع الدول.

إن السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الانسان، مجالات ثلاثة يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وينبغي للأمم المتحدة أن تركز عليها. إن "خطة للسلام" وبرنامج عمل القرن ٢١ وجدول الأعمال الوشيك للتنمية ينبغي في رأيي أن تستكمل بجدول أعمال لحقوق الانسان. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار نتائج مؤتمر فيينا شكل جدول الأعمال الخاص بحقوق الانسان خطة عمل لوضع المعايير وتنفيذ الحقوق ومنع الانتهاكات.

إن الأفراد يحتاجون إلى الإمكانية الأكبر للوصول إلى الحماية الدولية لحقوقهم وحرياتهم. وينبغي للمنظمة أن تنقح اجراءات الشكوى وأن تضفي عليها المزيد من الطابع العالمي. وفي الوقت الذي نفترض

فيه أن اللجنتين الثانية والثالثة ستندمجان في لجنة واحدة، هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية فإن بولندا تقترح إنشاء لجنة لحقوق الانسان والشؤون الانسانية بوصفها إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة. ونوصي بتوسيع مسؤوليات واختصاصات ومكانة هيئة حقوق الانسان. ونؤيد أيضا على سبيل الإلحاح الاقتراح بإنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.

وبالاضافة إلى ذلك ينبغي أن نستكشف وسائل تعزيز حقوق الانسان على المستوى الاقليمي. ويمكن إنشاء مكتب صغير في وارسو يعهد إليه بمهمة مراقبة احترام حقوق الانسان في أوروبا الشرقية، هذه منطقة حساسة. ومن شأن هذا المكتب أن يكون جزءا من مكتب جنيف. وقد اقترحت وارسو لأن هيئات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا تعمل بالفعل هناك. ويمكن أن تسهل هذه الحقيقة التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأوروبية في هذا المجال. إن هذه المنطقة توفر التبصر الأكبر في كيفية تنفيذ الديمقراطية وحقوق الانسان في الدول التي تمر بتحول ديمقراطي.

ومنذ عهد قريب أصبح أحد جوانب حقوق الانسان ذا خطورة كبيرة جدا. وأشير إلى الانتهاكات المتزايدة للقانون الانساني في الصراعات المسلحة، الدولية أو المحلية. وقد أكد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المؤتمر الدولي الخاص بحماية ضحايا الحرب الذي عقد مؤخرا في جنيف إن الممارسة تتحول إلى الأسوأ. إن السكان المدنيين يصبحون، بتواتر أكبر، رهائن وأهدافا رئيسية لعتاريف الحرب المتقاتلين. وفي كل يوم تنقل الينا وسائط الاتصال مشاهد لفظائع الحرب . ويجب علينا في الأمم المتحدة ألا نغفل هذه الحقائق. وتشارك بولندا في الدعوة إلى العمل العاجل بغية تنشيط احترام القانون الانساني والتمسك بسلطة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الاضافية. إن حكومة بولندا تؤيد بشدة الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الخاص بحماية ضحايا الحرب ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لمراعاة حقوق الانسان ولمعايير الانسانية في الصراعات الداخلية. وينبغي ألا تفلت جرائم الحرب من عقاب.

المهمة الثالثة التي أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إليها هي التنمية. فالهوة المتزايدة الاتساع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة مصدر للتوترات والصراعات. ولم تسلم أوروبا من ذلك ويتهددها الآن ظهورا "ستار" جديد. وهو ستار اقتصادي في هذه المرة. إنني واثق من أن جدول أعمال التنمية الذي يجري إعداده الآن سيعالج على نحو شامل الجوانب المختلفة لهذا الخطر المحتمل. نحن نحتاج إلى نمط تنموي جديد ذي توجه شعبي يكون لحقوق الانسان فيه بعد اقتصادي. إن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر تأثيرا حاسما على السلم الدولي وعلى الاستقرار العالمي وتؤدي غالبا إلى انتهاك حقوق الانسان. والأمر الرئيسي أن نوجد روح المشاركة والتضامن. ونتوقع أن يقوم مؤتمر القمة العالمي الخاص بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في ١٩٩٥ بتحديد المهام الضرورية في التنمية الاجتماعية وبذلك يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

أناقش الآن بعض الاجراءات والطرق التي تتعلق على نحو خاص بالأهداف والمهام التي عددتها. وسأتكلم أولا عن تسوية وادارة التزامات. إن الحالة العالمية الجديدة تستدعي الاهتمام المجدد والمتزايد بالقانون الدولي، وبتطبيقه وتنفيذه. وترحب بولندا بتوسيع الاختصاص الإلزامي الذي لا يزال محدودا لمحكمة العدل الدولية. ومن المستصوب الأكبر أيضا أن يتبع ذلك المزيد من سحب التحفظات المتعلقة ببنود الاختصاص في المعاهدات.

إن بولندا تؤيد دعوة الأمين العام لجميع الدول الأعضاء إلى أن تقبل الاختصاص الإلزامي للمحكمة قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي في عام ٢٠٠٠. ويمكن للمحكمة عن طريق اختصاصها الاستشاري أن تتناول مسائل مثل المكونات القانونية للقرارات السياسية، أو استعراض الاجراء الإداري، أو العلاقة بين بعض الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن التسوية السلمية للنزاعات تتطلب نهجا جديدا. ويمكن للوسائل التقليدية الواردة في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لكل حالة، أن تضم إلى حفظ السلم وبناء السلم أو حتى تدابير الإنفاذ. يجب أن نفرق بين المراحل المختلفة والأجزاء المكونة لنفس الصراع لأن كل حالة تتطلب نهجا مختلفا أو إجراء مختلفا. وينبغي ألا ننسى أن هناك عددا متزايدا من الصراعات لا يمكن ببساطة "تسويته"، على أية حال في المستقبل المنظور. وينبغي بالأحرى "ادارة" هذه الصراعات. إن هذا كله يفتح آفاقا جديدة للاستخدام الكفء لآليات الأمم المتحدة.

أود أن أقول بضع كلمات عن حفظ السلام.

فهو موضوع مدرج في أعلى جدول أعمال الأمم المتحدة. ونجاحه، وبالتالي صورة الأمم المتحدة، معرضان للخطر. إن "خطة للسلام" ترسم إطارا مفاهيميا. والدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنعه، وإنفاذه على وجه الخصوص أمور تتطلب مبادئ توجيهية وإجراءات سليمة وتخطيطا تفصيليا للتشغيل العملي. ولئن كان الكثير من العمل قد أنجز فمازال علينا الكثير مما يتعين إنجازه. والمشاكل المتعلقة بوضوح الولاية الخاصة بعمليات حفظ السلام، وبإطارها الزمني، وإدارتها، وبالاقتصاد في كلفتها، مسائل تتطلب بدورها اهتماما خاصا من الأمم المتحدة.

إن بولندا تضع نصب أعينها الخسائر الكبيرة في الأرواح بين الأفراد المدنيين والعسكريين في قوات حفظ السلام، تؤيد تمام التأييد فكرة القيام على وجه السرعة بإعداد صك قانوني ملزم عالميا يمكن أن يتخذ شكل اتفاقية بشأن سلام الأفراد وأمنهم في عمليات حفظ السلام. وينبغي ألا تضطلع الأمم المتحدة بعمليات جديدة دون أن تحدد على نحو واضح أهدافها. وما ينطوي عليه الأمر هو توفر الثقة في المنظمة وإسهامها المحتمل في أمننا جميعا. وإن الصراعات الاقليمية تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي حالات معينة يمكن أن تكون المؤسسات الإقليمية مفيدة. إن المناطق الاقليمية لا تتوفر لديها كلها آليات مستعدة للتصدي لحالات الصراعات. ومع ذلك، يمكنها العمل على إنشائها. ويمكن لمجلس الأمن أن يقوم أيضا بدور في الحالات المناسبة. وأهمية الجهد الاقليمي تنطبق على وجه الخصوص على افريقيا، التي تواجه العديد من المصاعب والمشاكل المحددة. وعلينا أن نولي المزيد من الاهتمام لهذه القارة. إن بولندا تؤيد المبادرات والبرامج التي تهدف إلى التوصل إلى تسويات سلمية للصراعات وإلى إيجاد أو توطيد المؤسسات الديمقراطية في افريقيا.

وبالنظر إلى الاصلاحات الدستورية الأساسية التي يجري تطبيقها الآن في جمهورية جنوب افريقيا، تؤيد بولندا رفع الجزاءات والقيود الأخرى المفروضة على هذا البلد.

وتبين التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وجود إرادة صادقة في التوصل إلى حل وسط والتوصل إلى تسوية سلمية. وتشارك بولندا الرأي القائل بأنه من اللائق أن تعلن الجمعية العامة تأييدها لعملية السلام وأن تدعو إلى التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، ينبغي للجمعية العامة أم تمتنع عن تكرار إصدار القرارات التي يمكن أن تضر بهذه العملية الحساسة.

ونحن نؤمن بأنه كان يمكن تجنب النطاق الراهن للصراع في البوسنة والهرسك لو أن المجتمع الدولي، وبخاصة أوروبا، قد أبديا رد الفعل اللازم قبل فوات الأوان. وغني عن البيان أني أدرك أن تأثير غير الأطراف يظل محدودا نوعا ما في الصراعات التي تتشكل من عناصر داخلية ودولية معا، وأن الحل لا بد أن يأتي في نهاية الأمر من الداخل. وبولندا ترفض سياسة التهدئة والاسترضاء والتسويات الاقليمية المفروضة.

وأخيرا، هناك قضية الجزاءات. وأود أن استرعي انتباهكم إلى تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق. واعتقد أنه يحق للدول الأعضاء التي تتكبد خسائر باهظة نتيجة لتطبيقها الجزاءات، أن تحصل على شئ يفوق مجرد المشاورات وتوجيه نداء عام - وبالتالي عديم الأثر - للمجتمع الدولي بأن يأخذ في الحسبان العبء الذي تتحمله. وبالنظر إلى التزايد الحاصل الآن في فرض الجزاءات، لم يعد من المستطاع تجاهل مشكلة الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها نتيجة لها أطراف ثالثة، وهو ما يحدث الآن فعلا. وينبغي التوصل إلى آلية مرضية على وجه السرعة لحل هذه المشكلة.

وختاما، فإن الأمم المتحدة، شأنها شأن العالم المحيط بها. تمر بمرحلة تحول دينامية بتأثير عمليات جوهرية لإعادة التقييم وإعادة التقدير لإمكانات السلام والتنمية والتعاون بين الأمم.

إن المنظمة تتهيأ للإسهام بنصيبها في صياغة مستقبل أفضل للعالم وفي تحسين أحوال الإنسان، ولديها كل الفرص لإعداد جدول أعمال شامل في إطار ثالوث السلم والأمن، والتنمية البشرية المستدامة، والديمقراطية وحقوق الانسان. ويمكنها بالتالي أن تفي بالوعد الذي جاء بالميثاق بشأن: "جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة".

السيد كارغبو (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في العام الماضي، أبلغ رئيس الدولة، الكابتن فالنتين ح. م. ستراسر، هذه الهيئة، بالدمار الذي لحق بسيراليون نتيجة للحرب الأهلية الدائرة في ليبريا. ووصف لهذه الجمعية الآلام والمعاناة التي كان على

شعب سيراليون أن يتحملها نتيجة لهذا الصراع، وأشار إلى ما ينذر به من آثار سيئة على السلم والأمن الاقليميين.

ومن المؤسف، أنني مضطر إلى إبلاغ هذه الهيئة لا أن الحرب مستمرة فحسب بل أنها لا تزال تودي أيضا بحياة العديدين من أفراد شعب سيراليون الأبرياء. وما نشهده اليوم هو التشريد الداخلي لأكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ من أفراد شعب سيراليون واضطرار آخرين من أفراده يربو عددهم على ٠٠٠ ٢٥٠ إلى التماس اللجوء في البلدان المجاورة، ناهيكم عن الدمار الذي لحق بالاقتصاد الوطني. ولا عزو بعد كل هذا الدمار الذي لحق بأراضينا وبعد إنهيار اقتصادنا تقريبا، أن يبدي بلدي كل هذا الحرص على عودة السلم إلى ليبريا. فبدون السلم، لن يمكن لشعب سيراليون البدء في إعادة بناء بلاده اقتصاديا. ويأمل شعب سيراليون أيضا أن يصبح بوسعنا، اذا ما عاد السلم، أن نجمع شتات ما تبقى لنا من وطننا، وأن نستأنف حياتنا، وأن تنتفي الحاجة إلى تحويل مواردهائلة لشن حرب ضد التمرد. ونأمل أيضا أننا اذا ما تركنا الصراع وراءنا، سيصبح بوسع حكومة المجلس الحاكم الوطني المؤقت أن تركز اهتمامها كله على مهمة البناء الوطني الأساسية. وهكذا فإننا نعيد توجيه ندائنا من فوق هذه المنصة لتقديم المساعدة الإنسانية قبل فوات الأوان لمئات الآلاف من إخواننا المواطنين الذين شردوا وأصبحوا لاجئين لأنهم لن يتمكنوا من استئناف حياتهم بدون هذه المساعدة.

إن المساعدة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها هذه المنظمة ستكون ضرورية أيضا لجهودنا المبذولة لإعادة البناء والتأهيل بعد الحرب. ونحن نتوجه بنداء من القلب نناشد فيه المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة الضروريين لبلد في حاجة ماسة ليس بسبب خطأ ارتكبه؛ بلد تصرف تصرف الحامي لأخيه بالمعنى الحقيقي لهذا التعبير ونيابة عن المجتمع الدولي لإنهاء إراقة الدماء وللمساعدة على استعادة القانون والنظام في ليبريا.

لهذا يراودنا الأمل في أن يواصل اتفاق كوتونو الذي عقد مؤخرا بشأن هذا الصراع تمهيد الطريق إلى السلام في ليبريا. وكانت حكومة بلدي تتوقع أنه بمساعدة مجلس الأمن يكون قد تم الآن على وجه السرعة إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ووزعها، بالاضافة إلى تقديم الدعم القوي للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للاشتراك المستمر لفريق المراقبين العسكريين التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا.

ويدعو جزء من خطة السلام هذه إلى إنشاء منطقة عازلة بطول حدودنا لمنع تسرب الرجال والمعدات إلى أرضنا من ليبريا. وباسم السلم والأمن والاقليميين، ندعو هذه المنظمة أن تقدم دعمها الكامل لطلبنا. والمساعدة الدولية المقدمة لفريق المراقبين ضرورية، وعلى وجه الخصوص عندما نعلم أن بلدان غربي افريقيا تحملت خلال العاملين الماضيين عبء صيانة السلام في ليبريا دون تلقي مساعدة كبيرة من الخارج بالرغم من المشاكل الضخمة التي واجهتها مواجهة فردية وجماعية. وفي منطقة تضم عشر دول من أفقر الدول وأقلها نموا، يكون من الواضح أن المنطقة دون الاقليمية لغربي افريقيا لن تتمكن في القريب العاجل، فضلا عن المستقبل البعيد، من مواصلة تحمل عبء فريق المراقبين دون مساعدة خارجية.

وأود أن أحذر هنا من أن اتفاق كوتونو يقدم، في نظرنا، آخر فرصة لتحقيق السلم في ليبريا. وإن فشل فإننا نخشى أن يتحول ذلك البلد إلى صومال آخر. ولذلك لا يزال دعم الأمم المتحدة ضروريا. ولهذا نأمل أن تسهم الدول الأعضاء، وتسهم بسخاء في الصندوق الاستئماني، لأن ذلك من شأنه أن ينقذ الأرواح.

وقبل أن أواصل بيان خط تفكيري فإنني بالنيابة عن وفد سيراليون، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أقدم أحر التهاني إلى السفير انسانالي على انتخابه بالإجماع رئيسا لمداولاتنا في الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين.

ومن المناسب أيضا أن أعرب عن التقدير العميق الذي يكنه وفد بلدي لسلفه السيد ستويان غانيف على الطريقة القديرة التي قام بها بمهمته وعلى جهوده الشخصية في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا.

وأميننا العام الموقر يواصل برزانة وتفان وتصميم تقديم خدماته الجليلة نيابة عنا جميعا. ونتوجه إليه بالتنهئة الحارة على تقريره الذي قدمه مؤخرا.

وأود أن أتوجه أيضا بأطيب تمنيات حكومة سيراليون وشعبها إلى حكومات وشعوب البلدان الصديقة التي انضمت إلينا في هذه الجمعية بصفتها

دولا تامة العضوية. ولا يساورنا شك في أن قبولها يعزز هدف العالمية، بالاضافة إلى أنها ستسهم بفعالية بطاقاتها الجديدة في سعينا لتحقيق عالم أكثر سلاما.

ونرى أن منظمتنا على مفترق الطرق، وأن ما نقوله وما نلزم أنفسنا به خلال هذه الدورة ستكون له آثار كبيرة على شكل الأحداث في المستقبل، وأن نهضة هذه المنظمة ستتطلب أن نتعلم من دروس الماضي القريب وأن نكيف رؤيتنا للمستقبل.

لقد كانت سيراليون تأمل بإخلاص في أن تأذن نهاية الحرب الباردة ببداية ألف عام ذهبي من السلم والازدهار للجميع. إلا أنه مما يؤسف له أننا نشهد سلسلة من الحالات في جميع أنحاء العالم أدت إلى سيادة مناخ دولي أكثر عنفا وقلقلة. فنحن نواجه الصراعات وحالات البؤس التي تؤثر تأثيرا سلبيا على حياة قطاعات ضخمة من الإنسانية، ونشعر الآن شعورا أعمق باليأس والعجز يجعلنا نكاد نتوق إلى النظام والمنطق الذي سادا في الماضي. ولكن الحنين لا يسفر عن نتيجة اذا كان كل ما يؤدي إليه هو التهرب من الواقع دون الاستفادة من دروس الماضي لترشدنا في أعمالنا مستقبلا.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة لا تزال تشغلنا جميعا، وهي حفظ السلام. إن مبدأ حفظ السلام وفعاليته لا يمكن التشكيك فيهما، ولكن نفقات حفظ السلام تتجاوز فعلا عدة مرات الميزانية العادية للمنظمة. ومما يزعجنا بشكل أكبر أن من الممكن أن تفوق هذه النفقات في وقت قريب الموارد المخصصة للتنمية منذ إنشاء الأمم المتحدة. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الوقت قد حان لايلاء اهتمام أكبر لمنع الصراعات وحلها. ومما يخدم غرضنا بطريقة أفضل ويقلل بكثير من التكلفة التي تتحملها هذه المنظمة أن يجري احتواء الصراعات وحلها قبل أن تصل إلى مرحلة الأعمال القتالية التي يصعب عندها التحكم فيها. ويمكننا أن نضع قائمة مسلسلة بالفرص الضائعة، والصراع في ليبريا مثال صارخ على ذلك. فلنبدأ من الآن في إيلاء اهتمام أكبر لمنع الصراعات بدلا من أن يكون علينا وزع القوات في ميادين حرب مختلفة بتكاليف باهظة. والأحداث التي وقعت مؤخرا تثبت أنه لا يمكننا أن نخاطر بأرواح رجالنا في الميدان في حالات كان يمكن تفاديها. وأود أن أؤكد من جديد اقتناع سيراليون الراسخ والتزامها الصارم بعمليات حفظ السلام الجارية في العالم الآن. ونحن نندد بأعمال من يجعلون من القائمين على حفظ السلام أهدافا لأعمال العنف التي يقترفونها، ونحيي الرجال والنساء الذين يعملون بشجاعة نيابة عنا جميعا.

ومع ذلك، فإن مثابرتنا على متابعة السلم العالمي وعلى حفظ السلام لن تسفر عن الثمار المرجوة اذا استمر انتشار الأسلحة والذخيرة في ميادين الصراع. وكما ندرك جميعا، أن كثيرا من بلدان العالم الثالث التي تأجج فيها الصراعات المسلحة اليوم لا تصنع أسلحة. ومن جهة أخرى، إنها لا تزال تتلقى بعض الأسلحة الأشد فتكا. وعندما تزود أطراف الصراع، سواء كانت متمردة أو غيرها، بهذه الأسلحة يكون ضحاياها الأساسيون المدنيين الأبرياء. ونحن نشهد اليوم المذابح والقضاء على الأرواح البشرية نتيجة استعمال الأسلحة التي حصلت عليها حركات المتمردين المختلفة في افريقيا من صانعي الأسلحة عبر السنوات.

لهذا يصبح من الواضح أنه اذا كان لنا أن نوقف سفك الدماء والمذابح البشرية فلا بد من فرض تدابير أكثر صرامة على بيع وانتشار الأسلحة والذخيرة. ونرى أنه في هذه الفئة يندرج الانتشار والاستخدام المتزايد للألغام وأجهزة المتفجرات الأخرى في العالم الثالث مما يؤدي إلى القضاء على عدد كبير من الأرواح، وخصوصا المدنيين الأبرياء. ولا يزال الكثيرون من المدنيين يلقون حتفهم نظرا للطريقة العشوائية التي تستخدم وتزرع بها القوات المتمردة هذه الألغام منذ حصولها عليها من مصادر مجهولة. ولهذا نرحب بمبادرة المجموعة الأوروبية بإدراج بند في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للنظر في هذه المسائل. ونرى أن لا غنى عن دعم المجتمع الدولي لمعالجة العواقب الوخيمة لوجود هذه الألغام.

ولما كنا لا نزال نتناول مسألة الصراعات فإننا نود أن نؤكد من جديد تأيدنا للمؤتمر الدولي الذي اختتم مؤخرا والذي يعني بحماية ضحايا الحرب ولتوصياته. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للقانون الإنساني أن يكتسب طابعا عالميا واحتراما تاما وأن يعرف على نطاق واسع، ويجب أن يوسع ليشمل الصراعات غير الدولية شمولا تاما.

ولا يزال وفد بلدي يشهد باهتمام التطورات السياسية التي تكتسب زخما في جنوب افريقيا. إلا إننا، وإن كانت المفاوضات الجارية تبعث فينا الأمل في حل هذه المشكلة، نشعر بالأسى العميق نظرا لأن العنف المتواصل الموجه إلى الأبرياء على وجه

الخصوص، وأغلبيتهم من السود، يستمر دون هوادة. والعنف، في أي شكل كان، أمر بغيض، إلا أن ما يقلقنا هو ممارسته من قبل جماعات عديمة الضمير وأفراد تجردوا من المبادئ الخلقية طمعا في مكاسب سياسية في وقت نحتاج فيه إلى الأناة والشجاعة والالتزام والتسامح.

ولذلك نناشد الجميع، بغض النظر عن الطرف الذي ينتمون اليه، إن يتحلوا بالرفق وأن ينبذوا استخدام العنف. بل أكثر من ذلك، ندعو جميع الحكومات والزعماء السياسيين أن يستخدموا نفوذهم لدى مؤيديهم لمنعهم من تهديد عملية إضفاء الطابع الديمقراطي وللعمل البناء من أجل اقامة جنوب افريقيا أفضل. ونتوجه بهذا النداء إلى جميع الديمقراطيات الناشئة أيضا.

وباقترابنا الآن من تحقيق هدف حكم الأغلبية حان الوقت للسود الذين عانوا تحت نظام الفصل العنصري البغيض معاناة طويلة، أن يتكاتفوا في وحدة راسخة معا، وذلك كي يتمكنوا معا من افساح المجال لجنوب افريقيا الجديدة أن تترك بصماتها على المسرح الدولي، وذلك لمصلحتهم ومصلحة جميع سكان جنوب افريقيا.

ونناشد السود في جنوب افريقيا أن يقيموا وحدة أكبر وأن يكونوا على وعي بمسؤوليتهم لدحض حجة دعاة الفصل العنصري بأن السود عاجزون عن حكم أنفسهم. ولن يتمكنوا من التمتع بثمار كفاحهم في سبيل الحرية، الذي تحملوه طويلا وها هم أخيرا على وشك الفوز، إلا بالاتحاد في العمل ووقف العنف.

لقد أيدت سيراليون طوال سنوات عديدة إيجاد حل شامل للصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونعتبر الاعتراف المتبادل الذي حدث مؤخرا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل خطوة بالغة الايجابية على طريق الاستعادة التامة للسلم في الشرق الأوسط.

ونشجع أيضا جميع الأطراف في المفاوضات الجارية المتعلقة بجوانب أخرى من مشكلة الشرق الأوسط أن تتحلى بنفس روح التوفيق خدمة لمصالح شعوبها، هذه الشعوب التي لم تعرف طوال عقود سوى النزاع والصراع والمعاناة والكراهية، وخدمة للسلم والانسانية ككل.

وتؤيد سيراليون السلامة الاقليمية للكويت.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة هامة أخرى في هذه المنظمة: وأعني أداء مجلس الأمن.

وكما أن عددا متزايدا من الأمم تواصل تشجيع مواطنيها على المشاركة بصورة أكبر بغية تحقيق أغراض الدولة، مما لا شك فيه أنه ينبغي لهذا الوعي الوطني بضرورة تحقيق الوئام السياسي والعدالة أن يكون نموذجا مفيدا يحتذي مجلس الأمن به، هذا المجلس بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين وينبغي النظر اليه على أنه محق في عملية صنع القرار التي يقوم بها، وبالتالي ينبغي أن يشتمل على آراء قطاع أوسع في المجتمع الدولي.

ومن الضروري عند هذا المنعطف أن نعبر عن قلقنا - وهو قلق يشاركنا فيه عدد كبير من الدول الصغرى الأعضاء في هذه المنظمة - فيما يتعلق باستعداد المجتمع الدولي، بل أكثر من ذلك من جانب كبار لاعبيه، لضمان احترام المبادئ المكرسة في ميثاقنا. ومن الواضح أن الوقت قد حان الآن للتعبير عن القيم المعيارية التي ينبغي توخيها لضمان أمن من ليس في وسعهم الاضطلاع بمهمة الدفاع عن أنفسهم ولنؤكد لهم أن اعتمادهم على الأمم المتحدة بوصفها الضامنة لسيادتهم ضد الانتهاكات المرتكبة من جانب الأمم الأقوى اعتماد في مكانه الصحيح.

وإن الفشل في وقف العدوان في بعض الحالات التي ظهرت مؤخرا قد قوض على نحو خطير أسس ترتيبات الأمن المشترك التي بشرت نهاية الحرب الباردة بها. وأن التردد المتكرر الذي ووجه به العدوان في أجزاء مختلفة من العالم يشكل سابقة خطيرة لأنه يقوض ثقة الأمم الصغيرة بقدرة المنظمة على حمايتها ولأنه يشجع اللجوء التلقائي إلى الدفاع عن النفس، وما يلازم ذلك من زيادة تكديس الأسلحة. ويقلل أيضا من المخاوف المتبقية لدى مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، بل حتى لدى مرتكبي الإبادة الجماعية، من أن أعمالهم البغيضة سيواجهها المجتمع الدولي بحزم وقوة.

وفي الأيام القادمة، يجب أن تتوفر استجابة حاسمة وقاطعة ومتوازنة وفي حينها من جانب المجتمع الدولي حيال التهديدات والانتهاكات للسلم والأمن الدوليين إذا لم يرد أن تصبح التجربة البوسنية سمة عامة للعلاقات بين الدول. ومن البغيض أن نسمح بسيادة الرأي القائل بأن المجتمع الدولي مستعد

للتصرف بقوة في بعض الحالات أكثر من استعداده لذلك في غيرها. وبهذه الروح يتعين علينا أن نعرب عن قلقنا إزاء التدهور الواضح في حالة الأمن في الصومال. ونعرب عن اعتقادنا أنه بالرغم من الاستفزاز، ينبغي أن نواصل التمييز بين الشعب الصومالي وقادة الحرب والمسلحين. ونرفض رفضا شديدا الذين يريدون فرض الحكم الاستبدادي على الشعب الصومالي، ونعرب عن تعازينا القلبية لعائلات حفظة السلم الشجعان الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم في الصومال.

لقد شكل المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام معلما بارزا تمكن من التغلب على التحديات الكثيرة التي واجهها. وعالج هذا المؤتمر، في جملة أمور، حقوق الانسان الأساسية مثل حقوق المرأة وحقوق الطفل وأعاد التأكيد على الطبيعة العالمية لحقوق الانسان والدور المشروع للمجتمع الدولي في حماية هذه الحقوق في جميع أنحاء العالم. وأكد المؤتمر من جديد أيضا على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، واعتمد عددا من الخطوات العملية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الانسان في الحياة الخاصة والعامة. والتحدي الذي يواجهنا الآن هو تنفيذ توصيات هذا المؤتمر.

ولا نود أن نعيد فتح باب المناقشة فيما يتعلق بمعايير حقوق الانسان. لقد حددت الأمم المتحدة هذه المعايير منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما. والمهم أن تبقى حقوق الانسان عالمية وغير انتقائية. إن البشر في جميع أنحاء العالم، وبغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو جنسهم أو طبقتهم الاجتماعية، يجب أن يتمتعوا بالحماية وبحقوق متساوية.

ونرى عودة العنصرية والصراع الإثني في أسوأ صور إبادة الجنس اليوم في أجزاء مختلفة من العالم. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أقوى كثيرا في محاولتها منع المعاناة التي يعاني منها البشر وتقليلها إلى الحد الأدنى، هؤلاء البشر الذين يتعرضون للألم والترهيب جراء هذا الاستعراض القاتم لهمجية الانسان تجاه الانسان. ومما يؤسف له أن الصراعات تنفجر اليوم مولدة عنفا لا يوصف في أراض عديدة، في كل قارة وبين شعوب من كل جنس ولون ولسان ودين. وكما لاحظنا أصبحت التوترات الإثنية خط الصدع العرقي في مجتمعات واسعة التنوع في جميع أنحاء العالم - في المجتمعات المتقدمة والنامية والمستقرة نسبيا وغير المستقرة على حد سواء. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا وأن نحترس إزاء هذه الأخطار.

مازالت سيراليون يساورها القلق إزاء مشكلة اللاجئين والمشردين، وخاصة إننا أصبحنا ضحايا هذه الظاهرة. وبمعزل عن الجهد المبذول لمنع تدفق اللاجئين وتفاديه إذا كان لشعبنا أن يتمكن من العودة إلى مجتمعاته والبقاء فيها وأعاد بناء حياته، فإنه يجب أن يتوفر له ما يسميه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بـ "صناديق التنمية لحالات الطوارئ" للوفاء باحتياجاته الأساسية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف. وبينما نعترف بالسخاء الذي تحلى المجتمع الدولي به في الماضي تجاه اللاجئين في جميع مناطق العالم نناشد المجتمع الدولي بشكل عام، ونناشد كبار المانحين بشكل خاص، ألا يستسلموا لما يسمى بـ "التعب الناجم عن المساعدة" بل أن يقوموا بالوفاء بالاحتياجات العاجلة والماسة لاخوانهم وأخواتهم، الذين وجد العديد منهم أنفسهم لاجئين بين عشية وضحاها دون خطأ ارتكبوه.

ولذلك تحث سيراليون المجتمع الدولي على النظر في هذه التحديات القائمة على الدوام: كيفية مساعدة المقتلعين وخاصة في سباق الصراع والفقر المدقع، وكيفية تمكين المشردين من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة وإعادة بناء حياتهم؛ وكيفية منع حدوث مشاكل اللاجئين وحلها.

ومع ذلك، وبينما يجري توفير العون والمساعدة للتخفيف من حدة مشكلة اللاجئين، نبقى على اقتناع بأنه ما لم يستطع المجتمع الدولي أن يتغلب على ويلات الفقر، فإن تلك المشكلة ستبقى دون حل وستلازمنا باستمرار. لذلك يحدونا وطيد الأمل في أن تظهر مرة أخرى، حتى في هذا الوقت المتأخر، قوة دفع متجددة للعمل على منع حالة البؤس الانساني هذه واستئصالها.

إن ضرورة كفالة أساس للأمن المشترك تتخطى على ما يظهر خفض أو إزالة الصراعات العسكرية فتشمل أمن الانسان بصورة عامة. وفي الواقع، فإن نجاح العديد من المجتمعات يتوقف على هذا الأمر، كما أن السبب الأساسي للثورات السياسية أو الاجتماعية أو الصراعات العسكرية التي تشهدها عدة بلدان نامية إنما يكمن في الفقر الطاحن. إن امكانية التنمية البشرية تبقى ضعيفة إذا لم يتم القضاء على ويلات الفقر هذه. ومن المؤسف إننا نجد بالنسبة إلى

العديد من بلداننا في افريقيا، لا سيما أقل البلدان نموا بيننا أنه لا تزال هناك بعد عامين من اعتماد البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، مدعاة للشعور بخيبة الأمل والاحباط. وعلى الرغم من أن معظم البلدان الافريقية نفذت برامج التكيف الهيكلي واعتمدت بنى ديمقراطية، فإن الشراكة في التنمية كما وعد بها البرنامج الجديد لم تتحقق بعد. والموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج الجديد لم تتوفر فيما عدا بعض الاستثناءات.

واليوم لا تزال البلدان الواقعة مثل بلدي في جنوب الصحراء الكبرى من افريقيا تعاني ويلات الفقر والتخلف، برغم الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها هذه المؤسسة لحل بعض هذه المشاكل المحسوسة. ويبدو، للأسف، أن النظام العالمي الجديد أنزل الاحتياجات الاقتصادية والانمائية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها افريقيا إلى أدنى قائمة أولوياته. إن جدول الأعمال الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يعاني من الفشل بسبب الافتقار إلى التمويل والدعم من جانب المجتمع الدولي. إن تنفيذ جدول الأعمال الجديد هذا يتطلب مشاركة كاملة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الحكومات المانحة والمؤسسات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الأهمية القصوى، إذن، أن تتوفر لافريقيا على وجه الاستعجال المساعدة الاقتصادية والتقنية والانمائية من جانب المجتمع الدولي الذي لم يستجب، للأسف، لاحتياجاتنا على نحو كاف. لذلك نحن نطالب شركاءنا في التنمية أن يوفروا لنا كامل الدعم اللازم لإنجاح الاصلاحات التي قمنا بها ولعدم جعل التضحيات التي قدمناها مجرد مضيعة للوقت.

إن وضعنا الحالي أيضا يبرز ضرورة تقديم الدعم العاجل لضمان الآداء الفعال للجماعة الاقتصادية الافريقية المقترحة التي صممت لتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين في افريقيا. ويجب توفير المساعدة المالية والتقنية للمنظمات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية كي تتمكن من التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها. ونحن نقبل تماما كون المسؤولية عن تنمية افريقيا تقع على عاتقنا نحن الأفارقة، ولكن من البديهي أنه كي نتمكن من تحقيق هدف التنمية والإبقاء عليه، لا سيما في مواجهة جميع العراقيل التي تقف ضدنا، بما في ذلك معدلات التبادل التجاري غير المؤاتية بتاتا، يجب أن نتلقى دعما أقوى بكثير من المجتمع الدولي. وإذا ما تلقينا هذا الدعم، فإن الامكانية الهائلة للقارة ستستخدم بصورة صحيحة حتى لا تفوتنا مرة أخرى فرصة توفير العامل الحفاز لاسهام افريقيا على نحو مجد في الاقتصاد العالمي المتنامي الذي لابد أن نفيد منه جميعا. لهذا السبب نتطلع إلى مؤتمر طوكيو الدولي المقبل بشأن التنمية الافريقية، الذي يرجى أن يوفر أيضا فرصة أخرى لاظهار الالتزام الدولي بدعم الجهود التي تبذلها افريقيا من أجل التنمية. كذلك نتطلع إلى نتيجة متوازنة وناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وإلى تحقيق توسع في التجارة العالمية، وتحسن في أسعار السلع الأساسية، وحرية أكبر في الوصول إلى الأسواق، وممارسات تجارية غير تقييدية تخدم صالح جميع البلدان، ولا سيما البلدان التي هي في طور التنمية.

إن الصدمة التي تواجهها عدة مجتمعات افريقية يوميا في كفاحها ضد الفقر وسوء التغذية والأمراض يجب ألا يسمح لها بأن تصبح أسلوبا ثابتا للعيش. فالتحسن في أحوال شعبنا ينبغي أن يتحقق من خلال تدفقات المساعدة بقدر ما تتعين كفالته بإتخاذ التدابير الطويلة الأمد للتصدي لعبء الدين الكبير، والممارسات التجارية التمييزية وأسعار السلع المتدنية التي يعانيها الكثيرون منا. إننا في افريقيا نحب كثيرا أن نكون قادرين على أن ننهض بأنفسنا بوسائلنا الخاصة، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك عندما تكون مقاديرنا واقعة في قبضة الآخرين.

إننا نواجه مأزقا مؤلما للغاية حيث نجد أنفسنا في وضع نبدو فيه حاليا عاجزين عن التأثير في القوى التي توجه أقدارنا ولكن المشاكل التي نواجهها بوصفنا بلدانا نامية ينبغي ألا تمنعنا من المضي قدما في البحث عن سبل جديدة تفضي إلى التنمية والرخاء. فالتجربة المكتسبة في بلدان مثل سنغافورة وجمهورية كوريا وتايلند وغيرها من بلدان جنوب شرقي آسيا تبين بوضوح أن النجاح يمكن تحقيقه في الأمد البعيد حيث تتواجد التضحية والعزيمة والعمل الجاد.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى التخلف في افريقيا فريدا من نوعه، وما لم يطبق المجتمع الدولي تدابير شاملة خلاقة وفعالة، مثل مقايضة الدين بالتنمية وغير ذلك من تدابير التخفيف من عبء الدين، فإن حل أزمة افريقيا الاقتصادية، لا سيما في أقل البلدان نموا، سيظل ضربا من الأوهام. وفي عالم تتسع فيه يوميا الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، تكتسي الحاجة إلى قيام تعاون اقتصادي وتقني فيما بين البلدان النامية أهمية لا يمكن المبالغة في تصويرها.

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فإننا نرحب بانشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة كلجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وما يتبقى الآن عمله هو التنفيذ العملي لولاية اللجنة، بحيث تتسنى كفالة المتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسيراليون ترحب بالقرار القاضي بعقد مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وفي المؤتمر الأخير للأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال تم التركيز على المأزق الذي تعيشه عدة دول ساحلية، بما في ذلك بلدي، نظرا إلى الافتقار إلى نظام فعال للرصد والمراقبة والاشراف يمكن تشغيله على أساس مستدام في مواجهة التقدم العشوائي المتواصل لبعض الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة، ومنها دول لا تصطاد الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق خارج حدود الولاية القومية فحسب، بل تقتحم وتنتهك الحقوق الاقليمية لبلداننا. بل إننا نجد أنه حتى الأساطيل التي تحصل على التراخيص اللازمة لصيد الأسماك من أساطيل تلك الدول تعمد إلى عدم الإعلان عن الكميات الحقيقية من المصيد لتدوينها في سجلات بيانات موثوقة. وعليه، فإن الحالة الحقيقية لاستغلال الأرصدة ضمن حدود الولاية القومية غير معروفة بدقة بالنسبة لمعظم بلداننا. وبهذا، فإن سيراليون، على الرغم من موقعها في أحد أخصب المناطق فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية، نصطاد كمية ضئيلة فحسب من هذه الموارد نتيجة للأنشطة التي تقوم بها أساطيل الصيد في المياه البعيدة.

إن الحالة الراهنة غير مقبولة بتاتا وينبغي ألا يسمح باستمرارها. فإن استغلال مواردنا الضئيلة من جانب دول وهيئات أكبر منا اغتناما منها لضعفنا التكنولوجي أمر لا مفر من أن يؤدي إلى زيادة تردي وضعنا الاقتصادي. وهذه الممارسات الجائرة في صيد الأسماك تهدد أيضا باستنفاد المصائد في دولنا، وبايجاد أخطار بيئية كبرى. لذلك أود أن أؤكد مجددا على التأييد الذي أعرب عنه وفد سيراليون فيما يتعلق بنتائج هذا المؤتمر، التي نأمل في أن تحدث تغيرا جذريا في الاستغلال الراهن لمواردنا البحرية. ويحدوني الأمل في أن يتمكن خبراؤنا قريبا من الجلوس مع خبراء الأمم المتحدة لوضع أسس تكفل الاستغلال العادل والحكيم لمواردنا الطبيعية.

وإذا أردنا أن نستعرض التقدم الذي أحرزته البشرية على مدى العقود القليلة الماضية بالنسبة للسلم والأمن والتقدم الاجتماعي، وجب أن نعترف بأن النتائج التي تحققت كانت خليطا من الايجابية والسلبية.

فمنذ بضع سنوات على سبيل المثال، كان العالم يرقب، يحدوه الأمل والتوقع الأمم والمجتمعات وقد نفخت فيها طاقة جديدة واعدة ببزوغ عصر دينامي جديد تستطيع فيه مجتمعاتنا تحقيق امكانات السلم وتتحول فيه البيئة العالمية إلى الأفضل. ثم أصبح الكثيرون منا على اقتناع بأنه إذا كان التاريخ قد علمنا درسا فهو أن نجاح هذه الرحلة لن يدوم ما لم نتخلص من الصيغ العتيقة المعيبة التي كانت مسيطرة على الأذهان في الفترة التي خلفناها وراءنا. كان أملنا أن تبعث كالعنقاء من رماد الأحلام التي لم تتحقق فنبدأ الرحلة التي تؤدي بنا إلى تحقيق لطلعاتنا في قيام عصر ذهبي.

واليوم - وقد قطعنا شوطا في هذه الرحلة، بدأنا نتساءل عما إذا كان هذا الحلم محض سراب، وعما إذا كان الواقع الجديد، الذي ترتهن به أمور كثيرة، سوف يتم تشكيل بنية طيبة وبروح التعاون من جانب جميع الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء.

وقد طالب الكثيرون منا في الماضي أن يكون النظام الآخذ في الظهور نظاما تغذيه وتشكله الارادة المشتركة للمجتمع الدولي ككل، وذلك إدراكا منا للحاجة إلى إرساء هذا النظام الجديد على أساس المبادئ التي نؤمن بها جميعا ونؤيدها. ومازلنا عند هذا الرأي. ولكن، على الرغم من أن الشهور الأخيرة قد شهدت عملية إنعاش لمسؤوليات المنظمة في التحكم في الأزمات، وتدخلها على نحو أكبر في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن قلقنا يتعاظم إزاء ظهور اتجاهات قد لا تبشر بالخير فيما يتعلق بحدوث التحول العالمي السياسي والاجتماعي - والاقتصادي الذي كنا نترقبه جميعا.

ولا يمكن أن ينجح ضمان الأمن الدولي على المدى الطويل ما لم نكن قادرين ، كمنظمة، على صياغة توافق آراء دولي بين جميع الأعضاء حول التدابير التي لها أهمية كبرى لنا جميعا. وينبغي أن نندفع بطاقة جديدة للتعرف على منبع المشاكل التي نعاني منها اليوم، حتى يمكننا التخفيف من حدة الأوضاع المفجعة التي مازال يعيش في ظلها قطاع

كبير من البشرية. وينبغي اعطاء قوة دفع جديدة لعملية تحطيم القيود التي ظلت تمنعنا زمنا طويلا من الوصول إلى المحتاجين وايجاد حلول لمشاكلهم.

ونأمل بشدة أن ننجز جميعا هذه الأهداف برؤيا والتزام جديدين حتى نحقق النظام العالمي الجديد الذي وضعت بذرته في اطار المثل العليا لهذه المنظمة.

السيد كارياس زاباتا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يسعدني في البداية أن أعرب لرئيس الجمعية العامة عن أصدق التهاني من شعب وحكومة هندوراس بمناسبة انتخابه عن جدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

والمجتمع الدولي إذ يعهد اليه بأداء هذا الدور الحساس، إنما يعترف بفضائله الشخصية وبفاضئل غيانا الدولة الشقيقة. ونحن مقتنعون بأنه سيوجه بنجاح كبير أعمال هذه الجمعية بفضل خبرته وكفاءته المعروفة.

كما يرحب وفدي بحراره بالأعضاء الجدد في منظمتنا وهم: الجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا، وأريتريا، وأندرورا وإمارة موناكو. ونحن نفعل ذلك عن اقتناع تام بأننا سنقيم معهم آواصر في اطار الأمم المتحدة قوية متزايدة من أواصر الصداقة والتعاون، وإن مشاركتهم ستسهم مساهمة فعالة في تحقيق المبادئ والمثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة على الوجه الأكل.

وإنطلاقا من هذه المبادئ نفسها، تدعو جمهورية هندوراس، كما فعلت في الدورات السابقة للجمعية العامة، إلى تقديم مزيد من الدعم والموارد للأجهزة العالمية للتسوية القانونية للمنازعات، مثل محكمة العدل الدولية، التي تسهم أحكامها في التسوية السلمية للمنازعات التي تعرض عليها، ويسرنا أن نشير إلى أنه منذ عام مضى، تسلمت هندوراس والسلفادور حكما من محكمة العدل الدولية بشأن النزاع القائم بينهما على الحدود؛ ونحن الآن نمتثل لهذا الحكم وسكان مناطق الحدود أصبحوا يعيشون الآن في وئام تام.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، لقد انتبهنا إلى المناقشة الحيوية التي تدور بشأن القوة التدميرية للأسلحة النووية، ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوصل إلى اتفاقات رشيدة قابلة للتحقق بشأن خفض وتدمير هذه الأسلحة ووسائل ايصالها، آخذين في الحسبان الخطر الكبير الذي يشكله استخدام هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على البشرية، كما نحثها على أن تكفل تحويل الموارد المالية المتزايدة المفرج عنها من سباق التسلح إلى احتياجات التعاون الدولي من أجل التنمية.

ومن الطبيعي جدا، أن تعطى الأولوية في الأنشطة الجارية في مجال نزع السلاح العام، لنزع السلاح النووي، ولكن ذلك لا ينبغي أن يعوق الجهود الأخرى التي تبذل في ميدان الأسلحة التقليدية، وخاصة على المستوى الاقليمي.

وقد لاحظت هندوراس بقلق بالغ الحالة المحزنة التي ما برحت سائدة في البوسنة والهرسك: من تصاعد للأعمال القتالية، وانتهاك مكثف لحقوق الانسان ومحاولات لتكريس الفتوحات الاقليمية في صكوك قانونية.

ولذلك، فإن وفدي يؤيد بلا تحفظ الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لحماية السكان النازحين، ولامدادهم بالأغذية والأدوية والحماية، وللتوصل إلى وقف لاطلاق النار وايجاد حل لمختلف المشكلات التي تعترض طريق استعادة السلم في المنطقة.

وفي الصومال، لا توجد حكومة وطنية تضمن أن يؤدي تدخل الأمم المتحدة في ذلك البلد لا إلى مجرد تخفيف حدة الجوع الذي نزل لسوء الحظ بسكانه، وإنما أن يجعل من الممكن أيضا، بمشاركة الصوماليين الكاملة، السير في طريق السلم، والتعايش السلمي واستعادة الحياة الطبيعية.

على أن هذا الطريق الذي يظلله الأمل طريق سلكته بالفعل جنوب افريقيا بتصميم عظيم، ويحق للمجتمع الدولي أن يعبر عن ابتهاجه لانتهاء آخر بقايا الفصل العنصري وبدء المصالحة الوطنية وإعادة البناء.

وقد أحاط العالم بأسره علما بأمل متجدد بنتائج المفاوضات التي أفضت، في ظل الوساطة الملهمة لحكومة النرويج، إلى الاتفاق التاريخي الذي وقع مؤخرا حول الاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهذه خطوة أخرى في اتجاه تطبيع علاقات الحوار الطيبة في الشرق الأوسط مع احترام الشعوب في حق تقرير المصير.

إن حكومة هندوراس، التي تابعت باهتمام وقلق القتال الوحشي الذي ألب الاسرائيليين والعرب على بعضهم البعض على مدى عقود، لترحب بهذه النتيجة الايجابية آملة أن يصحبها اتفاقات للسلم بين اسرائيل وجيرانها العرب.

كذلك تابع بلدنا باهتمام كبير مسار الأحداث في هايتي. وقد رحبنا بالاتفاق الذ تم التوصل اليه بين الرئيس جان برتراند أرستيد وقائد القوات المسلحة في البلاد من خلال وساطة السيد دانتي كابوتو المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

إن نص هذا الاتفاق يدعو، بالاضافة إلى توخيه مجموعة من الشروط الأساسية لتسوية الأزمة، إلى عودة الرئيس الشرعي لهايتي والامتثال لجميع التعهدات التي قطعت في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية. ويعرب بلدي عن تأييده القاطع لجميع التدابير التي قد تتخذ للالتزام بالجدول الزمني الذي حدد في اتفاق "جفرندز ايلاند"، والذي أدى إلى التصديق البرلماني على تعيين رئيس الوزراء روبرت مالفال، ذلك التصديق الذي أتاح بدوره وقف الخطر المفروض على هايتي.

وفي امريكا الوسطى، دخل بروتوكول تيغوسيغالبا المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ حيز النفاذ. وقد كيف ذلك البروتوكول الإطار القانوني للمنظمة السابقة لدول امريكا الوسطى مع الواقع الجديد للمنطقة، وذلك بإنشائه نظاما لتكامل امريكا الوسطى يعمل، بزخم من مؤتمرات القمة الاقليمية، على توطيد وتعزيز نظام جديد للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لصالح جميع أبناء امريكا الوسطى.

ووفقا لهذا الهدف الأساسي، يتوق بلدي، بتصميم وإرادة سياسية متزايدين، لأن يرى منطقتنا وقد أصبحت منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. وأن يشارك بمزيد من الفعالية في التنظيم الجديد للمجتمع الدولي.

بيد أنه بالرغم من التقدم المحرز في عملية السلم الإقليمي، فإن الكثير من الأسباب الجذرية للأزمة في امريكا الوسطى مازالت مستمرة، كما أن أوجه التقدم المحرز ليست إلا مجرد نقطة بداية في عملية التصدي للأسباب التي تكمن وراء قيام المنازعات المسلحة، والتي تهدد بتدمير كل ما تم إنجازه.

ولن يتيسر ضمان استقرار التنمية والسلم إلا إذا تحقق إلتزام شامل قائم على المشاركة العامة، تشترك فيه الحكومات والقطاعات المنظمة من المجتمعات المدنية في كل أمة من أممنا.

إن الصعوبات التي تواجه أي بلد من بلدان امريكا الوسطى تترك أثرها على جميع البلدان الأخرى في المنطقة، وهذه حقيقة ثابتة. لذلك، لا بد من اتخاذ إجراء متظافر في الإطار الاقليمي إجراء يتيح توطيد العمليات الداخلية، مع الاحترام الكامل للظروف الخاصة بكل بلد.

لهذا تناشد حكومة هندوراس الأشقاء في امريكا الوسطى أن يجتمعوا في المستقبل القريب من أجل إعطاء زخم جديد لتنسيق الجهود التي تفيد من الدعم الدولي وتمكننا من أن ننظر بأمل إلى التكامل الاقتصادي الجاري الآن.

إن التحدي المتمثل في إقامة السلم في امريكا الوسطى يتطلب هنا أن نعطي أولوية للمناطق الجغرافية المتضررة من الفقر وهذا بدوره يقتضي هنا أن نشجع زيادة المشاركة الاجتماعية، وذلك بتعميق عملية اللامركزية بالأخذ بمفهوم للتنمية البشرية يستند إلى الصعيد المحلي وبالتعبير عن هذه التنمية الاجتماعية بسياسات واقعية للاقتصاد الكلي تشجع الاستثمارين المحلي والاجنبي معا.

وستجري في هندوراس هذا العام انتخاباتنا العامة للمرة الخامسة منذ استعادة الديمقراطية في عام ١٩٨٠. وتتمثل سياستنا في إعطاء دعم قوي للتكامل الاقتصادي لدول برزخ أمريكا الوسطى، لكي يتسنى توطيد ثمار النمو بتحقيق قدر أكبر من الرفاهية الاجتماعية.

إن أمريكا الوسطى التي يجدد نشاطها وحيويتها نمو اقتصادي مستدام مع الالتزام باحترام البيئة الطبيعية والعمل باستمرار من أجل التحسين السريع لنوعية الحياة لسكانها، لهي خير ضمان للأمن الدائم للمنطقة التي يحيط بها البحر الكاريبي، والذي يمكن لامريكا الوسطى في إطاره، وبالاتساق مع المبادئ التي تعتنقها البلدان الأعضاء في "المجتمع الكاريبي" أن ترسي عليها عهدا من السلم والتعاون قبل نهاية القرن الحالي.

لقد بحثت القمة الايبيرية - الامريكية الثالثة في اجتماعها الذي عقدته في مدينة سان سلفادور

دي باهيا بالبرازيل باهتمام موضوع التنمية مُشددة على التنمية الاجتماعية. وإذ فعلت ذلك، فإنها أكدت مجددا، في مجتمع الأمم هذا، على الألتزام بالديمقراطية التمثيلية، والنهوض باحترام حقوق الانسان والدفاع عنها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا التي توحدها اللغة والتقاليد ومستقبل مشترك.

ولمتابعة ما تقرر في ذلك المحفل الجديد بالنسبة للتعاون، علينا نحن الشعوب الايبيرية - الامريكية - أن نقوي التزامنا بإنجاح عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وهي القمة النابعة من مبادرة طرحتها حكومة شيلي وأيدتها هندوراس بحماس، والتي نأمل أن تُعطى في هذه الدورة للجمعية العامة قوة دافعة أخيرة.

وليس ثمة شك من أن كل هذه المحاولات الرامية إلى تحقيق الرخاء لأممنا لابد أن يواكبها استعداد من جانب الدول المتقدمة صناعيا لإدخالنا في محاولة إنشاء نظام تجاري منفتح ومتعدد الأطراف، يعطي منتجاتنا فرصة أكبر للوصول إلى الأسواق المتنافسة مما يتيح لعدد متزايد من البلدان بلوغ مستويات مرضية من النمو والتنمية.

ومما يؤسف له أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف لم تختتم بعد، مما يشكل مصدرا للقلق البالغ للدول الأقل نموا التي يخل الأمر بتوقعاتها، فضلا عن برامجها للتكيف الهيكلي التي تنفذها بتضحيات كبيرة كمساهمة فعالة منها في إقامة تنظيم أصح للاقتصاد العالمي. إن التدابير الحمائية التي تفرضها دول معينة على صادرات منطقتنا لا تسبب انخفاض أسعار تلك المنتجات فحسب، بل أيضا عرقلة الوصول إلى الأسواق الدولية، وبذلك فإنها تساعد على إغراق اقتصاداتنا في مناخ من عدم اليقين إذ إنها تحد من إمكانيات الاستثمار والنمو المتواصل.

وينبغي النظر في الحاجة إلى تحقيق استقرار اقتصادي عالمي أكبر دون اعتبار للقوة الاقتصادية والسياسية لأي دولة منفردة وذلك بالاقتران مع التلاقي المتعاظم للآراء بشأن الأولويات العالمية بصدد البيئة. وقد وضح ذلك بطريقة جلية وإيجابية في قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في العام الماضي.

ولا بد من تجنب تردي الطبيعة. ويمكننا معا أن نصمم استراتيجيات لحفظ البيئة تتيح لنا أن نستخدم مواردنا الطبيعية استخداما رشيدا في تلبية متطلبات بلداننا من حيث فرص العمالة والنمو الاقتصادي. ونحن في هندوراس قد أنشأنا وزارة للبيئة كُلفت بوضع سياسات واستراتيجيات لإقامة آليات تحمي وتصون نظامنا الإيكولوجي وما يضمه من أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

وأخيرا، فيما يتعلق بإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة، تؤيد هندوراس المقترح القائل بضرورة توسيع نطاق مجلس الأمن بحيث يضم أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين جدد، وذلك تعبيرا عن واقع العالم في الوقت الحاضر مع السماح بتناوب العضوية وبتوزيع جغرافي منصف في تكوين المجلس.

إننا نؤيد أيضا إعادة تنشيط الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات ذات الصلة. ومن الضروري أن تعتمد في أقرب وقت التدابير اللازمة لتعزيز قدرة الاجهزة المعنية حتى تتمكن من الاضطلاع بوظائفها التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي.

ونرحب بالخطوات التي اتخذت بالفعل لتحقيق الأهداف التي حددناها، ولكننا نعتقد أننا بحاجة إلى التوصل إلى نظام للأمم المتحدة يكون أكثر فعالية وأكثر اقتصادا في النفقات، ويكون في نفس الوقت أقل سلبية في تنفيذه للبرامج التي تعتمد في هذه القاعة.

إن ظهور نزاعات جديدة إلى جانب استمرار النزاعات القديمة في بقاع مختلفة من العالم يؤكد مجددا، إذا ما كانت هناك حاجة إلى التأكيد، حكمة السعي ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، إلى التوصل إلى هيكل متكامل للتوفيق والتعاون السلمي للمجتمع الدولي، فلنتعهد بتحقيق هذا الهدف من خلال تصويتاتنا وأعمالنا.

السيد دي مورا (انغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): سيدي باسم حكومة جمهورية انغولا الشعبية وباسمي شخصيا، اسمحوا لي أولا أن أهنيء بحرارة السفير انسانالي بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إنني متأكد من أن في خبرته الثابتة وإخلاصه التام للمبادئ النبيلة لمنظمتنا ضمانا أكيدا لنجاح هذه الدورة.

وأود أن اقدم لسلفه السيد ستويان غانيف تقديري العميق للطريقة المثلي السمحة التي أدار بها الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. إن النتائج التي توصلنا اليها في تلك الدورة لخير دليل على إسهامه العظيم في السعي إلى حلول عادلة ودائمة للمشكلات الخطيرة التي نواجهها.

يسعدنا كذلك أن نرحب بالأعضاء الجدد في منظمتنا. إن انضمامها إلى المنظمة يؤكد عالمية الأمم المتحدة في وقت أصبحت اعمالها فيه ملموسة في شتى أرجاء العالم.

أود كذلك أن أعرب للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي عن ارتياح حكومة بلادي لما بذله من تفان وجهد في العام الأول من ولايته الصعبة، بهدف أساسي هو السعي المتواصل لإيجاد حلول وافية للمشاكل التي تعاني منها البشرية كلها. ولن نجافي الصواب إذا قلنا أنه قد تم بالفعل تحت قيادته اتخاذ خطوات ملموسة وحاسمة في سبيل حل قضايا معينة كانت تبدو مستعصية على الحل.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالجهود التي بذلها، في إطار إعادة هيكلة وتنشيط منظومة الأمم المتحدة لإعطاء المنظومة حيوية جديدة في الوفاء برسالتها. كما إننا نؤيد الآليات الموضوعة لمنع الصراعات، والتي شرحها تقريره المعنون "خطة للسلام" الذي تضمنت عناوينه الفرعية تعبير "الدبلوماسية الوقائية". إن حكومتي تواصل تأييدها لهذه المبادرات وإشادتها بالأمم المتحدة لاعتماد الجمعية العامة، بالإجماع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ للقرار ١٢٠/٤٧ باء، أثناء دورتها السابعة والأربعين.

إن إعادة هيكلة منظمتنا وتنشيطها ينبغي أن ينطويا على إصلاح مجلس الأمن بحيث يتجاوب مع حقائق عالم اليوم. إننا نفهم إن إعادة هيكلة مجلس الأمن، وبخاصة توسيعه حتى يسمح بالتمثيل المنصف لجميع مناطق العالم، إنما يستهدفان ضمان قدر أكبر من التمثيل والمصداقية والفاعلية للمجلس. ونعتقد أن الوقت قد حان ليصبح الدفاع عن السلم والأمن الدوليين مسؤولية واقعة على الدول جميعا.

مافتئت منجزات هامة وبعيدة المدى تحدث في العلاقات الدولية بعد انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب وانقضاء الحرب الباردة، وهذه الأحداث تجري على الرغم من انتشار صراعات مسلحة تعرض للخطر الأمل في السلم والاستقرار وهما الشرطان اللازمان لتعزيز التعاون الدولي الذي يحقق الفوائد المتبادلة.

إن توقيع اتفاقات السلم في واشنطن بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل يفتح حقبة جديدة لعملية السلم في الشرق الأوسط، وحكومتي تشيد بالتوقيع على هذه الاتفاقات، وتأمل أن يواصل المجتمع الدولي العمل من أجل إعمال حقوق جميع الشعوب في المنطقة، وبصفة خاصة حتى تصبح الفرصة السانحة للشعب الفلسطيني لأن يعيش في سلم وحرية، حقيقة لا رجعة فيها.

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا فقد استمعنا بارتياح كبير، إلى ما أعلنه السيد نيلسون مانديلا في هذه القاعة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في نيسان/ابريل ١٩٩٤ وكذلك إلى دعوته إلى رفع الجزاءات. كما أننا نشيد بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي الذي يضع نهاية الثلاثة قرون من سيطرة الأقلية البيضاء. وتود حكومتي من فوق هذه المنصة أن تضم صوتها تأييدا لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق حل تفاوضي سلمي في جنوب افريقيا يكفل نقل السلطة على نحو سلمي إلى الأغلبية السوداء.

وفي هذا السياق، تأمل حكومتي أن يتوخى المجتمع الدولي الحذر ليمنع أية محاولة من جانب الجماعات المتطرفة لإفساد العملية الديمقراطية الحالية التي ستبلغ ذروتها بإرساء حق الاقتراع على أساس مبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد في جنوب افريقيا.

وعلى الرغم من حدوث تقدم مشجع فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط وكذلك فيما يتعلق بالفصل العنصري، فمن سوء الطالع أن الأمر لم يكن كذلك فيما يتعلق بصراعات أخرى تدور في تيمور الشرقية ويوغوسلافيا السابقة وبعض دول الاتحاد السوفياتي السابق، وفي الصومال وليبريا وفي بلادي. والواقع إن هذه الصراعات والحروب المحلية تؤدي يوميا إلى قتل الآلاف من الأفراد وعرقلة التنمية الاقتصادية للبلدان المتورطة فيها. ونرجو من المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة بصفة خاصة أن يوليا اهتماما زائدا لحسم هذه الصراعات على أساس العدالة والشرعية الدولية.

وأود أن أعرب عن تضامننا مع حكومة موزمبيق ومع اشقائنا وشقيقاتنا في موزمبيق، وعن تشجيعنا

لهم حتى يتمكنوا بعزيمة وصبر من متابعة السير في الطرق التي تفضي بذلك البلد إلى حل سلمي دائم في إطار الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في روما والتي يتعين على الأطراف المعنية الالتزام بتنفيذها بدقة، تحت إشراف الأمم المتحدة.

إننانرحب بالبوادر الإيجابية التي أسفر عنها الاجتماع الأخير بشأن تيمور الشرقية بين وزيرى التجارة الخارجية للبرتغال واندونيسيا، تحت رعاية الأمين العام.

ويبدو أن المجتمع الدولي عديم الحساسية إزاء مأساتنا، ويبدو كما لو كان شعب أنغولا يؤدي الآن ثمن ممارسته للديمقراطية. كيف نفهم ستار الصمت الذي يكتنف بلدي؟ إن الخاسر الذي لايتقبل الخسارة بروح طيبة لن يتردد في تحديه للمجتمع الدولي مادام بوسعه الافلات من العقاب وما لم يحسم المجتمع الدولي الأمر بمعاقبته عقابا حاسما. كيف يمكن للمرء أن يفسر استمرار "يونيتا" في الاحتفاظ بمكاتب في بلدان ديمقراطية معنية، والاستمرار في استقبال بعض موظفيها بكل فخامة من جانب مسؤولين لا يخفون نفورهم من الشمولية بل هم يتصدون للدفاع دفاعا مجيدا عن حقوق الإنسان؟

باسم حكومة جمهورية أنغولا وباسم شهدائها الذين يقضون نحبهم بالآلاف كل يوم، أناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من هذه المنصة مساعدة شعبي وإرغام جوناس سافيمبي قائد يونيتا على التخلي إلى الأبد عن مغامراته العسكرية وعلى احترام إرادة شعب أنغولا التي أعرب عنها بحرية في صناديق الاقتراع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

عندما تكلمنا في مجلس الأمن في الاسبوع الماضي أثناء نظره في الحالة المتطورة في انغولا، سألنا أنفسنا إلى متى سيسمح هذا الجهاز العظيم المسؤول عن السلم والأمن الدوليين لقائد "يونيتا" أن يقترف دون عقوبة المذابح البشعة التي يهتز لها الضمير الإنساني. إن هذه الأعمال تشين الأمم المتحدة نفسها وتضعف الثقة فيها وفي مجلس الأمن الذي يجري تجاهل قراراته تماما وبكل بساطة. ونود أن نذكر هذه الجمعية أنه منذ بداية الحرب في أنغولا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن ١٠ قرارات تدين يونيتا وتطالبها بالتخلي عن الخيار العسكري واستئناف الحوار الذي يهدف إلى استعادة السلم.

ومع ذلك لم تمتثل يونيتا لأي من المطلبين. والأسوأ من ذلك أنه، ردا على قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والذي ينص على فرض الجزاءات، حاول جوناسي سافيمبي قائد يونيتا مرة أخرى أن يضلل الرأي العام الدولي ومجلس الأمن باعلان وقف كاذب لإطلاق النار ووضع شروط مخالفة لروح ونص اتفاقات بيسيس وبروتوكول ابيدجان ونتائج الانتخابات.

غير إن الحقيقة مخالفة لذلك تماما. فلم يُحترم وقف إطلاق النار الذي أعلنته يونيتا من جانب واحد، بل شهدنا زيادة في العمليات العسكرية من جميع أنحاء أراضينا الوطنية. ونتيجة لذلك تكثف مؤخرا القتال في كويتو ومناطق أخرى حيث تحاول يونيتا محاولة يائسة أن تعيد احتلال مناطق جديدة وأن تعزز موقفها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سافيمبي، بتقديمه اقتراحات جديدة خارج إطار المفاوضات، قد كشف عن نيته الواضحة في تجاهل قرارات مجلس الأمن والاستيلاء على السلطة لنفسه بأي ثمن، بما في ذلك ازهاق أرواح مئات الآف أخرى من مواطني أنغولا. إن سافيمبي لا يريد السلم بدون السلطة. إن سافيمبي لا يريد سوى كسب الوقت.

ومن الواضح أن حكومة أنغولا لا يمكن أن تقبل سياسة الأمر الواقع التي ترغب يونيتا في تنفيذها باقتراح وقف إطلاق النار مع ترك كل في مكانه الحالي. ونحن نرى أن يونيتا لا يتوفر لديها حسن النية، وهي لا تريد إقامة حوار لإنهاء الحرب بشكل قاطع. فهذا الحزب المسلح إنما يدبر مناورة خطرة بغية التنصل من التزامه بتنفيذ اتفاقات بيسيس وقرارات مجلس الأمن.

وعلى الأمم المتحدة مسؤولية ضخمة في عملية أنغولا ويجب ألا تتساهل مع يونيتا. ومن المهم ألا تتعرض هيبة هذه المنظمة للخطر في التسوية السلمية للصراع، وألا يجري تحديها باستهانة من جانب قائد منظمة سياسية متمردة. إن كلا من حكومة أنغولا والأمم المتحدة وثلاثي مراقبة عملية السلم في أنغولا قد وقع بدوره فريسة لسوء نية يونيتا على مدى الإثني عشر شهرا الماضية. وقد اتسم سلوك السيد سافيمبي بسوء النية هذا من كل اجتماع عقد منذ اجتماعات ناميب وأديس أبابا وابيدجان.

وفي أبيدجان غالت حكومة أنغولا في الحرص على إظهار المرونة. وبالرغم من اشتراك الممثل الخاص للأمين للأمم المتحدة، وقادة وفود الدول

المراقبة، لم توقع يونيتا على بروتوكول التفاهم الذي تم التفاوض بشأنه والاتفاق عليه بهدف التوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار في أنغولا. ونود أن نشير إلى أن الرئيس هوفويه - بوانيه ووزير خارجيته قد بذلا كل ما في وسعهما لإيجاد حل عادل للصراع في أنغولا. ولم تنجح هذه الجهود، والسبب الوحيد في ذلك هو تعنت السيد سافيمبي الذي يقول "نعم" يوما و "لا" في اليوم التالي.

ولهذا نرى أنه من الضروري أن يحدد المجتمع الدولي من المتعدي ويتحرك ضده بقوة في أنغولا إحقاقا للعدالة لشعبنا وحكومتنا، بحيث لا تخيب آمالنا في إقامة الديمقراطية وسط العملية الانتقالية الجارية الآن في جميع أنحاء العالم. إننا نريد سلما دائما على أساس شروط قابلة للتطبيق لتحقيق المصالحة بين جميع مواطني انغولا.

وفي هذا السياق، اقترحت حكومة بلدي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الشروط التالية لحسم الأزمة التي أعقبت الانتخابات وتسببت فيها يونيتا.

أولا، يجب أن تسحب يونيتا قواتها العسكرية من المناطق التي احتلتها بطريقة غير مشروعة بعد الانتخابات متعددة الأحزاب التي جرت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ويجب عليها بعد ذلك أن تلتزم بوقف إطلاق النار وفقا لشروط قرار مجلس الأمن ٨٥١ (١٩٩٣) الصادر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

ثانيا، بعد إعلان وقف إطلاق النار، يجب تنفيذ المساعدة الانسانية وإتمام الإخلاء العاجل للجرحى والمرضى والأشخاص الراغبين في ذلك والأجانب.

ثالثا، يجب على يونيتا أن تقبل قبولا تاما مطلقا صحة اتفاقات بيسيس ونتائج الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

رابعا، يجب أن تحترم يونيتا التشريعات الناتجة عن أدوات السيادة التي أوجدتها الانتخابات.

وتؤكد حكومة أنغولا مرة أخرى استعدادها لاستئناف المفاوضات بمجرد الوفاء بالشروط اللازمة لذلك.

لقد وجهت انتباه أعضاء مجلس الأمن في البيان الذي أدليت به أمام المجلس في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى الجرائم التي ارتكبتها يونيتا ضد السكان المدنيين العزل. وتتراوح هذه الجرائم من القتل العمد للموظفين الطبيين والمرضى بالمستشفيات، وتقفي أثر الصحفيين وأفراد أسر المسؤولين الحكوميين والمنشقين عن يونيتا والإجهاز عليهم، إلى قصف المدن بالمدافع والقذائف طويلة المدى. كما أتيحت لي الفرصة لمناقشة الحالة السائدة في بعض مناطق أنغولا، مثل كويتو حيث أضطر السكان إلى أكل لحم الجثث البشرية لكي يبقوا على قيد الحياة. إن يونيتا تطوق كويتو منذ مايزيد على ثمانية أشهر ولا تسمح للمساعدة الانسانية بأن توزع على السكان، ولا للأجانب بأن يغادروا المناطق التي وجدوا أنفسهم فيها عندما استؤنفت الحرب.

وفي الصومال، اعتبرت الأمم المتحدة أحد قادة الحرب، الجنرال محمد عيديد، شخصا غير مرغوب فيه. وصدر إذن دولي بإلقاء القبض على هذا القائد الصومالي. ومنذ أيام عديدة، انتخبت الجمعية العامة مجموعة من القضاة الدوليين لتتولى محاكمة المتهمين في جرائم الحرب المدعى وقوعها في يوغوسلافيا السابقة. فما القول في أمر جوناس سافيمبي؟

أليست الجرائم التي ترتكب في أنغولا بناء على أوامر السيد سافيمبي أسوأ من تلك التي تعزوها الأمم المتحدة إلى الجنرال عيديد أو الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة والتي تنوي الأمم المتحدة المحاكمة عليها؟ فماذا تعني كل هذه الجرائم من قتل الطاقم الطبي والمرضى في المستشفيات؛ ومطاردة الصحافيين وإعدامهم؛ وقتل أفراد من عوائل زعماء الحكومة والمنشقين عن يونيتا، منظمة جوناس سافيمبي؛ وإشعال النار بالمعارضين السياسيين؛ في حرائق ضخمة والقصف العشوائي للمدن بمدافع وصواريخ طويلة المدى، وماذا تعني روابط يونيتا بقوات الفصل العنصري؟ أليست هذه جرائم مرتكبة ضد الإنسانية؟

إن في الجزاءات التي نص عليها مجلس الأمن والتي دخلت حيز النفاذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر لدليل على إلتزام المجتمع الدولي تجاه الصراع الأنغولي. ويحدونا الأمل أن يحترم السيد سافيمبي ومن يحالفونه هذه الدلائل لكي يتسنى استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن، على أساس اتفاقات بيسيس، وبروتوكول ابيدجان وتنفيذ الفقرتين ٦ و ١٢ من قرار مجلس الأمن ٨٥١ (١٩٩٣).

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا، عن امتناننا العميق للمؤازرة الواسعة النطاق التي قدمها المجتمع الدولي من أجل تخفيف معاناة شعبنا. ويحدونا الأمل أن تتواصل هذه الجهود على نحو أكبر. ونود هنا أن نعرب عن امتنان خاص نحمله في اعناقنا للمنظمات الإنسانية وخاصة برنامج الأغذية العالمي، الذي استمر في تنفيذ عملياته، بالرغم من الأعمال الاجرامية غير المسؤولة من جانب يونيتا، معرضا حياة موظفيه للخطر.

وكذلك نعرب عن امتناننا للبلدان التي أسهمت بطرق شتى في تقديم المساعدة الانسانية للشعب، الذي مازال بحاجة اليها.

مرة أخرى، أتمنى للرئيس كل نجاح في أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وآمل أن تسهم نتائجها في تعزيز السلم والتعاون الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء، أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق، وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني أن أتناول الكلمة في هذه الساعة المتأخرة، إلا إنني أعدكم بأنها لن تستغرق ١٠ دقائق.

في بيانه الذي أدلي به في وقت مبكر من هذا المساء، أشار وزير خارجية الأرجنتين إلى ما إدعاه من حقوق سيادية لبلاده على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وساندونيتش الجنوبية. وينبغي لي أن أكرر ثانية بأن الحكومة البريطانية لا تساورها أية شكوك بشأن سياتها على المحميات البريطانية في جنوب الأطلسي. وسوف تواصل حكومة بلادي العمل لتهيئة مناخ من الاستقرار والتعاون في جنوب الأطلسي. ولقد تم إحراز تقدم كبير.

ونحن نتطلع إلى استئناف المفاوضات في المستقبل القريب مع حكومة الارجنتين بشأن إبرام اتفاق جديد خاص بصيد الأسماك. إلا أنه ينبغي أن أضيف بأن التقدم الذي أحرز يقوم على فهم ضمني بأن السيادة ليست مسألة نحن على استعداد لمناقشتها.

السيد ريكاردس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن جمهورية الارجنتين، وقد أحاطت علما بالتعقيبات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة، تود أن تؤكد من جديد على الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية بلادنا، السيد غويدو دي تليا، في بيانه بعد ظهر هذا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٢٠